جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الاحتلال الامريكي للعراق وتداعياته على النظام الاقليمي العربي للفترة من (2003-2010)

إعداد الطالب

زيد عبد الوهاب اسماعيل عبد الرحمن

إشراف

الاستاذ الدكتور مازن احمد صدقي العقيلي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة ، 2011

الاراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى اللذين ربياني صغيرا حتى بلغت اشدي، ولم ينسياني بشيء يوما
أبي وأمي ... إكراما وإجلالا
إلى من كانت عونا لي في مسيرتي وتحملت معي عناء الطريق ... زوجتي العزيزة
إلى فلذتي كبدي، برؤيتيهما اسعى للأفضل بعون الله ... اسامة وليث
إلى شقيقي وشقيقتاي ... وفقكم الله لما يحبه ويرضاه
إلى كل من سهل امر دراستي وشملني بدعوته ... لكم مني كل التقدير والاحترام

إليكم أهدي بحثي هذا ...

زيد عبد الوهاب اسماعيل

الشكر والتقدير

في نهاية إعداد هذه الدراسة، لا يسعني الا ان اتقدم بالشكر والفضل لله تعالى الذي اعانني وتفضل علي لإكمال دراستي، أسأله عزوجل علما نافعا وعملا متقبلا لما فيه خير البلاد والعباد. ومن ثم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الدكتور الفاضل مازن العقيلي الذي اشرف على رسالتي لما يملك من علم ومعرفة وهبها الله له، حيث لم يتوان بتقديم كل ما هو مفيد في سبيل ان تكتمل الدراسة بحثا علميا وفي جميع مراحل كتابتها، فله كل الشكر والتقدير والموفقية ومزيدا من التقدم علما باذن الله، واتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة الرسالة متحملين عناء السفر ومشقة القراءة، في سبيل انضاج والدراسة ونقدها نقدا بناءا، لهم خالص الدعاء بما ينفع الله بهم العلم والبلد.

لأبي وأمي اللذين أهما نفسيهما في سبيل نجاحي ودراستي ومتابعتها ساعة بساعة، وحتى لحظة السفر ذهابا ومجيئا إلى الجامعة، بفضل الله وبفضل دعائهم، ربي احفظهما خيمة علينا سالمين يا رب العالمين.

لزوجتي العزيزة التي تحملت معي مشاق السفر وعناءه في حياتنا، فهي لم تألو معي جهدا لمساعدتي وتهيئة ما هو ملائم حتى اكمل الدراسة، لها تقديري واحترامي ودعائي.

اتقدم بخالص شكري إلى جميع الاخوة الذين كانوا عونا لي ماديا ومعنويا حتى اجتهد في دراستي هذه، وإلى من منحني الفرصة والنصيحة واتاحوا لي الوقت المناسب في جميع مفاصل الدراسة اخص منهم زملائي في قناة بغداد الفضائية وكادر المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ... لهم تمام الشكر والفضل.

زيد عبد الوهاب اسماعيل

فهرس المحتويات

الملخص

الاحتلال الامريكي للعراق وتداعياته على النظام الاقليمي العربي للفترة من (2003-2010)

زيد عبد الوهاب إسماعيل عبد الرحمن

جامعة مؤتة، 2011

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إشكالية الاحتلال الامريكي للعراق وما ولّد من تداعيات طالت النظام الاقليمي العربي بين عامي 2003 – 2010 ولها ثلاثة مقومات هي: الحدود - القيم - الامن، وهو ما يمثل التساؤل الرئيسي لهذا البحث.

كما توضح هذه الدراسة مفهومي النظام الدولي والنظام الاقليمي العربي، وموقع هذا الاخير من التغيرات التي حصلت بعد انتهاء الحرب الباردة وما تلاها من قيادة الولايات المتحدة الامريكية النظام الدولي وتأكيد مفهوم النظام الشرق-اوسطي للمنطقة، وتتناول ايضا الاحتلال الامريكي للعراق ابتداءا من دوافعه، وتعامل النظام الاقليمي العربي معه عشية الحرب إلى جعله حقيقة واقعة، ووضحت الدراسة كيف تكيف بعدئذ النظام الاقليمي مع عراقٍ محتل تكيفا بوجهيه السلبي والايجابي.

تساءلت الدراسة عن التداعيات التي افرزها الاحتلال الامريكي للعراق، باستخدم منهج تحليل النظم ونظرية النظم، وتم التوصل إلى جملة نتائج تتعلق بتداعيات الإحتلال الامريكي للعراق على النظام الاقليمي العربي، في التداعي الحدودي فقد تأثر النظام بما طُرح من مشاريع جديدة تُغير من الخرائط السياسية والجغرافية للمنطقة. أما التداعي القيمي (المقاومة والتعليم) فقد إتجه النظام إلى التعامل معه كنوع من الاستراتيجية المفروضة عليه لمرحلة ما بعد الاحتلال، وأما التداعي الثالث فهو التداعي الامني، فقد شهدت منطقة النظام الاقليمي العربي تصاعدا لأدوار دول اقليمية من خارج النظام، أثرت سلبا في استقرار الدول

المؤثرة فيها وفي المنطقة برمتها، اضافة إلى مزيد من الهيمنة الامريكية على المنطقة بعد إحتلالها العراق كدولة ذات اهمية استراتيجية اقتصادية وامنية في المنطقة.

Abstract
The American Occupation of Iraq and its Effects on the Arab political systems from (2003-2010)

ZEAD ABDUL-WAHAB ISMAEL ABDUL-RAHMAN
Mu'tah University, 2011

The purpose of this thesis is to study the effects of the American occupation of Iraq and its impact on the Arab regional systems from 2003 until 2010 on three aspects the borders, beliefs and security as the main concerns of the study.

The study also explains the terms the global system and the Arab political systems, and the place of the latter within the changes that occurred after the end of the Cold War and the subsequent leadership of the United State of American for the international order, and the emphasis of the term Middle East Order for the area. The study also takes, at the onset the reasons of the American Occupation of Iraq, and the behavior of the Arab political systems at the start and until the occupation became reality. The study also shows how the Arab systems resigned its self with the an occupied Iraq and its negative and positive effects.

The study poses quarries about the results of the occupations, and utilizes the methodology analyzing and the theory systems. The study reached several conclusions concerning the effects of the American occupations of Iraq on the Arab political systems: on the effects of behaviors (resistance and educations) the political system reacted with it as an imposed strategy of the stage after occupation. As for the borders the study concluded that the political system was affected by new project changing the political and geographical map of the area, as for the third security aspect, the area Arab political systems has seen an increase in the roles plate by other countries outside the area negatively effecting the stability of the individual state and the whole area.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 خلفية الدراسة:

لم يكن احتلال العراق عام 2003 الأزمة الأولى التي جابهها النظام الإقليمي العربي، ذلك لأن سجل المنطقة حافل بالأزمات، لكنه وبصورة عامة تمكن من الخروج من أزمات عدة لا تقل شأنا عن أزمة 2003، حيث يمكن الإجماع على ان أخطرها التي مرت به منذ ولادته في عام 1945 وتتمثل في: هزيمة العرب عام 1948 في الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى، والأمر نفسه بالنسبة لهزيمة حزيران عام 1967، ثم انقسام الصف العربي بعد معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية التي وقعها السادات عام 1979، وصولا إلى حربين خاضهما العراق هي حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية-الإيرانية) وحرب الخليج الثانية (دخول العراق الكويت وإسقاط نظامها). وكل هذا لا يشمل بداهة كل الأزمات العربية التي نشبت منذ ولادة النظام العربي رغم خطرها.

إلا ان احتلال العراق يمثل نقطة فاصلة في تاريخ النظام الإقليمي العربي، فمنذ نشأة النظام رسميا وفعليا عام 1945 كانت علاقة هذا النظام وتفاعلاته مع القوى الدولية ضمن نظام الثنائي القطبية، تقع خارج حدوده وبنوع من الانتقائية، مما أتاح حرية الحركة التي وفرتها طبيعة هيكل النظام الدولي الثنائية منذ الحرب العالمية الثانية، وما نتج عن ذلك من اقتصار تأثير الولايات المتحدة فيه على ممارسة النفوذ، مع ملاحظة ان نطاق حرية حركته وحرية حركة أقطاره اخذ يضيق مع تغير البيئة الدولية التي يعمل فيها، لاسيما مع اتجاه هيكل النظام الدولي نحو القطبية الأحادية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

فمع احتلال العراق فرضت الولايات المتحدة على النظام العربي نمطا جديدا من العلاقات، باعتبارها دولة احتلال على النحو الذي اقره قرار مجلس الامن الدولي المرقم بـ: 1483، وشرعت بوصفها قوة عظمى تمارس نوعا من

الهيمنة الساعية على المستوى الدولي إلى مد تلك الممارسة رأسيا للسيطرة على النظام الإقليمي العربي وعلى غيره من النظم الإقليمية ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة لها، بما يمكّنها من إعادة ترتيب الاوضاع فيها وإعادة تعريف علاقاتها مع القوى المحيطة بما يخدم مصالحها ضمن استراتيجية الامن القومي الامريكي.

يثير احتلال العراق العديد من التساؤلات حول كيفية تأثيره في النظام الإقليمي العربي، وحول مدى قدرة هذا النظام على تطوير آليات للتعامل مع تداعيات الإحتلال في الحدود والقيم والامن، التي تؤثر بدرجة او بأخرى في قدرته على الاستمرار كنظام إقليمي، كما يثير تساؤلات أُخر حول طبيعة العلاقة بينه وبين النظام الشرق الأوسطي، وما يطرأ عليها من تغير بعد واقعة الإحتلال.

ان احتلال العراق أثّر بمجمله في سلوك النظام الإقليمي العربي، وسيترتب عليه في حال استمراره تغيرا في حالة النظام، لا سيما بعدما تأكد بطء معالجة النظام لتداعيات الإحتلال واتجاهه نحو التكيف القائم على رد الفعل، فواقعة الإحتلال تمت في لحظة كان النظام فيها ضعيفا ولما ينته من معالجة تبعات الدخول العراقي للكويت، كما جاءت في الوقت الذي فضلت فيه وحدات النظام الاحتفاظ بعلاقات أمنية عسكرية مع الولايات المتحدة، بدلا من تطوير تلك العلاقات مع غيرها من الدول العربية، مما أسهم في المزيد من أثر تغلغل القوى العظمى في النظام الإقليمية.

ورغم قوة هذا التأثير احتفظ النظام خلال الفترة الزمنية 2003-2010 بقدر من القدرة على الحركة بما يسمح له بالقيام ببعض وظائفه كنظام، لاسيما تلك المتعلقة بأمنه كنظام إقليمي، اذ اتجه إلى القيام بنوع من المبادرة في تعامله مع الصراع الدائر في العراق وفي المسألة النووية الايرانية، إثباتا على استمرار وجوده وقدرته على البقاء، فاتجه رغم تزايد إختراق امنه نتيجة الإحتلال إلى اصلاح ذاته سواء من خلال اصلاح جامعة الدول العربية او من خلال صوغ رؤية ذاتية لأمنه مغايرة لتلك التي تروج لها الادارة الامريكية.

ان طبيعة العلاقة التي يتميز بها اطراف النظام الإقليمي العربي والتفاعلات الدائرة في إطار هذا النظام، يختفي تحتها العديد من الازمات الكامنة في احشاء

الاقطار العربية وابنية علاقاتها ببعضها، وكانت اغلب تلك الازمات دافعا لتفجير الحروب والصراعات على الحدود بين اطراف النظام الإقليمي العربي، الامر الذي سهل اختراقه كاملا من قبل قوى ودوائر اجنبية وبما يجعله تابعا لها، زيادة على هذا فان النظام الإقليمي العربي وبما يدور في إطاره من تفاعلات رسمية لم يكن يعبر عن نظام إقليمي خالص تدور التفاعلات الرئيسية فيه بين اطرافه، بل تدور اساسا بين اطراف رئيسية عربية واطراف اجنبية غربية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية، كما ان الفاعلين الاساسيين في اغلب القضايا والازمات والصراعات هم من خارج النظام الإقليمي العربي اي من اطراف غير عربية، وكانت اغلب التسويات تتم بمبادرات امريكية واطراف اجنبية اخرى وهو ما تم بعد حرب الخليج الثانية. ولكن ذلك لا يعني ان الارادات الخارجية تفرض نفسها بقوة وتخضع لها الاقطار العربية، انما في الحقيقة تقبلُها هذه الاقطار على اساس مصالح متبادلة وتحالفات ذات نفع متوازٍ للنخب العربية الحاكمة مع الاطراف الخارجية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية (الغانمي، 2003، ص47).

تمثلت علاقة العراق بعد عام 2003 بمحيطه الإقليمي العربي بفوارق وإختلافات نشأت بوصفها حتمية تاريخية وسياسية، كان جلّها مفتقداً للإدراك الموضوعي لضرورات تقديم المصلحة الاجتماعية، وكانت السياسة في العراق تموج بتلك التفاوتات إلى الدرجة التي تعذّر معها صد مسار الفاعلين السياسيين الجدد، إنصياعا لما تمليه رغبتهم وقناعاتهم في تموضع سياسي معين، الأمر الذي تجذّر في ظله نمط من الحِدية السياسية وخاصة في التعامل مع بعض أركان النظام العربي، وهو ما دفعهم للأنزلاق معهم في مواقف تباينت بين ابتعاد وقطيعة أو أقتراب حذر، لذلك وجد من الصعوبة بمكان بسبب تعدد اولئك الفاعلين وغيرهم، في ظل تدخل سياسي يصل إلى حد الاملاءات في طبيعة التعامل مع القضية العراقية، أن تُقولب في إطار واضح آلية التعامل مع العراق، فنتجت عنه صور الابتعاد والقطيعة والاقتراب الحذر.

وانطلاقا من هذه السياسة المتبعة داخل النظام الإقليمي العربي، فان الحديث عن الازمة لا يتم الا بتحديد المصادر المختلفة للأزمة والكامنة في هيكل النظام العربي وفي هيكل الكيانات القطرية، وجدير بالذكر ان اغلب تلك المصادر راسخ وقديم من اهمها (ثابت، 1991، ص26):

1. مشكلات الحدود السياسية بين الاقطار العربية، فلم تستطع الجامعة العربية ان تخلق الاليات الكفيلة بتسويتها تسوية عادلة تحول دون تهديد للعلاقات العربية – العربية داخل منطقة النظام الإقليمي العربي.
2. غياب الديمقراطية في الوطن العربي، فالمجتمع العربي يفتقر الى جسر الديمقراطية الذي يصل بين مختلف الاتجاهات، بناءا على افتقاده الاليات النهائية التي ترمي إلى بلوغها.
3. خيارات النخب الحاكمة سواء على المستوى القطري او على المستوى القومي، فالنخب السياسية مهما سلمت نيتها تبدو في خياراتها المصيرية فاقدة الحرية والمناورة الاستراتيجية والحركة، بل كأن لا خيار لها إلا خيار القبول او الاضطرار الى قبول ضغوط التبعية لمراكز السيطرة خارج النظام العربي، واوضح مثالين حربي العراق مع ايران 1980-1988، ودخول الكويت 1990.
4. التفاوت الشاسع في معيار القوة بين الدول العربية خصوصا خلال المراحل السابقة، مما ادى إلى خلل بين في ميزان القوى سمح بما يحدث داخل النظام الإقليمي العربي ومن عجز عربي واضح للتصدي لذلك الخلل.

باتت المنطقة العربية تواجه مرحلة تحديات وإستحقاقات خطيرة وخطرة أكثر من إي وقت مضى تشمل السياسية والاجتماع والاقتصاد، واتضح أن الولايات المتحدة الامريكية وإدارتها المحافظة الجديدة تريد أن تعيد إحياء مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طُرح بديلا للنظام الإقليمي العربي في عهد الرئيس بوش الاب، وبعد تعثره في زمن خلفه كلينتون، طُرح بعد عام تقريبا من احتلال العراق وعلى لسان الرئيس الامريكي بوش الابن في شباط/فبراير عام 2004 كجزء من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي،

مضامينُه اصلاحات اقتصادية في المنطقة وتنمية مؤسسات إقليمية وضرورة إجراء إصلاحات، بل وحتى تغييرات جوهرية في مبنى النظام العربي، تشتمل إدخال تغييرات جذرية ونوعية في مجالات السياسة والتعليم والقضاء، مما عزز تطبيق المشروع والتعجيل بإحيائه من قبل الإدارة الامريكية احتلال افغانستان والعراق.

2-1 اهمية الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت النظام الإقليمي العربي بهويته وخصائصه وطبيعة علاقة اطرافه، وأخرى تناولت العراق واحتلاله من قبل القوات الامريكية عام 2003، وربما ايضا موقف النظام الإقليمي من ذلك الإحتلال، ولكن هذه الدراسة بحثت في الإحتلال وموقف النظام الإقليمي العربي، وركزت اساسا على أهم تداعيات الإحتلال الامريكي للعراق على النظام الإقليمي العربي. وعلى ضوء ما سبق أمكن تقسيم اهمية الدراسة إلى قسمين:

أ- الاهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية لهذه الدارسة في محاولة تحليل وتفسير النظام الإقليمي العربي من جهة السلوك والكيفية التي أثرت فيه واقعة الإحتلال الامريكي للعراق. وهذا ما فرض نمطا جديدا في طبيعة العلاقات بين وحدات النظام، ومشاريع جديدة رسمت للمنطقة، وتغيرات طالت مفاهيما وقيما نشأت قبل نشأة النظام الإقليمي العربي.

ب- الاهمية العملية: تتجلى الاهمية العملية بكونها تتناول موضوعة التداعي الحدودي والقيمي والامني على النظام الإقليمي العربي، بعد ان بات العراق دولة محتلة من الولايات المتحدة الامريكية. فمن جهة البعد الحدودي رسمت للمنطقة خارطة جديدة تُدمج فيها دول خارج النظام العربي، يجبر على التعامل معها وقبولها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية، لتكون هناك حتمية لقبول تغير في قيم محددة ومعرفة نشأت عليها دول المنطقة وشعوبها. اما الجانب الامني فيتضح في معامل تعزيز الهيمنة الامريكية على المنطقة، ينافسها في ذلك دوران ايراني وتركي مافتئ

يتصاعد، وهما حصيلتان للغزو الامريكي للعراق واحتلاله على يد القوات الامريكية.

3-1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الإحتلال الامريكي للعراق عام 2003 واثره على النظام الإقليمي العربي، في نظمه الحدودية والقيمية والامنية، أضافة إلى تبيان سلوك النظام العربي مع الإحتلال ومحاولته التكيف مع الوضع الجديد للعراق والمنطقة، ومع التداعيات التي ولّدها الإحتلال.

4-1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في احتلال القوات الامريكية للعراق، وما خلّفه من تداعيات على الصعد الحدودية والقيمية والامنية على النظام الإقليمي العربي، وما احدثه من تغير في خارطة النظام الجغرافية والعلائقية، وتغير في موازين القوى الإقليمية لصالح تجمع او حاف على حساب النظام الإقليمي العربي، ويسبق ذلك بحث في سلوك النظام العربي مع احتلال العراق وما مر به من مراحل باعتباره حدثا جديدا على دول الإقليم العربي.

5-1 تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة سؤالا رئيسيا تاليا:

ما هي التداعيات المترتبة على النظام الإقليمي العربي بعد إحتلال العراق عام 2003، وينبثق عن هذا المفهوم اسئلة فرعية أخرى:

1. ما هو النظام الإقليمي العربي؟
2. الإحتلال الامريكي للعراق وماهية الموقف العربي في التعامل مع عراق محتل

3. ما هي ابرز التداعيات التي افرزها الإحتلال الامريكي للعراق على النظام العربي؟

1-6 منهجية الدراسة:

يتم استخدام منهج تحليل النظم خلال دراسة النظام الإقليمي العربي والآثار المترتبة عليه من جراء الإحتلال الامريكي للعراق، في ملفات الحدود والقيم والأمن. لأن النظام الإقليمي العربي في وضعه المثالي هو عبارة عن نظام يتألف من عدد من الوحدات المتفاعلة مع بعضها على نحو ينتج مجموعة من السلوكيات المنتظمة، التي تولّد نمطا سلوكيا يميز التفاعل بينها من التفاعل مع بيئتها، وهذا النمط بدوره يتأثر بمعطيات البيئة التي يعمل بها النظام.

1-7 حدود الدراسة:

أ- المكاني: تركز هذه الدراسة على منطقة النظام الإقليمي العربي بعد الإحتلال الامريكي للعراق عام 2003 والتداعيات الناشئة عنه.

ب- الزماني: تركز هذه الدراسة على الفترة من الإحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وحتى عام 2010.

1-8 الاطار النظري (نظرية النظم):

تعددت النظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية بتعدد المفكرين والمدارس السياسية. في هذا البحث الموسوم (الإحتلال الامريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي للفترة من 2003-2010) يتم تطبيق نظرية (النظم) كواحدة من نظريات علم العلاقات الدولية، نستطيع من خلالها التعرف على طبيعة نظام فرعي عن النظام الدولي يتمثل بـ (النظام الإقليمي العربي) وموقعه من تغيرات وتأثيرات يتمثل ابرزها بتغير طبيعة النظام الدولي

بعد انتهاء الحرب الباردة، فإندلاع حرب الخليج الثانية، وانتهاءا بالإحتلال الامريكي للعراق ونمط تكيف النظام الإقليمي العربي معه، وما أحدثته حالة الإحتلال من تداعيات وأثرٍ على حدود النظام العربي وقيمه وامنه.

تعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي في ضوء الكثير من الآراء، من ابرز النظريات التي استطاعت ان تحقق قبولا عاما وواسعا في الاوساط الاكاديمية المتخصصة في السنوات الاخيرة، وينظر دعاتها على إنها بمثابة الرد المباشر على اخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية لصياغة إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقته التبادلية، سواء في الظروف الطبيعية او في ظروف الازمات، وبالكيفية التي تساعد على تحديد القوى والاسباب التي تدفع إلى تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من شكل معين إلى شكل آخر مختلف (مقلد، 1982، ص105).

يعرف النظام بأنه عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة او أخرى، وأي نظرية تحاول ان تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل، يطلق عليها نظرية النظم (McCllend, 1961, p.412).

تشمل النظم فيما بينها بصورة عامة عدة خصائص اساسية منها (مقلد، 1982، ص105):

1. ان النظام لا يخرج عن كونه وحدة عضوية حية ومتحركة وقابلة للتطور والتغير المستمر، وهو التغير الذي قد يمتد إلى الملامح العامة للنظام او لهيكله التنظيمي او لنمط ادائه الوظيفي، سواء ما تعلق من ذلك بالمضمون او بالقواعد والاجراءات او لسلوكياته ولنماذج العلاقات المتبادلة بين اطرافه او لقيمه وافكاره ومفاهيمه.
2. كل نظام يعمل بطريقة المؤثرات الداخلة والنواتج، وقد تكون نواتج احدى النظم هي نفسها المؤثرات الداخلة في تفاعل نظام آخر.

وبعض المؤثرات قد تكون ذات طبيعة استراتيجية وحاسمة في تقرير الكيفية التي يتفاعل بها النظام، وبالتالي فإنها تشكل حجر الزاوية في توازنه واستقراره، حتى اذا ما طرأ على هذه المؤثرات بالذات تغيير من نوع أو آخر، فإن ذلك لابد ان يؤثر في توازن النظام.

3. ان النظام قد يكون محكما في تكوينه، اي على درجة عالية نسبيا من التماسك والانضباط الذاتي، كما قد يكون مفككا ويتميز بتسيب العلاقات وعدم الانضباط.
4. ان هناك حدودا تفصل بين اي نظام وبين بيئته الخارجية التي يحتك بها ويتعامل معها، بمعنى ان النظام يعمل عادة في بيئة اكبر منه تؤثر فيه كما تتأثر به.
5. ان كل نظام عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تقوم بتبليغ الحقائق والمعلومات إلى اطرافه او الى اجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة فيه، مما يحدد في التحليل الاخير مقدرة النظام على التأقلم مع الظروف التي يعيشها ويعمل في ظل تحدياتها.

لقد قدمت نظرية النظم مجموعة كبيرة من المفاهيم المعاصرة الى درجة يتم بها استعمال النظمية دون معرفة كافية بمعناها، وان مفاهيم الاندماج والتأقلم والتدفقات والتشابك والتآزر، اضحت تُستعمل في مجالات مختلفة في إطار دراسات العلاقات الدولية، وقد تم ادخال هذه المفاهيم في ميادين التفاعل الجزئية او الإقليمية، حيث تطور مفهوم النظام المعاون او الجزئي الذي يمكن اعتباره بأنه شبكة علاقات بين اطراف اساسية في السياسة العالمية، حيث توجد درجة معينة من الانتظام والحيوية، وحيث ان لدى الاطراف شعورا بوجود نوع من الاعتماد المتبادل، ان التحليل على هذا الاساس يسمح بدقة المعالجة دون ان يتم الخروج عن النظرة الشمولية التي تبقى في اطار النظام العالمي، وعلى هذا الاساس يمكن دراسة الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط والنظام الإقليمي العربي (حداد، 2000، ص201).

يرى اندروسكوت احد اساتذة العلاقات الدولية ان نظرية النظم هي اقدر مناهج التحليل في التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية بكل ما تحويه من تفاعلات مستمرة، وذلك فضلا عن نظرتها الشمولية واتجاهها الى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها ربطا سببيا منطقيا، مستمدا من ظروف الواقع ومبنيا على مشاهدته، اضافة الى ذلك فانها تساعد المحلل على اثارة العديد من التساؤلات التي لم تكن ذي طبيعة ضيقة ومحدودة للمفاهيم والنظريات التقليدية في التحليل التي تسمح بتوجيهها ومناقشتها، وهذا يمكنها من ان تضع الكثير من الفرضيات تحت الاختبار للتحقق من مدى واقعيتها (مقلد، 1982، ص109).

1-8-1 الاسباب التي دعت إلى استخدام هذه النظرية:

يتبع الباحث نظرية النظم في دراسته للنظام الإقليمي العربي لمرحلة ما بعد الإحتلال الامريكي وتداعيات ذلك الإحتلال على النظام، فالنظام الإقليمي العربي وفق هذا المنهج عبارة عن نظام يتألف من عدد من الوحدات المتفاعلة بعضها مع بعض على نحو ينتج مجموعة من السلوكيات المنتظمة التي تولد نمطا سلوكيا يميز التفاعل بينها من تفاعلها مع بيئتها.

فالبيئة تنقسم في حالة النظام العربي إلى مستويات ثلاثة:

1. مستوى داخلي: يتألف من قدرات قوة الدول العربية ماديا ومعنويا.
2. مستوى محيطي: يتألف من القوى المحيطة ممثلة بإيران وتركيا،
3. مستوى دولي: يتألف من القوى الدولية ويتمتع بأهمية عظمى دون إغفال اهمية المستويين الآخرين في فهم تفاعل النظام مع القوى الدولية. فارتباط النظام الإقليمي العربي بالقوى الدولية في ظل نظام أحادي القطبية، يدفع إلى ضرورة البحث في الكيفية التي يتفاعل بها النظام العربي من تلك القوى في مرحلة ما قبل الإحتلال، وتحديدا في فترة حرب الخليج الثانية وما تلاها، وفي فترة وقوع إحدى وحدات النظام تحت احتلال الولايات المتحدة الامريكية.

ومن هنا يتضح ان اهم الاسباب التي دعت إلى استخدام هذه النظرية هو انها تتناسب في طرحها مع حجم التفاعل الذي حصل بين وحدات النظام الإقليمي العربي بصورة خاصة، والنظام الإقليمي العربي مع القوى الإقليمية والقوى الدولية بصورة عامة، وما احدث ذلك التفاعل من تداعيات مست النظام العربي في حدوده وقيمه وامنه.

2-8-1 مقولات النظرية:

تتحدث معظم مقولات هذه النظرية بحسب ماكليلاند وغيره من المفكرين الآخرين الذين تحدثوا عن نظرية النظم، ومن هذه المقولات التي تفيد الموضوع محل البحث ما يلي (مقلد، 1982، ص109):

1. يقول تشارلز ماكليلاند: ان نظرية النظم هي باختصار أداة تحليل، تقوم على محاولة تحديد طبيعة عمليات ونماذج التفاعل الذي يحدث بين النظام الدولي ومكوناته الفرعية، كذلك فانها تحاول ان تتعرف على الظواهر السلوكية التي تحدث في نطاق كل واحد من هذه النظم الدولية الفرعية، وان تبحث في انعكاساتها على النظم الاخرى، ويؤكد ان مثل هذه التحليلات على العديد من المستويات تساعد على تعميق فهمنا لنوعية الارتباطات القائمة بين النظم القومية والنظم الدولية بكل ما يصحبها من تفاعلات متبادلة.
2. يقول اندرو سكوت: ان منهج النظم يضع الباحث في اتجاه التحليل الديناميكي الذي يساعده على ان يرى الجانب التطوري في حياة النظام السياسي الدولي، وهو التطور الذي يقود الى ظهور اطراف فاعلة جديدة او علاقات ناشئة جديدة او حتى مشكلات مستجدة، ومن ناحية اخرى فان التحليل النظمي يساعد على التغلب على الفجوة التقليدية التي كانت تفصل بين السياستين الداخلية والدولية، فهو يركز على المستويين القومي والدولي تركيزا متساويا في نفس الوقت، ويحاول ان يربطهما ببعضهما ربطا هادفا.

3. يرى دورتي – بالستغراف في هذه النظرية واعتمادها على مصطلح النظام ان هذا النظام يتضمن ما هو آت (مقتبسا من حداد، 2000، ص199):

أ- إطار نظري لتدوين المعلومات المتعلقة بظاهرة سياسية.

ب- نسق متكامل من العلاقات المستندة إلى مجموعة من المتغيرات السياسية.

ج- نسق من العلاقات بين المتغيرات السياسية في نظام دولي مثل القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية.

4. ويشير جورج مودلسكي الى النظام الدولي باعتبار حقيقته نظاما إجتماعيا، يستند الى مقومات هيكلية ووظيفة محددة، ويقول ان النظم الدولية تشتمل على انماط متنوعة من التفاعلات السلوكية التي تحدد في التحليل الاخير الاثر المميز لأداء كل واحد منها (Modelski, 1961, p.121).

1-8-3 كيفية توظيف النظرية في الدراسة:

يظهر توظيف هذه النظرية من خلال تركيزها على التداعيات التي افرزها الإحتلال الامريكي للعراق على النظام الإقليمي العربي، وذلك عن طريق تحليل السياسات والمشاريع التي تستهدف حدود النظام الإقليمي العربي وقيمه وأمنه، أضافة إلى تبيان مواقف وحدات النظام من تلك التداعيات وكيفية تعامله معها قبولا او رفضا.

1-9 مفاهيم الدراسة:

اولا- الإحتلال الأمريكي للعراق:

بدأت الحرب الأمريكية على العراق نظريا مساء 31 آذار عام 2003 حين هدد من واشنطن كولن باول وزير الخارجية الأمريكي آنذاك سوريا وإيران. وقد كانت فكرة عرضها وزير الدفاع الاسبق دونالد رامسفيلد على الرئيس جورج بوش الأبن في المجلس الوزاري بعد يومين من أحداث 11 أيلول/سبتمبر عام

2001، وهي في الواقع ليست فكرة بل هي عقيدة تدعي ان الافكار السياسية قوة دفع مركزية في التاريخ، وإنها تقوم على المزاوجة بين الأخلاق والقوة وبين حقوق الإنسان والتصميم (نعمان، 2003، ص79).

بدأت الولايات المتحدة في تصعيد حملتها ضد نظام الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين في مطلع خريف عام 2002، وقد إختار النظام العراقي المناورة كطريق لإدارة الازمة بهدف إحتوائها والإفلات من تداعياتها ومنع تطورها في إتجاه الحرب، وهددت الولايات المتحدة بشنها منذ أن مضت في التصعيد، وعندما بدأت عملية التفتيش الأخيرة عن أسلحة الدمار الشامل في نوفمبر 2002، رغم كل محاولات النظام العراقي في إدارته للأزمة لعدم إرتكاب خطأ كبير يتيح استصدار قرار من مجلس الأمن يجيز إستخدام القوة ضده بشكل صريح، ولكن ما لم يأخذه النظام العراقي في الأعتبار هو ان الولايات المتحدة كانت مصرة على الذهاب إلى الحرب، وان هدفها الحقيقي أكبر من العراق وأسلحة الدمار الشامل ومن منطقة الشرق الأوسط برمتها، فبدأت القوات الامريكية ومن معها هجومها على العراق منتهيا باحتلال بغداد في 9 من نيسان/أبريل عام 2003 (عبد المجيد، 2003، ص50-52).

ثانيا- النظام الإقليمي العربي:

يمثل النظام الإقليمي العربي بمعناه العلمي وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية: بأنه مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات إلا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية إحدى الموضوعات الاساسية في مجال التنظيم الدولي (مطر وهلال، 1980، ص22).

ويشير مفهوم النظام الإقليمي العربي إلى تلك المنظومة التي تضم البلاد العربية الممتدة من موريتانيا غربا إلى الخليج العربي شرقا، حيث يرتبط أعضاؤها بوحدة الإقليم الجغرافي المتصل، والتماثل في العرق واللغة والثقافة والدين والعادات الأجتماعية والتاريخ المشترك، لتشكل هذه العناصر مجتمعة في

تكاملها وتفاعلها هوية خاصة تميزه هي (الهوية العربية)، كما يتوفر الإطار التنظيمي المعبر عن هذا النظام الإقليمي العربي والمتمثل بجامعة الدول العربية، جاعلا منه نظاما إقليميا متميزا بكل ما للكلمة من معنى، حيث تتوافر فيه جميع الشروط والركائز والعناصر الاساسية المكونة للنظام الإقليمي، والتي اشتملت عليها جميع التعريفات التي قدمها الدارسون لمفهوم النظام الإقليمي العربي، مما يعني ان النظام الإقليمي العربي بهذا المفهوم تنطبق عليه المناهج الثلاثة الرئيسية في تعريف النظم الإقليمية (التواصل الجغرافي، التماثل التاريخي والاقتصادي، التفاعل بين اجزاء النظام)، فالعلاقات بين الدول العربية لا ينظر إليها بوصفها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه، ولكن بوسمها علاقات ذات طبيعة خاصة، ومن ثم فإنها لا تخضع للقواعد نفسها التي تخضع لها العلاقة مع الدول الأخرى (مطر وهلال، 1980، ص23-36).

ثالثا- مشروع الشرق الأوسط الكبير:

طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مشروع إقامة (الشرق الأوسط الكبير) في شباط/فبراير عام 2004، اي تقريبا بعد عام من إحتلال العراق، بعد سلسلة مبادرات ومواقف كانت الإدارة الامريكية قد طرحتها بعد الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن في 11 أيلول/سبتمبر عام 2001 للتعامل مع مشكلات المنطقة العربية والتحديات الناجمة عنها، وحاولت الولايات المتحدة الامريكية استغلال هذه التطورات والتحولات بإعتبارها فرصة سانحة لها لتعزيز هيمنتها على المنطقة العربية معتمدة في ذلك على إطلاق عملية التسوية مع إسرائيل والدول العربية، وفي الوقت نفسه تغيير النظام السياسي العربي من نظام عربي يتأسس على الهوية القومية والعناصر المشتركة، إلى نظام شرق أوسطي يتجاوز العناصر القومية ويتأسس بشكل رئيسي وفق عوامل الجغرافيا والمصالح الاقتصادية والأمنية (كيالي، 2007، ص9-11).

1-10 الدراسات السابقة:

دراسة (الغانمي، 2001) بعنوان: "**النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية وتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001**".

تشير هذه الدراسة بحثا وتحليلا في خلفية الحملة الأمريكية على العالمين العربي والإسلامي انطلاقا من التحولات التي عرفها المجتمع الدولي منذ بداية الربع الاخير من القرن العشرين، وتأثير ذلك في بنية النظام الإقليمي العربي إنطلاقا من حرب الخليج الأولى مرورا بحرب الخليج الثانية، وبحرب الخليج الثالثة التي ستؤثر لا محالة في إستقرار وأمن المنطقة على الصعد كافة. الا ان هذه الدراسة لم تدرس الإحتلال الامريكي للعراق وكيفية تعامل النظام الإقليمي معه لفترة ما قبل وما بعد الغزو.

دراسة (جواد، 2004) بعنوان**:** "**الوضع العراقي عشية الحرب**" ضمن ندوة تحمل عنوان "**احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**".

تتطرق هذه الدراسة إلى الوضع العراقي عشية الحرب إبتداءا من الحرب العراقية-الإيرانية ومتراكماتها التي أدت إلى نشوب حرب الخليج الثانية حين دخل العراق الكويت، ليدخل العراق نفق الحصار الاقتصادي المظلم ولمدة 12 عاما، وتبعاته على العراقيين، لكن الاطار الزمني لها لا يتحدث الا عن فترة عشية الحرب دون التطرق إلى ما تلاها من تطور في التعامل مع ازمة الإحتلال.

دراسة (بلقزيز، 2004) بعنوان: "**الوضع العربي عشية الحرب**" ضمن ندوة تحمل عنوان "**احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**".

تتقصى هذه الدراسة بدقة الأحداث التي مهدت عربيا ودوليا لإحتلال العراق، وتصف الاجواء التي خيمت على المنطقة قبل الغزو وبعده، والتي تكشف عجز النظام العربي في تعامله مع هذه الاحداث الخطيرة. إلا أنها مقتصرة على الوضع العربي عشية حرب 2003 دون الرجوع إلى الاعوام التي سبقت عام 1990 بإعتبارها مقدمات لتغير دراماتيكي في طبيعة دور العراق وعلاقاته بمحيطه العربي.

أما هذه الدراسة فقد بدأت بتعريف مفهوم النظام الدولي، ثم انتقاله الى احد النظم الفرعية موضوع البحث وهو النظام الإقليمي العربي، ثم بحث موقعه من

التغيرات الدولية الحاصلة بعد الحرب الباردة، ثم مرحلة دخول القوات العراقية دولة الكويت، وما احدثه من تغيرات على مستوى علاقات الدول داخليا ضمن الإقليم العربي، ومستوى العلاقة مع القطب الاوحد الولايات المتحدة الامريكية، حيث اعتُبرت تلك المتغيرات مقدمة للإحتلال الامريكي للعراق عام 2003، التي تم البحث في دوافعه وسلوك النظام العربي معه، وما مر به من مرحلتي التكيف الايجابي والسلبي، وخُتمت الدراسة بتفصيل لطبيعة التداعيات الناشئة على الحدود والقيم والامن.

الفصل الثاني

النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية

لم يكن النظام الدولي الحالي الذي تتربع الولايات المتحدة الاميركية على عرشه وليد الصدفة، وإنما حدث بفعل تراكمات تاريخية على كافة الصعد (السياسية، الاقتصادية، العلمية..) التي ساهمت في زعزعة النظام الدولي السابق الذي كان يقوم على الثنائية القطبية ليخرج من صلبه نظام دولي جديد يحمل في طياته خصائص جديدة وملامح ما تزال ترتسم معالمها حتى يومنا هذا.

لقد شهد النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات جوهرية وتاريخية بعيدة المدى، سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، نتيجة للتطورات التي وقعت في المنظومة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي، ولا شك ان لهذا التغير في بنية النظام العالمي وفي المفاهيم والرؤى التي حكمت العلاقات الدولية خلال العقود الاربعة الماضية، انعكاسات واسعة على النظم الإقليمية الفرعية ومن بينها النظام الإقليمي العربي.

وقبل التطرق إلى بيان انعكاسات هذه التحولات الدولية الجديدة على النظام الإقليمي العربي، لابد من التطرق إلى النظام الدولي وتشكّله خاصة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ومنه سيتم البحث في احد النظم الفرعية للنظام الدولي وهو النظام الإقليمي العربي، ثم موقع ذلك من المتغيرات الدولية، ثم التطرق إلى مفهوم الشرق الاوسط ومكانته من النظام، وصولا إلى حرب الخليج الثانية عام 1990 وأثرها على النظام الإقليمي العربي.

2-1 مفهوم النظام الدولي:

عرف عدد من الاساتذة والباحثين في العلاقات الدولية النظام الدولي:

يقول كابلان: أنه مجموعة من المتغيرات المرتبطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها، وتستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على

مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الدولية (Kaplan, 1962, p12).

وعرفه ماكليلاند: انه بنية لها عناصر مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود محدودة تفصلها عن بيئتها او محيطها، وهو اداة تحليلية تقدم منظورا معينا للدراسات السلوكية (الرشدان، 1998، ص107).

عرفه ميتيكس بأنه: مجموعة من الوحدات قد تكون دولا او منظمات دولية حكومية او غير حكومية او شركات متعددة الجنسية، ترتبط فيما بينها بشبكة من التفاعلات وهذه التفاعلات تأخذ شكل التبادل التجاري والاستثمارات الاجنبية او حركة الافراد او اقامة اتصالات بين الحكومات والافراد من خلال وسائل الاتصال الجماهيري او الهاتف او البريد الالكتروني (ميتيكس، 1996، ص31).

آخرون يرون أنه ذلك الذي يمثل انماط التفاعلات والعلاقات بين الدول، وهناك من وصفه بأنه شبكة التفاعلات بين اقطار ودول اقاليم العالم المختلفة، وإن له نظما وانساقا فرعية إقليمية تؤثر وتتأثر به. ومن هذه النظم الفرعية النظام الإقليمي العربي (عبد الغني، 1990، ص5).

ويذهب البعض الى ان النظام الدولي: هو مجموعة من قواعد التعامل الدولي الناتجة عن التفاعلات الرئيسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية الحاصلة بين القوى الدولية الكبرى واثرها على العالم كله في مرحلة تاريخية معينة (ابو شبانه، 1998، ص14).

كما ينصرف مفهوم قوى النظام الدولي الى تلك الدول التي تتمتع بمقدرات قوة تفوق ما لدى غيرها من وحدات النظام الدولي، وبذلك تكون قادرة على تحديد هيكل النظام الدولي وعلى ممارسة النفوذ في وحداته والتأثير فيما يجري فيه (Ayoob, 1995, p.116).

يتشكل النظام الدولي من وحدات سياسية واقتصادية متعددة مثل (الدول، الاحلاف العسكرية، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية)، ورغم تعدد هذه الوحدات تبقى الدولة ركيزته الاساسية، يشاركها الكثير من المنظمات التي يشمل نشاطها كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع ان

هذه المنظمات لم تصل إلى طور الغاء دور الدولة، فإنها مع تطور النظام الدولي الجديد اصبحت قوة ذات تأثير متزايد (الامم المتحدة، حلف الاطلسي)، وبما ان الدول هي احدى اطراف النظام الدولي التي تؤثر فيه، وهي طرف فاعل وقوي في النظام الدولي وتحدد صورة وشكل النظام الدولي، وزاد عدد الدول المؤثرة في النظام الدولي، فإن النظام يكون متعدد الاقطاب، واذا انحسر التأثير بيد دولتين يأخذ النظام الدولي شكلا ثنائي القطبية، اما اذا انحسرت القوة بيد دولة واحدة، فيصبح النظام الدولي احادي القطبية (حتي، 1985، ص132).

ولما كان النظام الدولي قائما على نظام ثنائي القطبية يمثله غربا الولايات المتحدة الامريكية وشرقا الاتحاد السوفيتي، أدى انهيار الأخير واختفاؤه كقطب منافس للولايات المتحدة إلى إحداث مجموعة من المتغيرات على المستوى العالمي سواء في المجالات السياسية او الاقتصادية او العسكرية، ويأتي في مقدمة هذه التفاعلات والمتغيرات اختلال التوازن في مجالات القوى، ولهذا الاختلال مظهران (الناصر،1991، ص130):

الاول: يتمثل بتبديل موازين القوة الاقتصادية وتبلور منظومة جديدة لدول الشمال الرأسمالية والليبرالية في مواجهة باقي دول العالم، مع بروز اتجاه نحو تكوين ثلاث مجموعات اقتصادية ضخمة، هي مجموعة اوروبا الغربية ومجموعة امريكا الشمالية ومجموعة آسيا بزعامة اليابان، لذلك فظهور هذه التكتلات الكبرى في الشمال يمثل في حد ذاته تحولا نوعيا كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الثاني: يتمثل بالتفاعلات الجيو- استراتيجية، فمن الوجهة الاستراتيجية البحثية يلاحظ ان هناك صياغة جديدة للتوازن الاستراتيجي، تتميز بالوفاق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، وبروز قوى عظمى جديدة ومحاولات ضبط التسلح التقليدي والاستراتيجي. وقد ادى هذا الاتجاه نحو ضبط التسلح إلى عقد اتفاقات جديدة في مجال التسلح تعكس التوازن الاستراتيجي الجديد.

لذلك فإن اختلال التوازن في مجالات القوة يتجلى بثلاثة مستويات (الناصر، 1993، ص130):

الاول: مستوى التحولات الهيكلية ذات الطابع الاقتصادي في قمة النظام العالمي.

الثاني: مستويات العلاقة بين دول الشمال والجنوب.

الثالث: مستوى التفاعلات الجيو- استراتيجية، سواء تعلق الامر بالصياغة الجديدة للتوازن الاستراتيجي او بالاتفاقات الجديدة المتعلقة بالتسلح.

وقد اتاح غياب احد قطبي التوازن الدولي عن ميدان الصراع سواء على المستوى الإقليمي او الدولي المجال للولايات المتحدة الامريكية للبروز كقوة عالمية، لا مفر من تأثيرها بشكل معين في وضع النظام الإقليمي العربي.

تشكل نهاية الحرب الباردة البداية لتحولات دولية جديدة، فالنظام العالمي الذي كان قائما في ظل الصراع بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، تميز بالتنافس والتسابق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهو ما ادى بصورة عملية إلى قيام كتلتين متوازيتين تمارسان نفوذهما السياسي والعسكري وتمنعان التغييرات الكبيرة وتحافظان على التحالفات، غير ان الصراع بين المعسكرين لم يعد له ما يبرره، لأن الكتلة الشرقية قد انتهت بعد مرحلة طويلة من التفكك المتدرج بدأت بالقطيعة بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية عند نهاية الخميسينيات لتؤدي عام 1990 إلى انهيار جدار برلين والانظمة الشيوعية في المنظومة الشرقية، واندماج المانيا الشرقية والغربية، واحتفاظ ألمانيا الموحدة بالعضوية الكاملة في الحلف الاطلسي ثم انتهت عام 1991، إلى الإعلان الرسمي عن حل حلف وارسو وتفكيك هيئته العسكرية (الناصر، 1993، ص128).

وبالصعود الاحادي للقوة للولايات المتحدة الامريكية، فسر الكثير انتشارها العسكري في الخليج، بأنه عملية استباق ارادت بها الولايات المتحدة حماية نفسها من الهزيمة في ميدان التنافس الاقتصادي مع اليابان والمانيا واوروبا الموحدة في المستقبل إن توحدت، عن طريق استخدام تفوقها العسكري على منابع البترول التي لا غنى عنها لكل من اليابان واوروبا الغربية (الغانمي، 2003، ص29-30).

كانت حرب الخليج الثانية هي الحدث الأكثر وضوحاً في معالم النظام الدولي الجديد الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش في 1991/4/13، والذي أثار العديد من الإشكالات حول طبيعة هذا النظام؛ فالبعض يعتقد أن النظام الدولي الحالي، هو نظام أحادي القطبية نظراً للقوة العسكرية الهائلة التي تملكها الولايات المتحدة، بينما يعتقد آخرون أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب (الدباس، 2010).

لا يمكن تفسير الاندفاع العسكري الامريكي للتصدي للدخول العراقي في الكويت فقط برغبة الولايات المتحدة في مراقبة مصادر البترول في الخليج، بل هناك مصادر أخرى، يقول وليام كوانت رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية في مؤسسة بروكنجن في هذا الصدد: "دعونا نذكر انفسنا بالمصالح الامريكية الدائمة في الشرق الاوسط، وماذا تكون فعلا في عصر ما بعد الحرب الباردة؟ ولكن لم نعد مهمومين إلى هذا الحد باحتواء انتشار النفوذ السوفياتي كما كان الشأن في الماضي، فما زالت لدينا مجموعتان من المصالح السياسية والاقتصادية المحددة التي تشدنا إلى هذا الجزء من العالم وهما ببساطة النفط واسرائيل.

وبذلك يكون اي تهديد لإمدادات البترول إلى الدول الغربية هو في الحقيقة تهديد للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي تهديد للأمن الاقتصادي للولايات المتحدة، وعلى هذا الاساس اثبتت الولايات المتحدة الامريكية في حرب الخليج الثانية، إنها الفاعل الدولي في تشكيل سياسة ما بعد الحرب الباردة ومن قيادتها العالمية في المجال السياسي والعسكري وعلى مستوى مجلس الامن الدولي وقيادة التحالف، بانت هيمنة الولايات المتحدة على المستوى الدولي (الغانمي، 2003، ص30).

2-2 النظام الإقليمي العربي:

قدم كثير من الباحثين تعريفات مختلفة للنظام الإقليمي العربي، فمنهم من يعتبره: منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج والذي يربط بين اعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر، اللغوية والثقافية

والتاريخية والاجتماعية (مطر، هلال، 1980، ص28)، ومنهم من يعطي المفهوم معناه التفاعلي ويرى ان اي نظام إقليمي يتميز بنمط معين من التفاعل بين اطرافه، ويؤكد على اهمية التفاعل معه كذلك من الناحية العلمية (التقرير الاستراتيجي العربي، 1985، ص150).

وترى جماعة من المفكرين والمثقفين العرب ان تعبير (نظام إقليمي عربي) جاء كواقع لقبول واستمرار الدول الوطنية والقطرية، مع استمرار التمسك بروابط خاصة بين العرب في كل مكان، واستهداف الوحدة في الامد الطويل، أي ان الهدف الايديولوجي من المصطلح هو الاعتراف بالقطرية كأمر واقع، وبيان إمكانية المشاركة في إنجاز مهام كثيرة تُشبع مصالح وعواطف مشتركة في نفس الوقت (الغانمي، 2003، ص37).

كما يقصد بالنظام الإقليمي العربي عند بعض الباحثين بأنه مجموعة الدول العربية التي تعيش ضمن بقعة جغرافية متصلة، تجمعها العروبة باعتبارها صفة مشتركة مميزة لأطراف النظام ووحداته (الحديثي، 2001، ص35).

يتألف النظام الإقليمي العربي من 22 دولة تتحدث اللغة العربية كلغة رسمية وتتمتع بعضوية الجامعة العربية، اي انه يشمل منطقة شمال افريقيا ومصر والسودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر، واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي الست والعراق، والاردن وسوريا ولبنان، مع تمتع فلسطين بمقعد في الجامعة، فتعريف حدود النظام العربي يستند الى معيار جغرافي وثقافي وتنظيمي (رجب، 2010، ص61).

مهما تعددت تعريفات النظام الإقليمي العربي وبصورة عامة، فإن هناك إتفاقا على ان أهم عناصر أي نظام إقليمي يتمثل بالآتي (مطر، هلال، 1980، ص16):

1. انه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، وحتى الباحثون الذين انطلقوا من معيار التفاعل وصلوا إلى ان حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا عادة ما يكون أكبر وأكثر كثافة من تلك الغير متجاورة.
2. يشمل ثلاث دول على الاقل.

3. لا يوجد لاي من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة له، ذلك ان وجود احدهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة، فدول القمة الدولية قد تمارس ضغوطا على النظام الإقليمي، ولكن لا تصبح عضوا فيه او احد مكوناته.

ما يميز النظام الإقليمي العربي عن النظم الإقليمية الأخرى، هو الاحساس المعنوي والنفسي الذي لا يجعل التفاعل بين اجزاء النظام العربي بمثابة علاقات بين الدول فحسب، ولكن يعطيها قيمة رمزية خاصة، لذلك فالعلاقات بين بلاد النظام الإقليمي العربي لا ينظر إليها عادة على انها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه على المستوى الرسمي، ولكن على انها ذات طبيعة خاصة، ورغم تلك القيمة الرمزية لم تمكنه من اكتساب بنية قوية وهيكل صلب يستطيع في أية لحظة بناء الاجماع تجاه قضاياه الجوهرية سواء، بشأن علاقاته مع أطراف خارج النظام أو بين أطراف عربية، وازمة الخليج الثانية خير مثال على تعدد المواقف العربية (الغانمي، 2003، ص38-39).

بتعدد التفسيرات التي عرف بها النظام الإقليمي العربي، فإنه من المناسب ان نشخص المرتكزات الهيكلية لهذا النظام، وهي المرتكزات التي تعبر عن وظائف أي نظام اجتماعي او سياسي او إقليمي، وهي ذاتها التي تمسك بالنظام وتحول دون تبعثره. تتمثل تلك المرتكزات بأربعة وظائف رئيسية (parson, 1961):

1. وظيفة التكيف: تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي، ويتوقف اداء هذه الوظيفة على استعداد اطراف النظام للتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة، بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات فيما بينها.
2. الوظيفة التكاملية: وهي العملية التي يعبر عنها النظام عن طريق مد شبكة، واغناء الصلات الداخلية بين اطرافه، وقد تتكون هذه الصلات على المستوى الرسمي او غير الرسمي، بحيث تصبح الموارد التي تتحرك وفقا لقواعد عامة تنبع من النظام في عموميته وكليته اكبر واكثر ديناميكية من

تلك التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف او وحدة من وحدات النظام.

3. وظيفة الحماية والامن بالنسبة للنظام الإقليمي هي موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتفترض هذه الوظيفة ان النظام قد يكون اصلا هويته المستقلة، حيث ان المقصود بالحماية هو مجموعة القيم الاساسية والخاصة بالإقليمية، وعلى النقيض فإن عزوف هذه الدول والاطراف عن الدفاع عن بعضها البعض ازاء تهديد خارجي داهم، يفضي إلى مزيد من التباعد وانهيار النظام.
4. وظيفة تحقيق الاهداف: وهي وظيفة تتوحد فيها او تتفرق الوحدات، او الدول المكونة للنظام مع النظام نفسه، ذلك ان الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع ان تحقق اهدافها على نحو افضل من خلال التعاون الإقليمي.

وعلى هذا الاساس وقع نقاش وجدال واسعان حول مفهوم النظام الإقليمي العربي، فقد رفض البعض فكرة وجود نظام إقليمي عربي بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم النظام، وذلك في ضوء نقدهم لطبيعة الدول العربية، فمعظم الاقطار العربية في نظرهم ليست دولا بالمعنى الاجتماعي والسياسي الذي يميز الدول عند العرب، فهي اقرب ما تكون إلى السلطات او الهيئات الحاكمة منها إلى الدول، وكذلك في ضوء رصدهم لحالة الفوضى والتشتت والتبعثر بين الكيانات العربية وعدم الانضباط في العلاقات والتفاعلات السياسية بينها، هذا إلى جانب غياب آليات لتحديد التوجهات وضبط التفاعلات وحل الصراعات بين وحدات النظام، وآخرون اعترضوا على مفهوم النظام الإقليمي العربي من زاوية انه غامض ويفتح المجال للخلط واللبس مع مفهوم النظام السياسي الوطني في هذا القطر او ذاك، لذلك اقتُرحت مفاهيم بديلة مثل النسق او المنظومة العربية (ابراهيم، 1989، ص74).

1-2-2 جامعة الدول العربية كإطار للنظام الإقليمي العربي:

يعتبر إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 هو البداية المؤسسية الحقيقية للنظام الإقليمي العربي، حين تشكلت الجامعة من عدد من الاقطار التي استقلت في فترة ما بين الحربين العالميتين كمصر والعراق والسعودية واليمن، او في نهاية الحرب العالمية الثانية كسوريا ولبنان والاردن، ثم انضمت إليها الاقطار العربية الاخرى في العقدين التاليين (الغانمي، 2003، ص42).

لقد أنشئت الجامعة العربية كبديل عن حالة الفوضى وعدم التنسيق التي كانت قائمة آنذاك بين الدول العربية وكمنبر للتعبير عن القضايا العربية، كما كانت نقطة بداية وخطوطا اولى نحو تحقيق الغايات المنشودة لأنصار الوحدة العربية، غير ان الصيغة التي قامت عليها الجامعة جاءت مكرسة للتجزئة، فهي صيغة للتعاون الاختياري بين الدول الاعضاء، وليست خطوة على طريق الوحدة التي كانت تتطلع إليها الجماهير العربية، كما انها صيغة حكومية محضة لم تفسح المجال في اي من اجهزتها لأي تمثيل شعبي (محافظة، 1983، ص52).

وهكذا لم تعتبر جامعة الدول العربية مركزا للتفاعلات الاجتماعية في الوطن العربي، وانما اعتبرت مجرد مركز للتنسيق بين السياسات العربية الرسمية، غير ان هذه السياسات كانت دوما معرضة لتقلبات وهزات جديدة، نتيجة تقلصات الحركة الاجتماعية وتحديد مسالك سيرها دون عوائق، وفي ظل هذا الاطار ارتبط النظام الإقليمي العربي بشبكة معقدة من انماط التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، ولم تكن الجامعة العربية سوى احدى خطوط هذه الشبكة، ولم تمثل قط دور المركز المنظم لها (نافعة، 1983، ص128).

وبالنسبة إلى منطقة المغرب العربي فإن دولتي تلك المنطقة لم تنضما إلى الجامعة العربية الا بعد اعلان استقلالهما في منتصف الخمسينيات، وهما المملكة المغربية والجمهورية التونسية مع بقاء الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي حتى عام 1962 (المختار، 1989، ص87).

كانت امكانات جامعة الدول العربية ولا تزال محدودة للغاية في بلورة عمل عربي مشترك وفعال للمحافظة على استقلال الدول العربية، في ظل واقع عربي

ملئ بالمتناقضات، فقد استطاعت الدول الغربية ان تحافظ على مصالحها في الوطن العربي من خلال حكومات عربية ارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار، ولم تكن هذه الحكومات على استعداد لدفع الجهد العربي الهادف للتحرر من الاستعمار التقليدي وازالة قواعده العسكرية من المنطقة العربية، او قطع الطريق على الاستعمار الجديد من خلال إحكام السيطرة على ثروات الوطن العربي واستثمارها لصالح التنمية العربية (الغانمي، 2003، ص43).

ولتحقيق اهداف ودور الجامعة ضمن العمل العربي المشترك، يفترض وجود مناخ من التضامن العربي، والمقصود هنا التضامن وهو الحد الادنى الواجب توافره في العلاقات العربية-العربية، ويسمح هذا الحد بأن تتطور مهام الجامعة مع تطور الظروف الاقتصادية والدولية، بحيث يسمح ذلك للجامعة ان تؤدي مهمة التنسيق السياسي بين الاعضاء وتشارك في تسوية النزاعات العربية، وان كان ميثاق الجامعة لم ينص في المادة الخامسة الا على وسيلتين لحل المنازعات وهما: الوساطة والتحكيم الاختياري (مطر، هلال، 1992، ص13)، غير ان التطورات في العلاقات العربية – العربية استحدثت اساليب جديدة لحل المنازعات.

ان طبيعة العلاقة التي يتميز بها اطراف النظام الإقليمي العربي والتفاعلات الدائرة في اطار هذا النظام، تقوم او تخفي تحتها العديد من الازمات الكامنة في الاقطار العربية وابنية علاقاتها ببعضها، وكان اغلب تلك الازمات دافعا لتفجير حروب وصراعات على الحدود بين اطراف النظام الإقليمي العربي، الامر الذي سهل اختراق النظام اختراقا كاملا من بعض قوى اجنبية بما يجعله تابعا لها، زيادة على ذلك فان النظام الإقليمي العربي وبما يدور في اطاره من تفاعلات رسمية لم يكن يعبر عن نظام إقليمي خالص، تدور التفاعلات الرئيسية فيه بين اطرافه، بل تدور اساسا بين اطراف رئيسية عربية واطراف اجنبية غربية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية، كما ان الفاعلين الاساسيين في اغلب القضايا والازمات والصراعات هم من خارج النظام الإقليمي العربي اي غير عربية، واغلب التسويات تتم بمبادرات امريكية ومن اطراف اجنبية اخرى وهو ما تم في

حرب الخليج الثانية، وهذا لا يعني بالضرورة ان الاطراف العربية تخضع للإرادات الخارجية، بل تقبلها من واقع وجود مصالح متبادلة وتحالفات بين النخب والاطراف الخارجية (الغانمي، 2003، ص47).

لا شك في ان الجامعة العربية من خلال مشاركتها في ادارة الشؤون العربية في الاطارين الإقليمي والدولي، وتصديها للدفاع عن الحقوق والقضايا العربية في المحافل الدولية وتعاملها مع القوى العظمى في العالم، تأثرت بالضرورة بالظروف والاوضاع التي كانت سائدة في ظل النظام الدولي اثناء سنوات الحرب الباردة، فنجحت في كثير من الاحيان في مواجهة الازمات والتغلب على العقبات والتصدي للتحديات لا سيما في القضايا القومية الاساسية، لكنها من ناحية اخرى لم توفق في حل بعض النزاعات العربية، وبلوغ الطموح في تحقيق حد اكبر من الوحدة بين البلدان العربية، ويعزو ذلك بعض الدارسين في الشؤون العربية، إلى العوامل الدولية التي كانت من ابرز اسباب عرقلة عمل الجامعة العربية في هذا المجال (الجمالي، 1981، ص189).

2-2-2 النظم الفرعية للنظام الإقليمي العربي:

بناءا على ما تقدم من تجارب في العمل العربي المشترك، وخضوعها لمسألة العلاقات السياسية بين الاقطار العربية، وكذلك بسبب الطموحات الكبيرة التي كانت غالبا ما تتعارض مع المصالح القطرية الآنية، ربما كان الافضل في مثل هذه الظروف ان تشرع عمليات التكامل بصورة مرحلية وتدريجية، كأن تبدأ بشكل ثنائي ثم بشكل إقليمي، ثم في مرحلة أخيرة بشكل جماعي، وهذا ما حصل وجرى العمل به بين غالبية الاقطار العربية، حيث بدأت تظهر التجمعات العربية الإقليمية بهدف خلق وتكريس المصالح العربية المشتركة إقليميا وعربيا، وذلك دون ان تكون هذه التجمعات بديلا عن التكامل العربي الشامل والوحدة الاقتصادية العربية.

النظم الفرعية في النظام الإقليمي العربي هي:

أولا- مجلس التعاون الخليجي:

لقد جاءت هذه التجربة وليدة عدة اعتبارات سياسية واستراتيجية واقتصادية، كما عرفت قيام عدة مؤسسات استهدفت تحقيق اندماج اقتصادي جهوي.

برزت هذه التجربة للوجود مع بداية الثمانينيات كرد فعل لقيام الثورة الايرانية والتدخل السوفياتي في افغانستان، ولمواجهة مخاطر الحرب العراقية – الايرانية، ولعب تقارب العوامل الجيو-اقتصادية بين اقطار المجلس دورا كبيرا في صنع هذه التجربة وتمديدها بعض الوقت (المختار، 1989، ص100).

لقد ظهر مجلس التعاون الخليجي كنوع من انواع العمل العربي المشترك على المستوى الإقليمي. وتعود الاسباب المشجعة على نجاح هذه التجربة إلى الخصائص التي تمتاز بها دول المجلس بما يخص العوامل التاريخية والجغرافية، فهذه الدول متجانسة ولم تعرف من قبل الحدود الفاصلة بينها بمفهومها التقليدي، وتمتاز هذه المنطقة بالتواصل الجغرافي، كما ان هذه البلدان تمر بمرحلة متماثلة من النمو الاقتصادي وتتشابه في التركيبة الاقتصادية بحيث تعتبر اقتصادياتها أحادية الانتاج، اذ ان النفط ما زال يشكل المصدر الرئيسي لهذه الاقتصاديات، كما ان انفراد دول المجلس في هدف استراتيجي يتمثل بتحقيق الاندماج فيما بينها بعدد قليل وهي ست دول، هو اقدر على النجاح وتحقيق الامال المقصودة، وتستطيع هذه الدول القليلة العدد الوصول إلى هذا التنسيق فيما بينها في وقت اقل مما يستغرقه بين دول كثيرة العدد (الغانمي، 2003، ص51).

غير ان هذا المشروع الاندماجي لم يخلُ من عدة نواقص ومشاكل، ولعل من اهم هذه المشاكل وجود اعداد كبيرة من العمالة الاسيوية التي تستوطن اقطار المجلس مخلّفة عدة آثار سلبية، فعملية التحديث التي طرأت على المجتمعات الخليجية تمت دون الاعتماد على قوة العمل المحلية، واصبحت تعتمد على الخبرات والقوى الاجنبية سواء في التخطيط او في التنفيذ (مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، يضاف إلى ذلك عامل تداخل الحدود الجغرافية بين اقطار الخليج العربي كعامل معيق للوحدة، وسبب ذلك قيام تلك الدول على اساس قبلي،

وقد ساعد الاستعمار البريطاني على تكريس هذا الوضع ليضمن استقرار الخلافات بما يحول دون قيام دولة قوية في المنطقة.

ثانيا- اتحاد المغرب العربي:

شهد عام 1989 قيام اتحاد المغرب العربي الذي يضم كلا من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا، وذلك وفقا للمعاهدة المبرمة بين هذه الدول والموقعة في مدينة مراكش المغربية في السابع عشر من شباط/فبراير من ذلك العام.

يعتبر انشاء اتحاد المغرب العربي تطورا ملموسا على درب العمل التكاملي بإعلان تلك المعاهدة، الا ان الاتحاد يعيش منذ اواخر عام 1994 فترة ركود بدت مظاهرها على المستويات كافة، فعلى مستوى الانجاز وبالنظر الى الاهداف التي رسمتها معاهدة التأسيس، ظلت الحصيلة المتنوعة من الاتفاقات الموقعة في ظله مجرد اقوال لم تصل في معظمها إلى مستوى التنفيذ على صعيد الممارسة السياسية، وعلى مستوى الحراك المؤسسي الفاعل لم يتم منذ شهر نيسان/ابريل عام 1994 عقد اي دورة عادية او طارئة لمجلس رئاسة الاتحاد (مصباح، 2000، ص27).

وفي هذا السياق وفي اطار المد القومي العربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت فكرة اتحاد المغرب العربي كنتاج لعاملين اساسيين: الاول هو الشعور بوثوق الصلة والحاجة الى التكامل بين شعوب المغرب العربي، التي جسدت فيما بينها مظاهر التلاحم والتآزر بان كفاحها للتحرر من الاستعمار، والثاني يتمثل في الدعوات التي ظهرت في المشرق العربي والهادفة إلى انشاء تجمعات عربية (Akins, 1991, p40).

تتعدد العوامل البيئية المؤثرة في العلاقات الدولية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص، فهناك العوامل الجغرافية والعوامل السياسية والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والثقافية، وكل هذه العوامل يأتي بشكل متداخل ومتشابك، الامر الذي يجعل من الصعب فصل احداها عن الآخر، اذ ان اي تغيير

يطرأ على احد هذه العوامل قد يؤدي إلى حدوث تغير في مجرى السياسة الخارجية ومسارها.

وقد شهدت منطقة المغرب العربي بعد منتصف الثمانينيات جملة من المتغيرات التي ادت الى قيام اتحاد المغرب العربي ومن اهمها (مصباح، 2000، ص31):

1. تغير العامل القيادي في تونس عام 1987، الامر الذي ترتب عليه حدوث نوع من التحول الايجابي في علاقات تونس مع اقطار المغرب العربي ولا سيما ليبيا.
2. التطور الايجابي الذي حدث في العلاقات المغربية-الجزائرية والذي افسح المجال لفتح قنوات الحوار والتفاهم لتسوية القضايا الخلافية كالمسألة الحدودية ومشكلة الصحراء الغربية (البوليزاريو).
3. فعالية الاتحاد الاوروبي شمال البحر الأبيض المتوسط وظهور بعض التجمعات الإقليمية الاخرى، فقد تشكل مجلس التعاون الخليجي عام 1981، وأعلن ايضا مجلس التعاون العربي عام 1989.
4. تأزم الاوضاع الاقتصادية في معظم بلدان المغرب العربي وما نجم عنها من مظاهر مختلفة كالبطالة وارتفاع نسبة المديونية، جعل ساسة بلدان المنطقة يدركون حقيقة هذه المظاهر واخطارها، في ظل توطيد قوة وفاعلية التكامل الاوروبي في مآل البحر المتوسط.
5. الشعور بمرارة الفرقة والخلافات وما نجم عنها من سلبيات انعكست نتائجها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
6. البحث عن صيغة مشتركة لإيجاد حد من الامن الإقليمي لأقطار المغرب العربي، او على الاقل ضمان الحد الادنى منه ضد التهديدات الخارجية.

وهكذا تم الاعلان عن اتحاد المغرب العربي بمراكش عام 1989، الا انه وبالرغم من الأجتماعات واللقاءات الوزارية وغيرها بين اطراف المغرب العربي، فان جل الباحثين والكتّاب في ميدان التكامل الإقليمي والاندماج الاجتماعي يؤكدون بطء مسيرة الاتحاد المغاربي (الحسيني، 1989، ص23).

ثالثا- مجلس التعاون العربي:

هو حلف عربي تم تأسيسه في بغداد في 16 فبراير 1989 بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، ليجمع كلاً من العراق والأردن واليمن الشمالي ومصر العائدة حديثًا إلى الحضن العربي في وقته (بعد تجميد عضويتها بالجامعة العربية إثر إبرام السادات معاهدة السلام مع إسرائيل) وكان مخططًا لمجلس التعاون العربي أن يقوم بدور ريادي في المنطقة لولا الحروب التي أتت عليها، حيث كانت الرغبة في توثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين أعضائها.

جاء في ديباجة نص اتفاقية مجلس التعاون العربي ما يلي:

"لما كانت الامة العربية ذات تراث حضاري غني وعريق وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الانسانية، فإن الامة العربية قد خاضت في العصر الحديث تجارب عدة في العمل المشترك والتعاون والتضامن، وحققت بعض اشكال الوحدة واكتسبت في ذلك الدروس الغنية من الجوانب الايجابية والسلبية لتلك التجارب".

وإنطلاقا من هذا الطرح كان انبثاق مجلس التعاون العربي عام 1989 مفاجأة ضخمة لجميع المتتبعين لتجارب التكامل او التعاون الاقتصادي داخل منطقة النظام الإقليمي العربي، ومن هنا جاء التجمع الرباعي في الوطن العربي مختلفا في تكوينه عن كل ما تصوره المفكرون والسياسيون العرب من تكتلات إقليمية وتاريخية، وبهذا المعنى يمكن القول ان مجلس التعاون العربي مثل تجمع غير تقليدي من حيث موقعه وتكوينه وامتدادته، فثلاثة من اقطار العراق ومصر والاردن تقع في قلب النظام الإقليمي العربي ويتصل بعضها ببعض جغرافيا (علي، 1990، ص79-81).

وبذلك تحتل اقطار المجلس رقعة جغرافية ذات اهمية استراتيجية قصوى عربيا وإقليميا ودوليا، تضم فيما بينها كتلة سكانية ضخمة وترتكز على قاعدة اقتصادية متنوعة، وبعكس ذلك كله الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية لهذا التجمع، إلا ان الآمال التي كانت معلقة على هذا التجمع لم تتحقق بسبب وقوع أزمة الخليج الثانية التي عصفت به (الغانمي، 2003، ص54).

لا شك ان قيام ثلاثة تجمعات إقليمية تجمع بين اغلبية الدول العربية يسكنها اكثر من ثلاثة ارباع الامة العربية، وتتصرف في جزء مهم من الموارد الطبيعية ومن الطاقات والكفاءات العلمية، يدخل على النظام الإقليمي العربي في جملته عامل تغيير كبير، يتصل اولا بالجانب الهيكلي من هذا النظام ولما لهذه التجمعات الإقليمية من دلالة على تماسك جهاز الجامعة العربية، وفيما يترتب للدول المؤسسة للتجمعات الإقليمية من ثنائية الانتساب على المستوى القومي العام وعلى المستوى الجهوي، ويتصل ايضا وبصورة خاصة بالعمل المشترك بما يبقى له من مضمون ولما لهذا المضمون من تناسق باطن (علي، 1990، ص79).

فمن الطبيعي ان تكون لكل تنظيم إقليمي خطة تنفيذية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الجزئي، تترجم مقاصد هذا التنظيم وتؤلف بين برامجه في مختلف المجالات، وان تسعى إلى تحقيق درجة من التكامل بين هذه البرامج ومن التنافس بينها وبين تلك المقاصد، وان تعمل على توظيف الوسائل البشرية والمادية لتنفيذ تلك الخطة.

2-3 النظام الإقليمي العربي والتغيرات الدولية:

كثر الحديث من قبل الباحثين والسياسيين في الوطن العربي عن الترتيبات الدولية –الامريكية– الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة عموما وحرب الخليج على وجه الخصوص، ذلك ان هذه الازمة قد مثلت تحديا واختبارا يمهدان لوضع ترتيبات دولية جديدة، حيث وضعت الازمة النظام الإقليمي العربي في مواجهة الترتيبات الدولية الجديدة بشكل حاد، وموقعه من التحولات الدولية التي طرأت على هيكل النظام الدولي وتفاعلاته، وقد بدا ان وجهات النظر التي تناولت القضية قد تباينت من حيث توصيفها لطبيعة تلك العلاقة تبعا للمعيار الذي تتبناه لتوصيف التحولات في النظام الدولي، ومن ثم عوامل الحدة والتغير فيه وانعكاس ذلك على موقع النظام الإقليمي العربي من النظام الدولي وجدلية العلاقة بينهما من حيث تأثير كل منهما في الآخر (حافظ، 1993، ص75).

واذا كان منظرو فكرة النظم الإقليمية يقولون انها خاضعة للنظام الدولي، إذ انها تتحدد وتتواكب معه بالضرورة، فإن النظم الإقليمية تنشأ مما تملكه من قوة حقيقية مستقلة نسبيا عن النظام الدولي، وإلا لما كانت هناك حاجة لها وإمكانية لبقائها. والواقع ان النظم الإقليمية تختلف من حيث درجة خضوعها للنظام الدولي ونمط هذا الخضوع، فالنظم الإقليمية الواقعة في الدوائر الجيو- سياسية الحيوية للقوى السائدة في النظام الدولي، تميل إلى الخضوع لإحدى هذه القوى او تعمل بتناسق معها، أما تلك الواقعة في الاطراف البعيدة عن المجال الحيوي المباشر للقوى العظمى، فإنها غالبا ما تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي عنها، ومع ذلك فإن هذا الاستقلال خاضع لإعتبارات القوة الذاتية للنظام، فضلا عن طبيعة التوازن الاستراتيجي السائد في النظام الدولي (سعيد، 1992، ص26).

2-3-1 النظام الإقليمي العربي وموقعه من التغيرات الدولية:

تعتبر منطقة النظام الإقليمي العربي احدى المناطق الحيوية في العالم، تنطلق منها او تتجه إليها جلّ تيارات السياسة الدولية، وهذا بسبب الموقع الفريد والمميز الذي يحتله على الكرة الارضية بامتداده القاري في آسيا وافريقيا، وتأثيره الحضاري السياسي في شعوب ودول هاتين القارتين وعلاقاته الوثيقة بهما، كما يرجع إليه الدور الفعال والمؤثر الذي يقوم به في إدارة الشؤون الدولية في السلم والحرب على حد سواء، كل ذلك ينبع في الاصل من المقومات الثابتة التي يتكون منها النظام الإقليمي العربي، والتي تشكل خصائصه الجامعة، الجيو- سياسية والاقتصادية والحضارية، وتجعل منه مركز جذب عالمي ليس للدول فحسب، بل للشعوب والامم ايضا، وتزداد هذه الاهمية بالنسبة إلى الدول الكبرى الطامحة دوما إلى السيطرة والنفوذ على المنطقة التي تتجمع فيها مصالحها، وتؤثر بدورها في ميزان القوة الدولي (تنيرة، 1989، ص32).

وبعد ان انتقلت العلاقة بين المعسكرين الشرقي والغربي من اوضاع المواجهة إلى التعاون، ومن الصراع الشامل إلى التعاون في مختلف المجالات، فإن هذا التطور في مسيرة العلاقة ضمن اطار النظام الدولي سرعان ما ظهرت

نتائجه سلبية على دول العالم الثالث الذي يوجد ضمنه النظام العربي، فقد اصبح يعاني الاخير اكثر من غيره من نتائج الفجوة بين بروز منظومة دولية جديدة تتسم بهيمنة الولايات المتحدة الامركية من ناحية، وبسبب النصيب الاكبر للعالم العربي من عوامل الفوضى السياسية في العلاقات الإقليمية من ناحية اخرى (الغانمي، 2003، ص63).

وفي هذا الصدد يرى باحثون ان النظام العربي دخل عصرا جديدا في العلاقات الدولية، وهي حالة من الوهن الشديد، فلقد عاش طوال تاريخه حياة شاقة ومثقلة برصيد الفشل في ظل نظام القطبية الثنائية، وبمجرد ان انهار هذا االنظام ترك النظام العربي الراهن لمواجهة منفردة مع القوة المهيمنة على المنظومة الدولية حول قائمة من الخلافات السياسية والاقتصادية داخل المنظومة الإقليمية.

وامام هذا الوضع المتردي لواقع العالم العربي، فإنه اذا لم يتم احياؤه، بإقامته على اساس من سلطات حقيقية لمؤسساته وعلى قوى حقيقية بين اطرافه، تصبح السياسات الإقليمية امام بديلين هما (سعيد، 1992، ص258):

الاول: الاستجابة لإقامة ترتيبات امنية مع قوى غير عربية، وبالتالي يفقد النظام الإقليمي العربي صلاحياته وينقلها عمليا وقانونيا إلى ترتيبات بديلة ابرزها النظام الشرق اوسطي الذي تدعو إليه الولايات المتحدة، وسيتم ذكر ذلك لاحقا.

الثاني: يتمثل في فراغ مؤسساتي في النظام الإقليمي العربي والشرق اوسطي، وهو فراغ يسمح بإنتشار الفوضى في العلاقات الدولية بل ويشجعها ضمنيا، ويفضي هذا الوضع بالتالي إلى وجود درجة من عدم الاستقرار والصراعات والمنافسات الإقليمية التي قد ينفجر بعضها في شكل حروب اهلية وإقليمية دون ضابط او رادع، بل ومن المحتمل ان تتحول الساحة الإقليمية إلى الفوضى الشاملة بما يماثل الوضع في مناطق اخرى من العالم.

ولهذا فإن المعضلة الرئيسية التي يعانيها النظام الإقليمي العربي تكمن في فشله في التكيف مع البيئة الدولية، وتظهر هذه المعضلة في حقيقة تفويض النظام

بالقيام بمهمات مكلفة للغاية، كما يعزى ذلك إلى الفشل الفكري والسياسي في وضع صياغات للتكيف ملائمة للظروف التاريخية التي صاحبت نشأة النظام العربي وتطوره فيما يتعلق بقضايا الامن القومي عامة والصراع العربي الاسرئيلي على وجه التحديد (سعيد، 1992، ص269).

ان تقييم المتغيرات العالمية الجديدة من منظور تفاعلها مع النظام الإقليمي العربي، يبدي ان هذه المتغيرات تركت اثرها الظاهري وتشكل اختراقا للنظام الإقليمي العربي اكثر من غيره، ويشكل النظام العربي كجزء من عالم الجنوب احد الاقاليم الرئيسية في التنافس بين الاقطاب الدولي، غير ان هذا التنافس يبدو غير متكافئ حاليا فيما يتعلق بالنتائج، فأحداث وتداعيات حرب الخليج الثانية تمثلت بتسجيل الولايات المتحدة بعض التقدم في السباق الإشكالي نحو الأستقطاب، على حساب الدول الاوروبية واليابان، فقد استطاعت الولايات المتحدة ان تظهر بعد الحرب انها الضامن الرئيسي لأمن النفط، وكذلك لأمن دول المنطقة والممسك بميزان القوى الإقليمية (الغانمي، 2003، ص65).

وفي ضوء هذه الرؤية وتلك المتغيرات، يمكن القول إنه على الرغم مما يشهده النظام الدولي من محاولات امريكية للحفاظ على هذا الاطار، الذي يمر به هيكله وبنيته عبر استخدام قدراتها العسكرية والاقتصادية، بل واستخدام المنظمات الدولية لإضفاء الشرعية على تصرفاتها وسياساتها، فإن الخبرة التاريخية تشير إلى ان ايا من العوامل لا يعمل من فراغ، بل يتأثر بغيره من المتغيرات ويؤثر فيها، وإن الجمع بين المعيارين الاستراتيجي والاقتصادي يؤكد على مرحلية هذه الفترة، وانها ربما تسفر عن توازن جديد متعدد الاقطاب في النظام الدولي (حافظ، 1993، ص7).

لذلك كانت ازمة الخليج الثانية لوضع ترتيبات دولية جديدة، مثلت المنطقة العربية بكل امتداداتها مسرحا للهيمنة الامريكية، ومن ثم فإن تراجع دور احد القطبين فتح المجال لسيطرة الاخر على المنطقة العربية (ابو عامود، 1992، ص25).

ومن ثم فإن القدرة التي يتيحها النظام العالمي من هامش للمناورة وحرية الحركة للنظم الفرعية، قد تجعل درجة وحجم تأثيرات النظام الإقليمي العربي في النظام الدولي رهين بمدى قوة النظام العربي وصلابته وتماسكه، فحينما يكون النظام العربي في حالة من التماسك الداخلي وقوة وفاعلية، مع وضوح المشروع الحضاري والرؤية السياسية، فإنه يصبح فاعلا ومؤثرا في النظام الدولي والعكس صحيح، وعندما تكون المكونات والوحدات السياسية في النظام العربي في حالة تشرذم، وعندما يفقد النظام العربي رؤيته ومشروعه الحضاري، فإنه يصبح ساحة مستباحة للتدخلات والاختراقات الخارجية من الدول الفاعلة في قلب النظام الدولي (الغانمي، 2003، ص66).

لذلك فان انعكاسات المتغيرات الدولية على النظام الإقليمي العربي ستكون سلبية، وبإيجاز فإن التطورات التي تحدث في النظام الدولي منذ منتصف الثمانينيات، ادت وستؤدي إلى تدهور وتغير في اهمية الموقع الاستراتيجي للوطن العربي على خارطة النظام الدولي، ما لم تحدث تحولات هيكلية في العالم العربي، كذلك فان المتغيرات العالمية الجديدة سواء على مستوى القطر الواحد او على المستويات الإقليمية العربية، ستزيد من حالة التبعية والسيطرة وتفاقم حالة الديون وتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الغانمي، 2003، ص71).

4-2 النظام الإقليمي العربي ومشروع الشرق الاوسط:

تشير اغلب المصادر إلى ان مفهوم الشرق الاوسط يرجع استخدامه إلى الجنرال البريطاني توماس ادوارد حينما ذاع صيته في الفكر الاستراتيجي الانجليزي منذ القرن الماضي، عندما نبه حكومته في مقال كتبه عام 1900 إلى الخطر الروسي على المصالح البريطانية في الهند خاصة، من خلال تقدمها في بلاد فارس (البرصان، 2004، ص43).

لا يعبر مفهوم الشرق الاوسط عن اصطلاح محايد، فقد ورد في دراسات غربية تناولت ابعادا جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية، اتجهت لترسيخ هذا المفهوم تحت مسمى (الشرق الاوسط)، فهذه التسمية ليست جديدة على منطقة

الإقليم العربي كما يبدو للبعض، فهذا المشروع قديم قِدَم الاهداف التوسعية للقوى الدولية، وقد مرت الفكرة بعدة مراحل من اجل ان يتم ترتيب المنطقة على قواعدها وأسسها في صيغتها الجديدة وفق التركيب الحالي، وإيجاد صيغة للتعاون الإقليمي بهدف طمس وتذويب الإقليم العربي عبر استيعابه وفي إطار إقليمي جديد تكون فيه اسرائيل اكثر تفوقا واحتواءا سواء في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية، وتعد هذه اخطر الاهداف المبتغاة من هذه التركيبة الجديدة (ابراهيم، 2010، ص9).

كانت بداية التطبيق الفعلي لفكرة الشرق الاوسط في اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، حيث شاعت في تلك الفترة فكرة الشرق الاوسط في السياسة البريطانية، وهو مفهوم جيو- سياسي واستراتيجي دلّ على طبيعة مخططات القوى الاستعمارية الاوروبية ازاء مشرقها، وهو استراتيجية تعكس مناطق النفوذ بين المستعمرين خاصة مع اكتشاف حقول البترول في كل من ايران والعراق وشبه الجزيرة العربية، وهكذا اتضح مفهوم وتصور لعلاقة الإقليم العربي بالعالم الغربي (المخادمي، 2005، ص43-44).

بعد الحرب العالمية الثانية التقطت الولايات المتحدة الامريكية المصطلح وروجت له وحددته جغرافيا بالمنطقة العربية، ووسعت حدودها شرقا حتى وصلت إلى افغانستان وباكستان، ثم تبنت المصطلح كذلك اسرائيل وبدأت تروج له وتُردد الحديث عن قيام شرق اوسطية جديدة، وما يدور كذلك من حديث عن قيام سوق شرق اوسطية تكون اسرائيل فيها المهيمنة، الامر الذي دفعها جاهدة في تلك المرحلة إلى ترسيخ المصطلح لكي يكون سائدا في القرن الحادي والعشرين (هيكل، 1998، ص142).

اثر ذلك ازداد التركيز على مفهوم الشرق الاوسط ليعطي مدلولا مفاده ان المنطقة ليست ذات اغلبية عربية، وانما هي اقليات دينية وعرقية واثنية وقومية وغيرها من جانب، وتهئ لمشروع تندمج معه اسرائيل لتشكل الثقل المركزي المؤثر من جانب آخر، لذلك فقد اهتمت وسائل الاعلام الامريكية والاسرائيلية

لترويج مفهوم الشرق الاوسط، ولتمييع القضية الفلسطينية وطمسها ولزرع الانهزامية وفقدان الثقة في الشخصية العربية (حتي، 1982، ص12).

ان ما تقدم يدفع إلى القول ان الشرق الاوسط وان اختلفت التغييرات بما فيها الجغرافية، فإن سياسات القوى الدولية في التعامل معه لم تخل من اهداف استعمارية تهدف إلى منع قيام دولة موحدة في المنطقة، بل وتفكيك دورها واقتسام مناطق النفوذ والتغلغل فيها اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وان هذا ما يصار إليه الان بشكل واضح ومخطط، خاصة بعد دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الثانية وخروجها وحلافئها منتصرين (ابراهيم، 2010، ص12).

تبني الولايات المتحدة لمشروع الشرق الاوسط بعد ان كان بريطانيا بحتا، يصب إجمالا في صيغة المشروع لتحقيق الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، ومن ضمنها ضمان امن اسرائيل مع بروزها كقوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في المنطقة.

اخذ المشروع مداه التطبيقي في ضوء المتغيرات السريعة والمفاجئة التي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته وحلف وارسو، وانتهاء الحرب الباردة والقطبية الثنائية ونظام التوازن الدولي، ليفسح المجال لبروز نظام عالمي جديد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والذي كان له تأثير كبير في تغير خارطة المنطقة، فلم يعد للروس بعد ذلك جيران للشرق اوسطي بزوال الحدود المشتركة، وتبخرت العلاقات السوفيتية-العربية، وتضاءلت التهديدات الروسية للمصالح الغربية (المخادمي، 2005، ص18).

ان الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي قد اغرى الولايات المتحدة بالانتشار في الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تتمتع بموقع استراتيجي لموارد طبيعة ومنها النفط، كما ان التطورات السياسية والاقتصادية والامنية التي شهدتها المنطقة اثرت بشكل كبير في الاوضاع السياسية والعسكرية في الشرق الاوسط (احمد، 2005، ص86-87).

لذلك بدأت الولايات المتحدة ومن تحالف معها بالحرب على العراق في حرب الخليج الثانية التي مثلت انعطافة في مسيرة النظام الدولي، تشكيل وسيلة

للسياسة الامريكية لتحديد مبررات وفاعلية دورها في المنظومة الرأسمالية وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكيك المنظومة الاشتراكية. كما ساهمت الحرب في زيادة النفوذ الامريكي في المنطقة على حساب النفوذ الاوروبي، وفي هذا الاطار قادت الولايات المتحدة الامريكية الترويج للمصطلح المستحدث الدال على مولد نظام عالمي جديد، من خلال حديث الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الاب في 31 كانون الثاني/يناير 1991، عندما اعلن عن بدء العمليات العسكرية ضد العراق قائلا: "ان ما يتعرض للخطر ليس بلدا صغيرا فحسب، بل فكرة حيوية وكبيرة هي فكرة النظام العالمي الجديد" (عزت، 2003، ص2).

وعلى اثر هذه التغيرات الدولية التي تأثرت بها المنطقة العربية وتعاظم دور الولايات المتحدة بالاستمرار على نجاحات واستثمارات حرب الخليج الثانية، ظهرت في العلاقات الدولية التناقضات والاختلافات التي تحكم العلاقات الامريكية-الاوروبية، حيث برزت الحاجة إلى إعادة النظر في علاقاتها من جميع النواحي تجاه دول الإقليم العربي، وخاصة في ظل سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط وتعاظم ما يسمى بالارهاب والتطرف، تستند تلك النظرة الامريكية الجديدة إلى محاولة اقصاء دور روسيا الاتحادية والدور الاوروبي، إضافة إلى شل فاعلية وتقويض نفوذهما السياسي والاقتصادي في منطقة النظام الإقليمي العربي. كما سعت الولايات المتحدة من خلال ذلك إلى ربط اطراف المنطقة بإسرائيل على نحو يحقق درجة عالية من حصار القوى العربية في حال حاولت الانفكاك من سيطرتها وهيمنتها على المنطقة، ولقد كان هذا مطبقا في السابق عن طريق ما عرف بحلف بغداد الذي كان يضم ايران الشاه وتركيا مع علاقة قوية باسرائيل (ابراهيم، 2010، ص22).

ومنذ تلك الفترة فقد تواصلت الدراسات حول شكل العلاقات الاقتصادية التي ستنشأ مع الإقليم العربي في حال التوصل إلى حل للصراع العربي-الاسرائيلي وفي إطار هذا المشروع. وفق هذه الافكار وغيرها بدأت التصورات الحديثة للمشروع منذ اواسط الثمانينيات بالشيوع باسم مشروع (مارشال للشرق الاوسط)، وكان من ابرز المشاركين في اعداده رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق

شيمون بيريز، وجاءت افكاره في كتابه مشروع الشرق الاوسط الكبير، والصادر عام 1993، حيث يحدد في كتابه خريطة الشرق الاوسط بانها تمتد من حدود مصر الغربية حتى حدود باكستان الشرقية، ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى شمالا حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا، ولعل من ابرز تلك الافكار استيعاب الثروة النفطية الخليجية والعراقية واندماجها في اقتصاديات الغرب، من خلال تنفيذ برنامج مشترك تديره الولايات المتحدة وبشراكة الدول الاوروبية والدول العربية البترولية (ابراهيم، 2010، ص18).

نتيجة لذلك اصبح النظام الإقليمي العربي امام مخطط يستهدف وجوده القومي وتراثه الحضاري، عن طريق فرض مشروع الشرق الاوسط بصيغة ملزمة بقبول اسرائيل كأمر واقع كدولة شرق اوسطية، بعد ان فشلت في ان تكون دولة مقبولة عربيا، لذلك فالمشروع يحاول طمس الهوية العربية لصالح هوية الاقوام لها تسمى (الشرق الاوسط) تضمن لها الانتماء إلى المنطقة والهيمنة السياسية والاقتصادية عليها (البرصان، 2004، ص44).

اذا هناك صناعة جيو- استراتيجية تاريخية جديدة قد بدأت، ولكن ليس على الاسس التي ارساها الحلفاء القدامى، بل ضمن بدائل جديدة يفرضها النظام الجديد الذي تستقطب الولايات المتحدة هندسته الصعبة والمتنوعة، وهذا ما سيتضح في البحث لاحقا حين يطرح مشروع الشرق الاوسط الكبير كتداعٍ جيو- استراتيجي ضمن تداعيات الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

5-2 حرب الخليج الثانية وأثرها على النظام الإقليمي العربي:

في 2 آب عام 1990 وفي خضم التغيرات الدولية المثيرة المتمثلة بإنهيار الاتحاد السوفيتي، دخلت القوات العراقية دولة الكويت وسيطرت عليها واعلنتها محافظة جديدة تابعة للعراق، وقد تسبب ضم العراق للكويت بتفجير أزمة عالمية خانقة كشفت عن تطور جديد في التعامل الدولي، وعن سلوك سياسي جديد في علاقات دول نظام الإقليم العربي.

كانت بدايات الازمة حين فوجئت جامعة الدول العربية في اجتماعها على المستوى الوزاري المنعقد في تونس اواسط تموز/يوليو 1990 برسالة شديدة اللهجة قدمها العراق الى الجامعة، اتهم فيها الكويت بالاعتداء على العراق من خلال تصدير النفط بشكل يزيد على حصتها المقررة، مما ادى الى انخفاض اسعار النفط وخسارة العراق مليارات الدولارات في وقت هو احوج ما يكون اليها بعد خروجه من الحرب العراقية - الايرانية وخزائنه خاوية وديونه متراكمة، كما اتهمته بسرقة ما قيمته 2.5 مليار دولار من النفط العراقي من حقل الرميلة الجنوبي العراقي باتباع تقنية الحفر المائل، وقد اتهم دولة الامارات العربية بالعمل مع الكويت في هذا المجال.

وكانت التهم التي وجهها العراق لكل من الكويت والإمارات في مجال تدهور أسعار النفط ما يلي (سهر، 2007، ص292-293):

1. الخروج عن الحصة المقررة المحددة من الأوبك، وزيادة الإنتاج إلى الضعف.
2. تجاوز الكويت على حقل الرميلة العراقي (سرقة النفط العراقي)، الأمر الذي عده العراق استفزازاً من جانب الكويت.
3. اتخاذ الكويت قراراً بزيادة إنتاجها من النفط في اليوم الثاني لوقف الحرب العراقية الإيرانية، أي في يوم 1988/8/9م.
4. قيام الكويت باستفزاز العراق ضمن خطة مرسومة لضربه، لاسيما أن تحالف الكويت عسكرياً مع الولايات المتحدة الأمريكية صار أمراً تقليدياً بهدف تحطيم صدام والعراق.

وبعد ان وصل العراق إلى طريق مسدود في محاولاته الحصول من الكويت على ما يساعد العراق على تجاوز مصاعبه الاقتصادية التي يزيد انخفاض اسعار النفط تفاقمها، رغم محاولته مع امير الكويت السابق الشيخ جابر الصباح في اثناء انعقاد قمة بغداد العربية الطارئة التي عقدت في ايار/مايو 1990، عارضا عليه تعنت الكويتيين في تعاملهم مع الازمة الاقتصادية العراقية، وملمحا له بالمطالب العراقية في الاراضي التي ظلت موضع نزاع منذ بدء ازمة الكويت للعيان عند

تأسيس الدولة العراقية الاولى الحديثة (1921-2003)، التقى الرئيس الاسبق صدام حسين ابريل غلاسبي السفيرة الامريكية في بغداد وشكى لها التجاوزات الكويتية على العراق وتعامل الكويتيين مع ازمته وانهم يشنون على العراق حربا اقتصادية، فكان مجمل رد السفيرة غلاسبي مشجعا من وجهة نظر الرئيس صدام حسين وما يخطط له، اذ اشارت بشكل واضح لا ابهام فيه انه ليس من سياسة الولايات المتحدة الامريكية التدخل في الخلافات العربية – العربية، وهو ما ادركه الرئيس الاسبق صدام حسين وكأنه إطلاق يد العراق في ان يحل مشاكله مع الكويت بالطريقة التي يراها (القصاب، 2007، ص115- 116).

وهذا ما يؤيد رؤية بعض الباحثين والمطلعين بأن سيناريو الحرب قد وضع اصلا في عام 1988 اي قبل سنتين من تاريخ غزو العراق للكويت، وان ثمة اجتماعا عقد في الاول من كانون الثاني/يناير 1990 في البيت الابيض عرض فيه القائد العسكري نورمان شوارتسكوف سيناريو الرد الامريكي على الاعتداء المستقلبي على الكويت، ويضيف الرأي ذاته ان الصحف اليابانية كانت السباقة الى الاعلان عن "ان حرب الخليج اعدتها الاستخبارات الامريكية واستُدرج العراق اليها" (الغانمي، 2003، ص83).

2-5-1 الاثر السياسي لحرب الخليج الثانية على النظام الإقليمي العربي:

تعتبر ازمة الكويت 1990-1991 بكل المعايير ضمنَ اخطر الازمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. كما اعتبرت نقطة انعطاف في تاريخ الشرق الاوسط، فلأول مرة تقاتل جيوش عربية جيشا عربيا، ولأول مرة دخلت القوات الامريكية في قتال حقيقي في المنطقة، لقد فجر الدخول العراقي للكويت في 2 آب 1990 أول صراع في عالم ما بعد الحرب الباردة (سهر، 2007، 127).

وقد بدأ النظام العربي في الايام الاولى عقب الدخول العراقي للكويت رغم ما حدث من تباين بشأن كيفية التعبير عن هذا الموقف متوحدا على قاعدة عدم قبول هذه الواقعة. ففي الوقت الذي رأت غالبية الدول العربية ضرورة اتخاذ موقف واضح يقوم على ادانة العراق بعد ان اخفقت اتصالات يوم ونصف في اقناعهِ بالتراجع، فضلت اقلية منها اعطاء فرصة اخرى لهذه الاتصالات قبل

اعلان موقف حاسم. وظهر هذا التباين خلال فترة عدم التصويت بالحسم في ادانة العراق ودخوله الكويت ورفض اية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته، مع مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقواته الى مواقعها في الاول من آب/اغسطس. لكنه اكد في الوقت ذاته على ضرورة الحل السلمي بمجرد المطالبة بعقد اجتماع عربي طارئ للبحث في سبل التوصل الى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين، ورفض اي تدخل او محاولة تدخل اجنبي في الشؤون العربية (عبد المجيد، 1990، ص62).

وعلى اثر ذلك بدأت جملة من الجهود العربية لإيجاد حل لهذه النازلة الماثلة، وتوزعت على جهود بذلها شركاء العراق في مجلس التعاون العربي وبالاخص المغفور له الملك حسين بن طلال حين زار كلا من الرئيس صدام حسين والامير جابر الصباح، اسفرت عن ترتيب لقاء عربي دون صدور ادانة للعراق، على ان يقوم العراق بالانسحاب من الكويت. ولم يأت اجتماع الجامعة العربية بشيء جديد، فقد فشل الاجتماع واتُخذ قرار ما زالت مشروعيته موضع نظر بإدانة العراق وتأييد طلب المساعدة الاجنبية، وبهذا فتح الموقف العربي الرسمي الباب للتدخل الامريكي من اوسع ابوابه، وهنا ايضا فشل العراق دبلوماسيا بسبب عدم اهلية رئيس الوفد لتمثيل العراق في محافل بهذا المستوى، خصوصا ان اجتماع الجامعة العربية كان على مستوى القمة، فبدلا من طرح القضية بخلفيتها بدأ السباب والشتيمة مع الوفد العراقي (القصاب، 2007، ص136).

اثارت ازمة الخليج الثانية اولى اشكالياتها الاستراتيجية حين اتجهت الدول الخليجية إلى الجامعة العربية من ناحية، وإلى الولايات المتحدة من ناحية أخرى، حيث كانت تأمل في التوجه الاول ان تحيي معاهدة الدفاع المشترك بين دولها، ومن الثانية ان يتوفر لها امكانية تطبيق اجراءات الامن الجماعي، وعلى الرغم من صدور قرار القمة العربية الطارئة لوزراء الخارجية العرب في 2 اب 1990 بإدانة العدوان وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق وتقديم المساعدات

العسكرية للمملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى، فانه لم يكن هناك اجماع بخصوص الدخول العراقي للكويت (الغانمي، 2003، ص92).

بعد فشل الجهود العربية في تقديم حل معقول للقضية صدرت جملة قرارات من مجلس الامن الدولي ابرزها 1990/660 في مادته الثانية، حين خولت الدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأنه ما لم ينفذ العراق في 15 كانون الثاني/يناير 1991 او قبله القرارات السابقة تنفيذا كاملا، فإن للدول المتعاونة ان تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم تنفيذ القرار 1990/660 وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، وإعادة السلم والامن الدوليين الى نصابهما في المنطقة، وقد كان هذا الإذن بالذات هو ما تمنته الولايات المتحدة الامريكية وبذلت للوصول الى هذه النتيجة جهدا كبيرا، وهو ما تمخض عنه التصويت بأغلبية اثني عشر صوتا اربعة منهم اعضاء دائمين وصوتت ضده اليمن وكوبا وامتنع العضو الخامس الصين عن التصويت (القصاب، 2007، ص137-138).

تكمن خطورة هذا القرار في تشريعه للمرة الاولى لقوى التحالف التي تقودها الولايات المتحدة لشن هجوم لإخراج القوات العراقية من الكويت، وقد أذِن القرار للولايات المتحدة واطلق يدها في اختيار الطريقة التي ستعتمدها لبلوغ هذا الهدف. ولذلك فقد قامت هذه بشن حملة دبلوماسية واسعة النطاق هدفها تأمين الارضية اللازمة لتنفيذ هذه العملية، فعزل العراق كليا واصبح ينظر اليه من قبل الرأي العام العالمي بأنه دولة مارقة عن القانون، وتم توظيف عملية اخذ الرهائن الغربيين (ضيوف العراق) بشكل انهى مصداقية العراق، وهدم ما بناه العراق من صدقية على الصعيد الدولي، كما ضمنت عملية سد منافذ التسلح وعدم الاستفادة من الاموال بالنسبة للعراق (القصاب، 2007، ص139).

افرزَ الدخول العراقي للكويت اشكالية تطوير آليات عربية أكثر حيوية وفاعلية لتنظيم التفاعلات وتسوية الخلافات العربية – العربية ولحماية النظام الإقليمي العربي، مما قد يتعرض له من اخطار داخلية وخارجية على حد سواء، فلقد اظهر الاجتياح العراقي للكويت ضمن ما اظهره من نقاط ضعف وقصور حقيقية، هو اخفاق المؤسسات العربية سواء المؤسسة العربية الام (الجامعة

العربية) او مؤسساتها الفرعية (مجالس التعاون العربي) في احتواء التفاعلات العربية ومواجهة المشكلات وتسويتها، الامر الذي نجم عنه انقلاب تلك التفاعلات خارج اطار الحوار السلمي الى ساحات الصِدام والمواجهة العسكرية، ثم يأتي المظهر الثاني والاكثر خطورة لضعف النظام العربي الراهن المتمثل بعجز آليات الدفاع الذاتي للنظام الإقليمي العربي، مما فتح الباب على مصراعيه امام التدخلات الاجنبية بكل ما تحمله من مخاطر في عالم يتجه نحو القطبية الأحادية، وتتلاشى فيه امكانية توظيف الخلافات والتوازنات الحساسة بين الاقطاب الدولية لصالح كيانات إقليمية صغيرة (صالح، 1990، ص65).

تتحمل القيادة الكويتية وزرا كبيرا في هذا الشأن لا يقل عن وزر القيادة العراقية، فقد لاحظنا كيف قلبت هذه القيادة ظهر المجن للعراق بعد حسمه للحرب العراقية – الايرانية بالانتصار العسكري الناجز، وكيف اسهمت في الازمة الاقتصادية العراقية ودفعها للتفاقم إبان ازمة انخفاض اسعار النفط واتباعها سياسة اغراقية للسوق النفطية، الامر الذي سبب تعرض السوق النفطية للإشباع ومن ثم تراجع اسعار النفط إلى اسعار متدنية قياسية، فألقى بثقله البين على العراق وقد خرج مثخن الجراح اقتصاديا من الحرب الطاحنة التي خاضها لمدة ثمان سنوات دموية، وقد صاحب هذا الاغراق قطع الكويت لمساعداتها الاقتصادية للعراق، بل واعتبارها ديونا وليست مِنحا لبلد شقيق يخوض في واقع الحال حربا بالنيابة عنها وعن شقيقاتها الخليجيات الاخريات، واعتبره العراق اشارة وموقف عدم وفاء حيال الموقف العراقي الشهم بالدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية من جهة وحيال ابناءه، مما حرك قناعات القيادة العراقية بان هناك مؤامرة في شكل ما تُحاك وراء الستار هدفها اضعاف العراق، وقد ثبت فيما بعد وجود مشاورات مع اطراف دولية فاعلة بشأن مخاوف الكويت من القوة العراقية بعد الحرب العراقية – الايرانية، ثم ان وجود تكهنات حول قيام الكويت ببيع ديون العراق لطرف ثالث قد زاد من تفاقم الموقف (القصاب، 2007، ص112-113).

لا تبرر الدراسة ما قام به العراق، بل بالعكس تدين دخوله دولة عربية وزج الجيش العراقي النبيل رغما عنه ودون علم قيادته في معركة لم يكن له فيها

رأي ولم يخترها ولم يجر اليها، بل وزج فيها بعد ان انجز الحرس الجمهوري العراقي عملية دخول الكويت، لكن تدين ايضا لجوء الكويت للتصعيد والاعتماد على وعود اجنبية كان هدفها الاول والاخير الوجود المادي والفعلي في المنطقة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

2-5-2 الاثر الامني لحرب الخليج الثانية على النظام الإقليمي العربي:

قبل وقوع حرب الخليج الثانية كان هناك اتفاق عربي على مصادر تهديد الامن القومي العربي، وبرز ذلك سواء في مؤتمرات القمة العربية او في النظم السياسية للتنظيمات الإقليمية التي انشئت في كنف جامعة الدول العربية، واكدت كافة التنظيمات على الالتزام بالامن القومي العربي واتفاقات الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الإقليم العربي، ومن ثم وجد تداخل بين هذه التنظيمات فيما يتعلق برؤاها الامنية داخل الاطار الاشمل وهو جامعة الدول العربية (المشاط، 1992، ص52)، الا ان الازمة اثرت في النظام الإقليمي العربي وتحديدا ضمن إطار جامعة الدول العربية كمؤسسة تهتم بشؤون الامن القومي العربي من خلال مؤسساتها وقادرة على تحقيق الحد الادنى من الاتفاق القومي حول القضايا المصيرية واحتواء الازمات حيث لا تخرج عن السيطرة، فقد فشلت تلك المؤسسات فعليا ولم تستطع ان تؤثر في الاحداث.

لقد حصل هذا التدخل هذه المرة في حقبة زمنية اصبح فيها الاستقطاب الدولي شيئا من الماضي، واصبحت الحرب الباردة في ذمة التاريخ، وقد بزغ نجم القطب الاوحد متمثلا بدولة عظمى مفتونة بقوتها وبميلها لإظهار هذه القوة واستخدامها، وان العواقب السياسية الخطيرة المترتبة على الطلب الرسمي للدول ذات العلاقة في منطقة الخليج العربي يمكن ملاحظتها الان، ذلك ان ارادة الدول قد ارتُهنت وبشكل نهائي لصالح تطابقها مع مصالح الدول الحامية، وعبئ الموقف يقع على عاتق النظام العراقي برئاسة الرئيس صدام حسين الذي اخفق في قراءته للوضع السياسي الخارجي (القصاب، 2007، ص126).

جاءت احداث حرب الخليج لتتوج واقعا جديدا على منطقة النظام الإقليمي العربي، تمثل في التركيز الغربي على المنطقة في ظل الترتيبات الدولية الجديدة، وقد تُرجم ذلك من خلال (الغانمي، 2003، ص85):

1. القرار الامريكي- السوفياتي باطلاق هجرة اليهود السوفييت الى فلسطين، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام وانطلاق المفاوضات الثنائية المباشرة وانطلاق اعمال اللجان العربية الاسرائيلية المتفرعة عنها.
2. فتح ملف ليبيا وفرض الحصار الجوي عليها، وبدء حملات اعلامية تشير إلى فتح ملفات اخرى لاسيما للسودان وسوريا ولبنان.
3. الشروع بالهجوم على بعض الحركات الاصولية والنهوض الشعبي في عدد من الدول العربية.

اصبحت منطقة النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية تمر بفترة تعتبر من اخطر الفترات التي مرت بها من قبل، فالاخطار الجسيمة التي تهدد منطقة النظام الإقليمي العربي لابد ان تكون بالغة الخطر، ليس على مصالحها فقط ولا على كيان جزء منها فقط، بل هي تهدد كيان الامة العربية جميعها، وان الامن في المنطقة العربية هو امن الدول والانظمة وليس الامة، بما يتيح الفرصة لأن يعيش البعض في امان، بينما يحيى الباقون في خطر.

لعل اخطر ما تمخضت عنه عملية دخول الكويت من جانب العراق هو التدخل الاجنبي والامريكي تحديدا، والذي افضت العملية الى طلب تدخله رسميا من قبل الكويت وبمباركة جيرانها العرب، فضلا عن تحول اراضي تلك الدول إلى مناطق تحشد للقوات الامريكية التابعة للقيادة المركزية والقوات الدولية المتحالفة معها.

وعليه تعتبر حرب الخليج الثانية حربا كاشفة للإقليم العربي، فالتهديدات الامنية الإقليمية قد زادت بشدة بعد الحرب، وقد كان اهم تلك التهديدات تعاظم الوجود العسكري الاجنبي من خارج المنطقة العربية بشكل كثيف، والتدفق السريع للمهاجرين اليهود الى فلسطين، والاختلال الشديد في الميزان الاستراتيجي على الحدود الشرقية والشمالية للوطن العربي، وانشطار الوطن العربي إلى اقسام

متصارعة متضادة وتعاظم دور القوى الإقليمية المجاورة في الشؤون العربية لإختلال التوازن الاستراتيجي معها، واستنزاف الموارد الطبيعية والمالية والعسكرية العربية وفقدان السيطرة عليها، وضعف الجامعة العربية كإطار للنظام الإقليمي العربي وتعاون اقطار عربية مع قوى اجنبية ضد اقطار عربية أخرى (الغانمي، 2003، ص94).

ان تحليل وفهم ابعاد ازمة الخليج الثانية كشفا لنا عن مدى التداخل بين النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي، فالنظام الإقليمي العربي وما يتميز به عن النظم الإقليمية الفرعية الاخرى قد وضع في مواجهة مع النظام الدولي. وقد تمكن الاخير بفضل تحرك الولايات المتحدة النشيط والسريع لتشكيل تحالف دولي عسكري وسياسي مضاد للعراق وبمساندة بعض الدول العربية الرئيسية لهذا التحالف، حيث تمكنت الولايات المتحدة من تثبيت بعض دعائمها، بينما اصبح النظام العربي يعاني الانقسام والتبعثر والازمة، ووضعت الدولة الساعية لممارسة دور قيادي على المستوى الإقليمي – العراق – وبخاصة في منطقة لها اهميتها الاقتصادية والاستراتيجية مثل منطقة الخليج في مواجهة الدول الساعية لممارسة دور قيادي على المستوى العالمي – الولايات المتحدة الامريكية – وقد مكنت نتائج المواجهة العسكرية والسياسية في العراق الولايات المتحدة من الترويج لدورها باعتبارها القادرة على صياغة وحماية وضع جديد في العلاقات الدولية (الغانمي، 2003، ص70).

وعلى الصعيد الإقليمي أحدثت حرب الخليج، الناجمة عن دخول الكويت، فراغاً سياسياً عسكرياً عربياً مقابل ظهور قوى إقليمية أخرى مثل إيران، وكذلك إسرائيل التي أصبح دورها يتعاظم مع كل الترتيبات الأمنية في المنطقة، في حين انقسم العالم العربي إلى معسكرين: أحدهما مؤيد، والآخر معارض بسبب الدخول العراقي للكويت، وبالتالي تلاشى التضامن العربي الذي تخشاه إسرائيل.

كان بالامكان حدوث الافضل لتجاوز هذه الازمة القاتلة التي افضت فيما بعد الى ما افضت اليه من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية الفعلي للخليج العربي اولا ثم العراق بعد ذلك في 2003، ومن يدري فهناك الكثير في اجندة

هؤلاء الغرباء المحتلين المعروف منه هو جزء صغير، والباقي ما هو الا جبل جليد تحت الماء.

وليس من شك أن كثيراً من الدول العربية التي أسهمت في حرب الخليج التي بدأت في 1990/8/2م، والتي ما تزال نتائجها الكارثية تتعاقب مروراً بسقوط بغداد في 2003/4/9م قد بدأت تشعر الآن أن الخطر الداهم يطرق كل باب، ولا يفرق بين حليف وغير حليف للولايات المتحدة الأمريكية، لأن المتغيرات التي تلوح في الأفق، والأصابع الحديدية التي تعبث بكل مكان بحجة الإصلاح ومكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان لن تستثني أحداً، ولأن تلك الأصابع أصبحت، بقصد وبدون قصد، تحرك ما كان خاملاً في داخل مجتمعاتنا العربية على تعددها وتنوعها.

الفصل الثالث
الإحتلال الامريكي للعراق عام 2003م

الفصل الثالث من هذه الدراسة يبحث فيه الإحتلال الامريكي للعراق وفي مرحلتين: الأولى مرحلة ما قبل الإحتلال الامريكي للعراق، والتي نشير فيها إلى الدوافع الامريكية للغزو، ومن ثم اجواء النظام الاقليمي العربي السياسية والدبلوماسية عشية العدوان على العراق.

وبعد ان بات الإحتلال الامريكي واقعا على العراق، وهي المرحلة الثانية، يوضح هذا الفصل موقف وسلوك النظام الاقليمي العربي مع عراقٍ محتل، وتكيفه مع واقع جديد في مرحلتي التكيف السلبي والايجابي كما اسمته الدراسة.

3-1 العراق والنظام الإقليمي العربي قبل حرب 2003:

قبل الحديث عن الإحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وموقف النظام الإقليمي العربي منه، لابد من البحث في الدوافع الأمريكية لشن تلك الحرب بمختلف تصنيفاتها الاستراتيجية والايديولوجية والاقتصادية. كما ان البحث في كيفية تعاطي النظام الإقليمي العربي مع العراق في الفترة التي سبقت الغزو الامريكي عام 2003 مهم، بإعتبار ان العراق -قبل احتلاله- كان تحت حصار أمريكي وقطيعة من اغلبية الدول العربية، قبل ان يشهد -بعدئذ- انفتاحا دبلوماسيا واقتصاديا من بعضها كاد العراق ان يعود إلى الحظيرة العربية لولا الغزو الامريكي وما تلاه من تغيرات على الصعيد الداخلي والإقليمي.

3-1-1 دوافع الولايات المتحدة الامريكية لاحتلال العراق:

تشكل فكرة غزو العراق واحتلاله من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية عام 2003 منعطفا حاسما وخطيرا لكل من العراق والمنطقة العربية وكذلك المجتمع الدولي، فهذا الغزو يمثل مقدمة دراماتيكية لهجمة استراتيجية شاملة على مجمل الوطن العربي، هدفه مشروع (الشرق الاوسط

الكبير) الذي طرحته الادارة الامريكية كإطار إقليمي جديد، يعاد من خلاله صوغ كيان المنظومة العربية بعد توسيعها لتضم دول الجوار فضلا عن اسرائيل وكيانها الصهيوني.

تم اختيار العراق ليكون نقطة البداية في تنفيذ التحرك الامريكي الجديد إزاء الوطن العربي سواء لوزنه النفطي، او لمكانته الإقليمية او لتوجهاته السياسية المناوئة للسياسية الامريكية، وكان التصور الاصلي ان يتم احتلال العراق فتغييره وفق الخطوط الامريكية، ويصير رأسَ رمح في تغيير المنطقة برمتها، وهو المعنى الذي فُهم من خطاب الرئيس الامريكي في شباط/فبراير 2003 عندما قال "إن عراقا محررا يمكنه أن يظهر الدور الذي تستطيع الحرية أن تلعبه في تغيير هذا الإقليم بأهميته الاستراتيجية الكبيرة (مسعد، 2004، ص6-8).

لذلك فان غزو العراق سيتيح للولايات المتحدة الامريكية امكانية إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها، وهذا معناه ان المسألة هي ليست ذرائع امريكية كأسلحة دمار شامل او خطر صدام حسين ونظامه المارق كما يسمونه، فالإدارة الامريكية تهدف الى تحقيق مشروع (القرن الأمريكي الجديد) تبدؤه من المنطقة العربية بعد اعادة ترتيب اوراقها.

فإعادة ترتيب اوراق المنطقة بعد احتلال العراق بما يخدم المصالح الامريكية من وجهة نظر الإدارة الامريكية تعني الاهداف التالية (فرجاني، 2004، ص101-102):

1. هيمنة مطلقة للغرب على جميع نفط العرب، وسعر بخس لهذا الاجتياح للأقتصادات الغربية عن طريق الإحتلال العسكري المباشر، فقد عسكرت القوات الامريكية بعد عقود من الاستقلال في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي حتى الآن ولم يبق من منابع النفط المهمة في المنطقة الا العراق وإيران.
2. تطويق إيران بالكامل منبع النفط الوحيد الباقي في المنطقة بعد اخضاع الدول العربية للإحتلال العسكري والنفسي قبله، وإيران في نظر الكثيرين هي من القوى الصاعدة المحتملة الوحيدة في المنطقة.

3. هيمنة مطلقة لأسرائيل على مقدرات كامل المنطقة، ابتداءا بتحييد العراق كمصدر تهديد استراتيجي ومرورا بوقف المقاومة الفلسطينية للإحتلال.
4. تحويل منطقة الشرق الاوسط إلى منصة لإنطلاق مشروعات، وربما حروب للهيمنة الامريكية على باقي العالم.

ولتحقيق هذه الاهداف اختلقت الولايات المتحدة الامريكية ذرائع أولها واقدمها ايضا اسلحة الدمار الشامل، فقبيل حرب 2003 عندما كان هناك بعض الشكوك حول إمتلاك العراق لمثل هذه الاسلحة، فند كل من جون جيه ميرشهايمر وستيفان إم والت في دراستهما المعنونة (حرب غير ضرورية)، الحجج الامريكية حول عدم امكانية إحتواء الرئيس العراقي صدام حسين الممتاك لأسلحة او الطامح لإمتلاك اسلحة الدمار الشامل بما فيها الاسلحة النووية، ذلك ان السجل التاريخي للرئيس العراقي يبين ان الولايات المتحدة تستطيع احتواء صدام حسين بشكل فعال حتى وان كانت لديه اسلحة نووية، تماما كما احتوت الاتحاد السوفياتي اثناء الحرب الباردة. وبغض النظر عن عدم امتثال العراق لعمليات التفتيش التي تقوم بها الامم المتحدة، وبغض النظر عما يجده المفتشون، فإن الحملة لشن الحرب ضد العراق تقوم على اساس هاوٍ في هذا المجال (ميرشهايمر، والت، 2003، ص44).

لكن ما يستدعي التوقف عنده اليوم بعد احتلال العراق، هو ليس عدم ظهور إي دليل على عودة العراق إلى مساعيه لإنتاج اي نوع من انواع اسلحة الدمار الشامل، وإنما حقيقة التضليل الذي مارسته الادارة الامريكية والحكومة البريطانية أيضا بما يسمح لهما بشن الحرب على العراق، فقد أكد هانس بليكس، المفتش الدولي السابق، الذي تابع موضوع أسلحة الدمار الشامل في العراق على: "أن حديث الولايات المتحدة وبريطانيا عن أسلحة دمار شامل لدى العراق لم يكن إلا ذريعة لغزوه"، وقال: إن "بلير كان لديه يقين بأنه كانت هناك أسلحة دمار شامل في العراق، ولكن عندما لم يعثر المحققون على هذه الأسلحة فهذا اليقين أضحى عبارة عن قِصر نظر كونه غير مدعوم بأدلة"، ووصف بليكس التزام بريطانيا مع واشنطن بالسير في مشروع الاجتياح بأنه كان "بمثابة مقامرة ورهان

فاشل"، بخاصة أن العراق كان يتعاون مع المفتشين الدوليين، ولكن بالرغم من هذا كان هناك قرار بإطلاق عجلة الحرب دون العودة إلى الأمم المتحدة.

بتعدد الاسباب الحقيقية للحرص الامريكي على غزو العراق، يمكن تصنيف الدوافع الامريكية الحقيقة لغزو العراق بالآتي:

أولا- الدافع النفطي الاقتصادي:

يعتبر الدافع الابرز بعد فكرة الشرق الأوسط الكبير من وجهة نظر العديد من الباحثين للغزو الامريكي للعراق، هو الحرص على السيطرة على الموارد النفطية العراقية الضخمة بكل ما تعنيه للولايات المتحدة الامريكية من اهمية استراتيجية على الصعيدين الداخلي والخارجي (الرشواني، 2004، ص53-54).

النفط العراقي وبعد السيطرة عليه أمريكيا سيكون موطئ قدم للصناعة النفطية الامريكية العملاقة في العراق، ولاسيما ان نائب الرئيس الامريكي السابق ديك تشيني كان يتولى هذا المنصب بعد تقاعده من شركة (هاليبيرتون) النفطية كرئيس تنفيذي، وهي الشركة التي حصلت على اكبر العقود وبقيمة مليار ونصف المليار دولار ولمدة عامين، ضمن ما يسمى بعقود (إعادة اعمار العراق)، كذلك الامر عند توماس وايت الذي تولى شؤون الجيش في ادارة بوش الابن، بعدما كان نائبا لرئيس شركة الطاقة العالمية المنهارة (إنرون)، ودون إيفانز وزير التجارة السابق، الذي كان يرأس سابقا شركة توم براون للتنقيب عن النفط (الرشواني، 2004، ص53-54).

ومع ذلك ورغم بروز اهمية النفط العراقي هنا في الغزو الامريكي للعراق، فإنه لا بد من وضع تأثير هذا العامل في إطار سياقه الاوسع المتمثل في التنافس العالمي في ظل العولمة واقتصاد السوق، الذي جعلت منه الولايات المتحدة ديانة لا بديل منها للعالم، وتقع الخصخصة في القلب منها، الامر الذي يقتضي من الولايات المتحدة الامريكية تقييم ما تستطيع وما يجب عليها القيام به في مواجهة التغير عند الاجيال والانظمة الحاكمة في الخليج والعراق، لمنع وقوع المنطقة تحت سيطرة دول معادية.

ثانيا- الدافع الأمني الاستراتيجي:

في البعد الاستراتيجي الامني للنظام الإقليمي العربي كان العراق قوة عسكرية جبارة في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وبدا مدعاةً لفخر الشعوب العربية وتجدد آمالها في النهوض واستعادة حقوقها. وبعد سنوات اليأس واعتياد الهزائم والعدوان، برز العراق آنذاك نموذجا محققا لإمكانية بروز دولة عربية تمتلك اسلحة دمار شامل وتشكل رادعا لأي عدوان خارجي، بما في ذلك الاعتداءات الاسرائيلية المدعومة امريكيا على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما كان محتمل الحدوث لولا دخول العراق الكويت عام 1990.

إن تدمير العراق في تلك الفترة ومن خلال حرب الخليج الثانية عد ضرورة امريكية استراتيجية لإعادة التوازن العسكري إلى المنطقة، والاهم هو إلحاق هزيمة معنوية بالشعوب العربية، وقد بدأت ثمار الغزو الامريكي الفعلي للعراق والمعنوي للمنطقة ككل تظهر سريعا على المستوى الإقليمي، كرضوخ إيران للمطلب الامريكي بإخضاع برنامجها النووي للتفتيش المفاجئ وغير المشروط، ومسارعة ليبيا إلى الكشف عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل، بل المضي قدما ايضا باتجاه تطبيع علاقاتها مع اسرائيل (الرشواني، 2004، ص66-70).

في الحقيقة ان استهداف العراق بدأ عام 1989 اي بعد فترة من انتهاء الحرب الباردة، وحيث عين شوارتزكوف قائدا لقوات التدخل السريع، وطُلِب منه زيارة الشرق الأوسط وتقييم الاخطار التي تواجه امريكا في تلك المنطقة، وفي أواخر عام 1989 قدم تقريرا يقول فيه: "ان الخطر الاول والرئيسي على مصالح الولايات المتحدة الامريكية هو العراق، بالاضافة إلى هذا فإن قوات القيادة المركزية الامريكية تقوم كل سنة بتمرين، سنة 1990 خُطط التمرين على اساس ان العدو هو العراق وليس الاتحاد السوفيتي كما كان في السابق، وبدأ فعلا التدريب في تموز/يوليو 1990 وتداخل مع الحرب (حسيب، 2004، ص231).

تتمثل الاهداف الاساسية للوجود العسكري في العراق بالآتي (محمود، 2003، ص62-64):

1. الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للعراق، فهو نقطة التقاء استراتيجية بين مناطق الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الاوسط، كما ان الجوار الجغرافي للعراق بكل من إيران وسوريا له اهمية خاصة في الاستراتيجية الامريكية في ضوء ما يحققه ذلك من تمكين الوجود العسكري الامريكي في العراق من ممارسة تهديد مباشر لنظامي الحكم في طهران ودمشق.
2. تثبيت القواعد العسكرية في الخليج بصورة دائمة وليس من خلال ترتيبات مؤقتة، على غرار ما كان قائما في المملكة العربية السعودية والكويت.
3. ان الوجود العسكري الامريكي في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك القدرة الاكبر على احتواء ومواجهة الدول المعادية او غير الصديقة لها من الموقع الاستراتيجي للعراق.
4. تعزيز وضمان امن اسرائيل، وذلك من خلال الالتزام الثابت والدائم تجاهها بالحفاظ على امنها وبقاءها وتفوقها، واعتبار حماية امنها بمثابة امن الولايات المتحدة، حيث حقق الإحتلال الامريكي للعراق مصلحة استراتيجية لإسرائيل، بالاضافة إلى ان ضرب العراق وتدمير قواته العسكرية بصورة كاملة يعنيان بالضرورة خروج العراق من معادلة الصراع العربي-الاسرائيلي.

ثالثا- الدافع الايديولوجي:

يلعب الجانب الايديولوجي دورا مهما ضمن الاهداف الحقيقية لغزو العراق، فقد خضعت السياسة الامريكية لسيطرة تيار ايديولوجي هو تيار المحافظين الجدد، وهذا التيار يتبنى موقفا متشددا مفاده، أنه ثمة صراع بين الخير والشر في العالم، وان الأخيار يجب ان يقفوا في صف الولايات المتحدة الامريكية، ومن لا يقف هذا الموقف فهو يقف في خندق الاشرار، ويعتقد هذا التيار أنه يمثل دورا دوليا (رسوليا) للولايات المتحدة من مسؤوليتها القيام به، لما تتمتع به من

امكانيات ووسائل قوة لنشر الديمقراطية وحقوق الانسان والاقتصاد الحر واصلاح العالم وبنائه على شاكلة النموذج الامريكي، او على الاقل بما يتلاءم والمصالح الامريكية وذلك للتوفيق بين المثل والقوة الامريكية (كيالي، 2003:ب، ص38).

كما ان غزو العراق من قبل أمريكا ناشئ من حاجتها بعد 11 ايلول/سبتمبر الى ارضاء نزوع الانتقام بالضرب في قلب العالم الاسلامي (فريدمان، 2003، ص31).

من هنا يمكن التقرير إن احتلال العراق كمحصلة نهائية هو جعل هذا البلد نقطة البداية في تنفيذ التحرك الامريكى الجديد إزاء الدول العربية الأخرى، سواء لوزنه النفطي أو لمكانته الإقليمية أو لتوجهاته السياسية المناوئة للمخططات الأمريكية، ولإعادة ترتيب الاوضاع في الشرق الاوسط من منظور المصلحة القومية الامريكية، حيث كان العراق بمثابة الساحة الرئيسية الاولى لتطبيق استراتيجية الضربات الوقائية من جانب ادارة الرئيس السابق جورج بوش. غير أن الاحداث التي أعقبت عملية الغزو ثم الإحتلال أظهرت استعصاء العراق على محتليه، فمن جانب بدأت المقاومة العراقية الوطنية للإحتلال في توقيت أسرع من المعتاد، وفقا لدلالات الخبرة الماضية في حركات التحرر الوطني المعاصرة، استطاعت أن تسبب إرباكا حقيقيا للمحتل، ومن جانب آخر تَكشَفَت للأمريكان حقيقة هي أن الوضع الاجتماعي والسياسي في العراق بالغ التعقيد، مما جعل خططهم المعدة للتعامل مع الوضع العراقي ترتبك، فحمَلهم على تغيير سياساتهم القائمة على أساس إصلاح العراق ليكون نموذجا للآخرين، وابدالها بسياسة جديدة جوهرها المطالبة بالإصلاح الكلي لعل نجاح ذلك يقود إلى تطبيقها في العراق.

3-1-2 العراق والنظام الإقليمي العربي عشية الحرب:

أدت أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر عام 2001 إلى ما يسمى بالحملة الدولية ضد الأرهاب، وهي الحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وفجأة ودون مقدمات طويلة تحولت الأنظار إلى حدث آخر يسمى الأزمة العراقية-الامريكية-البريطانية تحديدا، أو ما يسمى بأزمة اسلحة الدمار

الشامل العراقية، فقد سعت الإدارة الامريكية أول الأمر إلى استصدار قرار مجلس الامن يجيز لها منفردة أو بالتعاون مع دولة أخرى الحق في استخدام القوة ضد العراق لحمله قسرا على نزع اسلحته، غير انه إزاء تباين مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الامن طال النقاش حول هذا الموضوع ليحسم الامر في النهاية بصدور القرار 1441 بتاريخ 2002/11/8 الذي وضع جدولا زمنيا صارما يتعين على العراق الالتزام به إذا أراد تجنب استخدام القوة ضده، اذا لم يكشف عن برامجه التسليحية كاملة وبالتفصيل، وان يتيح لمفتشي الامم المتحدة العمل حول الملف داخل العراق وبحرية كاملة.

اصبح الآن هناك منعطف جديد وخطر إزاء ما يمكن تسميته بالمسألة العراقية الأمر الذي يَستدعي حلّها على جميع المستويات وليس على مستوى واحد فقط. ونحن الآن أمام أزمة بدأت بالدخول العراقي للكويت سنة 1990 وانتهى الفصل الاول منها بحرب الخليج التي اخرجت الجيش العراقي من الكويت في شباط 1991، ثم تداعت الفصول المختلفة لها حيث استخدمت القوة مرتين في عام 1993 مع بدء تولي بيل كلينتون الفترة الرئاسية الاولى، ثم في عام 1996 في محاولة مستمرة لاخضاع العراق للأوامر الامريكية وتأكيد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، ثم شَهد الربع الاول من عام 1998 فصلا جديدا في مسرحية الازمة، وذلك عندما أرادت اللجنة الخاصة بنزع اسلحة الدمار الشامل ان تدخل القصور الثمانية للتفتيش. واستمر الوضع كما هو عليه إلى ان اندلعت الحرب على العراق وانتهت باحتلاله في تاريخ 2003/4/9 (زهران، 2001، ص233).

أولى الموقف العربي الجماعي الاهتمام بالعدوان على العراق قبل وقوعه بعام وذلك في قمة بيروت عام 2002، عندما تضمن البيان الختامي للقمة في بنده الثاني والعشرين نَصا يشير إلى ان القادة قد تدارسوا "التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وخاصة العراق"، وأكدوا رفضهم المطلق ضرب العراق، أو تهديد أمنه وسلامة أية دولة عربية بإعتباره تهديدا للأمن القومي لجميع الدول العربية (جامعة الدول العربية، 2002).

ولعبت جامعة الدول العربية في مرحلة قبل الحرب ومن خلال أمينها العام عمرو موسى ومؤيدة بالمملكة العربية السعودية ومصر والأردن، دورا مهما في منع وقوع عمل عسكري أمريكي من طرف واحد، وقد تحقق ذلك من خلال إقناع الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين بقبول نظام التفتيش الخاص بالأمم المتحدة بغير مواربة ولا تحفظات، وقد تم شرح تبعات الحرب بوضوح للرئيس صدام حسين من قبل الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى وولي العهد السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز ووزير خارجيته سعود الفيصل، ووزير الخارجية المصري احمد ماهر والعديد من رؤساء الدول، على رأسهم العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري حسني مبارك وزعماء غربيون. الا ان الخطط العسكرية اصبحت حينئذ معتمدة وتنفيذها يسير بالفعل في مجراه (بسيوني، 2003، ص22-23).

كان هناك اعتراض عربي متزايد على الهجوم العسكري على العراق، وربما لن تتمكن بعض الدول العربية في منطقة الخليج من منع الولايات المتحدة الامريكية من استخدام قواعدها العسكرية الموجودة على اراضيها، الا انه من المؤكد أنه لن تجرؤ دولة عربية على الاشتراك بقواتها في الضربة الامريكية ضد العراق، لان الموقف الآن يَختلف كليا عن الموقف عام 1990، ويتمثل الاختلاف الرئيسي في الموقف العربي تجاه الحرب على العراق على النحو التالي:

1. بينما تزعم الولايات المتحدة الاعتقاد بوجود صلة بين الارهاب والعراق، فإن العرب من ناحيتهم يرون أنه لا يوجد دليل على صلة العراق بأية منظمة إرهابية.
2. تعتقد الولايات المتحدة أن العراق قد استعاد قدرته على تطوير اسلحة دمار شامل، الا ان الدول العربية تتيقن ان التفتيش الصارم على امكانيات العراق التسليحية والذي تم بين عامي 1991 و1998 قد قوض تلك الامكانيات، بل وقوض قدرة الدولة على إعادة تطويرها، لذلك طالب النظام الإقليمي العربي العراقَ بالالتزام، وطالب العراق واقنعه بالقبول المشروط للتفتيش

على الاسلحة وإبرام إتفاق بين العراق ورئيس مفتشي الامم المتحدة في هذا الصدد.

3. كما تعترض الدول العربية على اي هجوم عسكري على العراق للأسباب التالية:

1) إن هذا الهجوم سيمثل انتهاكا لقواعد القانون الدولي، إذ ان هناك مساحة للحل السلمي للمشكلة.

2) إن هذا الهجوم سيضر بمصالح شعوب ودول منطقة الشرق الاوسط، مما سيؤدي في النهاية إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في كل المنطقة بشكل لا يمكن السيطرة عليه.

3) من الممكن ان تسفر الهجمات عن تكلفة إنسانية باهظة يكون من المستحيل ان ينساها الشعب العراقي وباقي الشعوب العربية.

4) الهجوم سيضع العرب الحلفاء للولايات المتحدة في موقف حرج.

5) سوف يفسر غزو امريكي للعراق في العالم العربي، بإعتبارها سياسة لاستكمال سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة، وإحكام قبضتها القوية على احتياطيات البترول الوفيرة، وخدمة لمصالح اسرائيل الاستراتيجية وتقويض عملية السلام.

مال موقف النظام الإقليمي العربي في توصيف المسألة العراقية –حتى بعد 11 أيلول 2001- إلى أعتبارها مشكلة ذات شقين متكاملين:

الأول: عدم تعاون بغداد مع القرار 1284، وأن الحل يكمن اساسا في حوار بغداد مع الامم المتحدة من أجل عودة المفتشين الدوليين.

الثاني: رفض كل المقولات التي ترى أن المشكلة تكمن في الاطاحة بنظام الرئيس صدام حسين بإعتباره نظاما يهدد الامن الإقليمي والعالمي، حسبانا بأن هذه المهمة ليست من صلاحيات أحد سوى الشعب العراقي نفسه.

سعى النظام العربي من خلال تمسكه بالشرعية الدولية أو بالاحرى الالتزام بمجمل قرارات الامم المتحدة الخاصة بالعراق إلى تحقيق أهداف عدة (ابو طالب، 2002، ص100):

1. أحتواء التداعيات السلبية الكثيرة التي حملها غزو العراق للكويت على عمل النظام.
2. ان يجسد قدراته العامة في التكيف مع التطورات الدولية.
3. ان يحيد من آثار الازمة العراقية في شقها المتعلق بالعلاقات العراقية-الكويتية على عمل النظام ككل.
4. بلورة موقف جماعي يحمي التكامل الإقليمي العراقي من ناحية، ويصب في ناحية الخطط والمقولات الداعية إلى تغيير النظام العراقي كجزء من الحل الجذري.

اجتمع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورة غير عادية في 15-16 شباط/فبراير 2003 قبل قمة شرم الشيخ التي عقدت في الاول من الشهر التالي، وسبقت بدء العمليات العسكرية الأمريكية على العراق بثلاثة اسابيع قمة عربية اعتيادية، وجاءت تردد ما أتفق عليه حيال ضرب العراق عسكريا، وكان من أبرز مقرراتها (جامعة الدول العربية، 2003):

1. تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية، باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي، وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية.
2. دعوة كافة الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب، وأن ذلك يتحقق من خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم 1441 (2002).
3. المطالبة بإعطاء فرق التفتيش المهلة الكافية لإتمام مهمتها في العراق، ودعوتها إلى مواصلة توخي الموضوعية في استكمال هذه المهمة.

4. التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن عن عدم المساس بالعراق وشعبه، وعن الحفاظ على استقلاله وسلامة ووحدة أراضيه، والتأكيد على ضمان أمن دول الجوار العراقي وسيادتها وسلامة أراضيها.
5. التأكيد على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق وأية دولة عربية.

وكان ذلك طبيعيا بالنظر إلى عدد من مؤشرات كانت تشير إلى قرب وقوع العدوان على العراق، كما تُظهر قراءة هذه القرارات للوهلة الأولى أنها تُعبر عن سقف عالٍ للموقف الدبلوماسي العربي، لعله لم يكن ينقصه سوى التحول من مستوى الإدانة والمطالبة بإجراءات معينة والتحرك من أجلها، إلى مستوى إتخاذ خطوات إيجابية كما في استدعاء السفراء او سحبهم أو التهديد بقطع العلاقات او حتى قطعها، غير ان إمعان النظر في القرارات مع ربطها بما هو معروف من سلوك فعلي للدول العربية في الواقع العملي يفضي إلى الملاحظات التالية:

1. لم تكن هذه الاجراءات موضع اجماع فعلي كما قد يبدو من الاجماع الاجرائي عليها اذا جاز التعبير، فقد يكون من المعروف ان هناك عددا من الدول العربية تتناقض في مواقفها مع روح الموقف العربي الجماعي وجوهره، بسبب وجود قواعد عسكرية امريكية على اراضيها بعيدا عن الجدل اللفظي حول الفارق بين مفهومي (تقديم التسهيلات) و(عدم المشاركة).
2. يلاحظ كذلك ان دولة عربية واحدة لم تجرؤ على ان تكرر منفردة ما تضمنه قرار المجلس الوزاري في دورته 119 كتعبير عن موقف جماعي، وهكذا اختفت مفردات العدوان والغزو ومطالبات الانسحاب الفوري لقوات الإحتلال ... الخ من مفردات قاموس الدبلوماسية العربية على المستوى القطري.
3. يلاحظ ايضا ان الفقرات الاجرائية من القرار لم تجد حظها من التطبيق، وعلى سبيل المثال فقد انعقد مجلس الامن وانفض دون ان يتوصل إلى شيء بطبيعة الحال كما هو متوقع، غير ان احدا لم يسمع ان المجموعة

العربية قد طالبت بعقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقا لنص القرار السابق، والتي كان مؤكدا انها ستتبنى موقفا قويا ضد العدوان، كما ان اللجنة الرئاسية التي قضت القراراتُ بتشكيلها تم تكوينها على مستوى وزاري لم تُنجز شيئا يعتد به.

تعبر القرارات أعلاه عن دعم عربي ورفض لضربة أمريكية محتملة للعراق، إلا أنها تخلو من اي موقف عربي صارم رافض لمرحلة ما بعد الغزو إن حصل، فيفترض وحسب الطموح والواجب التضامني ان تعلن الدول العربية فيه مشاركة قواتها العسكرية بالدفاع عن ارض العراق وشعبه، وليس فقط الاشارة إلى عدم المشاركة في العمل العسكري كما ورد في الفقرة 5 وكأنه ذكر على استحياء، وفي ذلك مقارنة مع مستوى تعامل الجامعة العربية بمقرراتها في القمة الطارئة التي عقدت في القاهرة بمناسبة دخول القوات العراقية دولة الكويت عام 1990، وشاركت حينها معظم القوات العربية في حرب تحرير الكويت عام 1991. لذلك كان التهالك والاهتراء قرينة على عجز بنيوي عميق في القدرة السياسية العربية الرسمية على مجابهة تحد سياسي وتاريخي كبير امتحن اهليتها واستحقاقها لأن تكون سياسة شرعية تمثيلية تشتق شرعيتها من الامة العربية.

لم يبد على مقررات القمتين العربيتين سواء في بيروت عام 2002 او في شرم الشيخ عام 2003 الخاصتين بالعراق، انها تتطور إلى الحد الادنى من قوة الانقاذ والتفعيل، على الرغم من اهميتيهما النظرية الافتراضية، كما ان المطّلع على شؤون السياسة العربية يفهم ان النص "على اعتبار ضرب العراق عدوانا على الدول العربية" على نحو ما ورد في نصوص القمتين، يعني ان الدول العربية مجتمعة مدعوة بقوة وفق احكام ميثاق الجامعة وبمقتضيات إتفاقية الدفاع المشترك بينها وقعت منذ منتصف القرن الماضي، مدعوة إلى موقف عسكري موحد ضد الدولة المعتدية، إلا ان الانكشاف في المواقف العربية تجاه ملف العراق عشية الغزو على الصعيد الدبلوماسي الدولي كان في محطتين (بلقزيز، 2004، ص252-254):

المحطة الأولى: مجلس الامن الدولي حين اتخذ القرار 1441 في شأن العراق اعتُبر انتصارا نسبيا للأمم المتحدة ومجلس الأمن على الادارة الامريكية، لأنهما اجبرتاها على إعادة مناقشة قضية العراق في مجلس الأمن بعد ان حاولت التصرف منفردة أو في إطار تحالف دولي خارج الشرعية الدولية.

والملفت ان النظام العربي الرسمي ايد القرار أعلاه، رغم علمه انه لا يصب في مصلحة العراق، بل جاء بقوة الضغط والابتزاز الامريكيين، وقد يفتح احتمال عدوان عسكري على العراق مجددا. وأمام هذا التحدي وقفت سوريا منفردة أمام القرار وصوتت ضده، أما بقية اعضاء النظام العربي لم يكن لهم دور غير النصح والمشورة حسب رأيهم.

المحطة الثانية: حين كانت تقارير رئيس لجنة (إنموفيك) السيد هانس بليكس والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، معروضة على مناقشات دورية عامة في مجلس الامن بين شهري كانون الثاني/يناير 2003 وآذار/مارس 2003، بدا كما لو ان السياسة الامريكية تجاه العراق تتعرض إلى محاسبة عسيرة ترفع عنها كل غطاء قانوني واخلاقي، وكان في مشهد المحاسبة دول اربع رفعت عاليا لهجة اعتراضها على تلك السياسة في مجلس الامن هي: فرنسا وروسيا وألمانيا وسوريا، وحاولت تقييد الاندفاعة الامريكية بأحكام القرار 1441. فباستثناء سوريا التي وقفت في مجلس الامن ضد الموقف الامريكي، كانت الدول العربية الاخرى تتفرج على ما يجري في نيويورك او على مشاهد الانزال الامريكي وحشودها في بعض الاراضي العربية.

ما لم يأخذه النظام العراقي أو النظام الإقليمي العربي هو ان الولايات المتحدة كانت مصرة على الذهاب إلى الحرب، لأن هدفها الحقيقي ابعد مدى من العراق واسلحته المحظورة ومن منطقة الشرق الاوسط، لقد اتخذت ادارة بوش من أزمة العراق ساحة لإعادة صياغة قواعد النظام الدولي على نحو يكرس نظاما عالميا أحادي القطبية بصورة واضحة، وينهي مرحلة الانتقال التي طال امدها منذ

انتهاء الحرب الباردة الدولية، واتسم فيها النظام العالمي بالمراوحة بين قطب واحد وأقطاب متعددة، وبالتالي لم تفلح مناورة العراق في تفادي الحرب التي فرضت نفسها على العالم والتي بدأت بشن القوات الامريكية والبريطانية هجوما على العراق (عبد المجيد، 2003، ص50-52).

لذلك يكون التقييم العام للجهد العربي تجاه الحرب على العراق، أنه مفتقدا لوجود برنامج عمل لمعالجة الازمات التي تتعرض لها الدول العربية ضمن المنظومة الإقليمية العربية، والتي قد تصل إلى درجة النزاع أو الصدام المسلح، ويهدف هذا البرنامج إلى الحيلولة دون استفحال الازمات وتفاقمها والتحرك عند بدايتها للقضاء عليها ومحاولة احتوائها قبل ان تتطور إلى صراعات مسلحة، من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية القابلة للأستخدام، كآليات التسوية السلمية للنزاعات، سواء بالوسائل السياسية – كالمساعي الحميدة او الوساطة او المفاوضات المباشرة وغيرها او بالوسائل القانونية – كالتحكيم او القضاء الدولي وغيرها، التي يمكن ان تلعب دورا مهما في هذا الاطار، حيث يمكن ان يكون مجلس جامعة الدول العربية سواء على مستوى وزارة الخارجية او على مستوى القمة احد آليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بإعتباره وسطا او حكما في النزاع، بالاضافة إلى أن جامعة الدول العربية تفتقر إلى وجود الدبلوماسية الوقائية كآلية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها (نافعة، 2005، ص4).

اذا كانت الاجواء التي خيمت على النظام الإقليمي العربي قبل الغزو تكشف دون لُبس عن عجز النظام الإقليمي العربي في تعامله مع هذه الاحداث الخطيرة التي تمسه مباشرة، ولو بشيء من الحزم وروح المسؤولية القانونية والتاريخية، حيث لم يكن للنظام العربي محور داعم للسلام او محاورة لمحور الحرب، وفي غياب اي محاولات جادة لبلورة قرار عربي مشترك استمرت مواقف المناشدة والادانة والتحذير من مخاطر التداعيات سمة الموقف، ومن هنا جاءت تلك المواقف العربية فاقدة للمصداقية وغير مؤثرة، وهي مواقف حاولت ايجاد تسوية لفظية بين ضرورتين:

الاولى- ضرورة تلافي مخاطر التورط ضد واشنطن.

الثانية- ضرورة تلافي مخاطر التورط في مواقف تستفز الرأي العام، بل البحث حول موقف لا يؤدي إلى الاصطدام مع شرعيات الرأي العام، ولا يصطدم مع السياسات الامريكية.

كذلك فإن الموقف العربي ليس في وضع افضل في مرحلة ما بعد الحرب في إدارة المسألة العراقية، فما زال العرب هم الطرف الغائب في بلورة الحد الأدنى الممكن بشأن بناء السلام في العراق الذي يحمل انعكاسات استراتيجية اساسية بالنسبة إلى الاوزان والادوار والمواقع في العلاقات الإقليمية في الشرق الاوسط (حتي، 2003، ص94).

3-2 العراق والنظام الإقليمي العربي بعد حرب 2003:

لا يشكل احتلال العراق تطورا خاصا بالقضية العراقية في حدودها الجغرافية والسياسية، بل يمثل مرحلة في السياسة الامريكية تجاه المنطقة كلها. وهذه الحقيقة تظهر اليوم جلية من خلال الرقعة التي تمتد إليها مشاريع السياسة الامريكية ومطامعها، إنطلاقا من المنطق نفسه الذي جر إلى احتلال العراق. ومن الضروري استبيان موقف النظام الإقليمي العربي من الإحتلال وتكيفه مع المراحل اللاحقة لعراق محتل.

3-2-1 النظام الإقليمي العربي وموقفه من احتلال العراق:

بعد ان اصبح احتلال العراق حقيقة واقعة في نهار التاسع من نيسان 2003، يلاحظ ان القادة العرب لم يجدوا من المناسب الدعوة إلى قمة عربية طارئة، وهو ما يمثل نكوصا هائلا في معايير الدعوة إلى القمم العربية عامة، والعاجلة منها بصفة خاصة.

وعودة إلى تاريخ مناسبات عقد القمم الطارئة فقد بان لعبد الناصر في كانون الاول/ديسمبر 1963 ان تحويل اسرائيل لمجرى نهر عربي يستحق وقفة عربية موحدة عاجلة، ومن ثم يستدعي الدعوة إلى قمة عربية، وعقدت قمة عربية بعد هزيمة الخامس من حزيران/يونيو 1967 بأقل من ثلاثة شهور، وأخرى بعد

توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل في ايلول/سبتمبر 1978 بأقل من شهرين، ورابعة بعد غزو العراق للكويت في آب/اغسطس 1990 بأيام، وخامسة في الشهر التالي لوصول اليمين المتطرف إلى حكم إسرائيل في أيار/مايو 1996، وسادسة بعد تفجر إنتفاضة الاقصى في 28 أيلول/سبتمبر 2000 بأقل من شهر.

لم تعقد قمة عربية عاجلة تستنكر او تشجب سقوط دولة العراق وانهيارها، رغم الحوادث المذكورة وهي في أكثر فقراتها تقل أهمية عن الإحتلال الامريكي للعراق، مما يعد مؤشرا على تراجع بل انهيار في اداء النظام الإقليمي العربي وتعامله مع هذه الازمة التي اصابته في عقر داره، وتكيفه السلبي مع حالة احتلال العراق، ضاربة عرض الحائط مقررات القمم التي سبقت الغزو في بيروت وشرم الشيخ.

الدول العربية من جانبها بدلا من تهيئة وسائل للدفاع عن العراق، نجدها تفتح حدودها امام القوات الامريكية، فتسمح للسفن الامريكية بالمرور من مياهها، وتجيز للطائرات المغيرة ان تنطلق او تعبره من اقاليمها، وان تتغاضى عن الصواريخ الموجهة إلى العراق بخرق مجالاتها، وتزود الآلات العسكرية بالوقود، وتقدم للقوات الامريكية المأوى والمقر ونطاق الانطلاق، وتدرب هذه القوات على الحرب في الصحراء عبر المناورات العسكرية التي اجرتها الجيوش العربية مع القوات الامريكية في أكثر من قطر عربي.

الامر لم يقف عند حد إخفاق النظام العربي في أن يعقد قمة للتعامل مع الوضع الجديد في العراق، بل واجه النظام العربي إشكالية دارت حول أحقية العراق المحتل في شغل مقعد الدولة العراقية التي شاركت في تأسيس الجامعة، وظلت الدول العربية مترددة غير حاسمةٍ موقفها من النظام السياسي الذي أخذت تُقيمه قوات الإحتلال، لاسيما ان العراق بات يعني بالنسبة إليها قضايا عدة: الفدرالية، والمخاوف من تقسيمه، والعلاقات بين القوميات والمذاهب التي يتألف منها النسيج العراقي، والخوف من اندلاع حرب أهلية بسبب ذلك النسيج، ومدى استمرار وجود قوات الإحتلال فيه، الذي تعلو اهميته وتنخفض في الخطاب الرسمي للنظام العربي.

وجاءت خطوة ابعد في إتجاه التكيف مع واقع احتلال العراق وسياساته بقبول شغل ممثل مجلس الحكم الانتقالي لمقعد العراق في جامعة الدول العربية في 9 أيلول/سبتمبر 2003. وكان الجدل دائرا قبل انعقاد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في ذلك التاريخ، بين من يطالبون برفض ان يكون العراق ممَثلا في الجامعة بسلطة عينتها قوات الإحتلال الامريكي لتعارض ذلك مع اسس النظام العربي، وبين من يلحون على قبول أن يكون العراق ممثلا بمجلس الحكم الانتقالي، بحجة الحفاظ على التواصل مع الشعب العراقي وعدم عزله عن محيطه العربي. وبدا حينها ان الموقف العملي المناسب قد يبنى على إعطاء مجلس الحكم الانتقالي صفة المراقب، كي لا يكون هناك اعتراف عربي رسمي بسلطة احتلال فاقدة للشرعية.

وقد نص القرار الخاص بالاعتراف الصادر عن مجلس الجامعة على ان تعمل الامانة العامة ومجلس الامن ومجلس الحكم الانتقالي على متابعة الآتي:

1. تقدم المجلس في صوغ الدستور واجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة ذات سيادة معترف بها دوليا.
2. تقديم جدول زمني واضح لتنفيذ القضايا أعلاه.
3. تحديد جدول زمني ينهي الإحتلال الامريكي للعراق.
4. تقديم تقرير للأمين العام تقريرا دوريا عن مدى التقدم في المتفق عليه.

وقد صدر هذا القرار بالتوافق بين الدول الاعضاء وليس بالتصويت، وجاء بعد صدور قرار مجلس الامن المرقم 1500 الذي رحب بمجلس الحكم الانتقالي (جامعة الدول العربية، 2003، قرار رقم 6324).

اذا إعطاء مجلس الحكم الإنتقالي الذي عينه الإحتلال الامريكي صفة المراقب والاعتراف به بصفة مؤقتة ممثلية في جامعة الدول العربية، يؤكدان بوضوح فقدان النظام العربي قدرة المبادرة وسوء ردة الفعل تجاه قضية العراق، فقد ضربت مقررات قمة شرم الشيخ التي أُكِّدَ فيها على رفض ضرب العراق وامتناع الدول العربية عن تقديم اي نوع من المساعدة والتسهيل لأي عدوان على العراق، ونصت القمة العربية-الامريكية التي عقدت بعد الإحتلال بثلاثة أشهر

على بنود سبق الاشارة إليها، إلا أن اياً من تلك المقررات لم تترجم إلى واقع على الارض قطعا، سوى الابتداء بالتعامل إيجابيا مع مرحلة احتلال العراق.

ويظهر النظر في قرارت الاجتماع الدوري لمجلس الجامعة الذي عقد في آذار/مارس 2004، أن الأجتماع لم يَطرح أي تقييم لعمل مجلس الحكم، بل استعاض عن ذلك بترحيبه بما سماه الدور المركزي للأمم المتحدة في تهيئة الظروف الكفيلة بإنهاء الإحتلال وتنظيم الانتخابات، حيث استعين بها للبحث في إمكانية إجراء الانتخابات من أجل تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، ودعاها إلى تيسير نقل السلطة إلى الشعب وإنهاء الإحتلال وفقا للفقرة السابعة من قرار مجلس الامن المرقم 1511 الصادر في 30 من حزيران/يونيو 2004، ووفقا للأتفاق المبرم بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة، كما أدان الارهاب وأقر قانون إدارة الدولة العراقية، رغم ما فيه من قضايا مثل فدرالية الدولة المرفوضة من قبل جامعة الدول العربية (جامعة الدول العربية، 2004، قرار مرقم 6377).

هذا السلوك أعلاه في تعامل النظام الإقليمي العربي كمؤسسة او اعضاء كل على انفراد مع مجلس الحكم الانتقالي، يؤكد على التعامل بخلاف ما صرح به الاجتماع المشار إليه أعلاه، وبذلك تم الاعتراف بنظام الحكم العراقي تحت الإحتلال اعترافا دائما غير مشروط، وقد تأكد هذا في اجتماع مجلس الجامعة في ايلول سبتمبر 2004، الذي رحب بقرار مجلس الامن المرقم 1546، ودعا إلى التعاون مع العراق لإتمام العملية السياسية بما يؤدي إلى إنهاء الوجود العسكري الاجنبي وفق الفقرة الثانية عشرة منه (جامعة الدول العربية، 2004، قرار 6437)، كما جاء البيان الختامي للقمة العربية في تونس داعما لذلك.

رغـم ان مواقـف القمم العربية التي عقـدت بعـد سيطرة قوات الإحتلال على بغداد، -سواء على مستوى عربي جماعي ممثلة في القمة العربية في تونس (آيار/مايو 2004)- قوية إلى حد ما، فإن وصف الوضع في العراق بأنه تحت الإحتلال لم يتكرر في أية قمة تالية عربية أو خليجية، او حتى في تصريحات كل دولة عربية على حدة، واستُبدلت كلمة قوات الإحتلال بـ (الوجود العسكري الامريكي)، كما جاء في قرارات قمة الجزائر عام 2005، وبـ (القوات

الاجنبية) كما جاء في قمة قرارات الخرطوم عام 2006، وربطت قرارات قمة الرياض عام 2007 خروج القوات الأجنبية ببناء وتأهيل القوات العراقية على اسس وطنية ومهنية.

ومما سبق فإن الدور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية طبقا لمصالحها ولأوضاع العراق الأمنية والسياسية، وكانت النتيجة معلنة ان الدور العربي تم تهميشه عن عمد من جانب الإحتلال الامريكي وبعض التيارات العراقية، أو عن رضا من جانب الدول العربية ذاتها التي وقفت تراقب عن بعد، وكان لهذا الغياب العربي العديد من التأثيرات والتداعيات السلبية، منها (عزباوي، 2009، ص196-197):

1. غياب الدور أوجد فراغا استراتيجيا هائلا سمح بنمو أدوار قوى إقليمية أخرى أبرزها الدور الايراني، الذي تغلغل وأضحى مؤثرا اساسا فاعلا في المعادلة العراقية الامنية والسياسية.
2. انسلاخ العراق من محيطه العربي ومن وجود دور عربي فاعل لمساعدته على الخروج من مأزقه السياسي والامني. وكان يمكن للدول العربية لو انخرطت في التفاعلات العراقية أن تساعد العراق بشكل كبير على الخروج من محنته في السنوات الخمس الماضية، وتساهم في تقليل الخسائر المادية والبشرية.

مع كل أزمة كبرى يتعرض لها النظام العربي تتركز الانظار على جامعة الدول العربية، ويصبح السؤال الجوهري لماذا حدثت أزمة احتلال العراق؟ ولماذا غابت الجامعة أو همشت ولم تقم بالدور المنوط بها؟ هل ثمة فائدة من بقائها واستمرارها بنفس سماتها وعناصرها الاساسية، أم هناك ضرورة لتغيير اسلوب عملها؟ ومع احتلال العراق تصبح سمة النظام الإقليمي العربي الضعف والتهميش لدورها، فالامر محسوم هنا بأن ضعف المؤسسة الإقليمية هو تعبير وانعكاس لضعف الاطراف المشكِلة لهذه المؤسسة سياسيا وعسكريا واقتصاديا (ابو طالب، 2003، ص98).

كما ان جامعة الدول العربية لم تتدخل للتباحث مع المسؤولين السوريين والدول العربية المجاورة لحفظ حدودها ومنع تسال العناصر المسلحة إلى العراق، ناهيك عن عدم قدرتها على التعامل مع إيران، حيث ان مسيرة جامعة الدول العربية تجاه مصائب شعب العراق تؤكد ان جامعة الدول العربية غيّبت نفسها تماما عن المشاركة في مساعدة الشعب العراقي في ظروفه الفاجعة، وكأنما لا يوجد في الخارطة بلد كان ويكون اسمه العراق.

لم تكن الولايات المتحدة في هذه الحرب التي شنتها على العراق بحاجة إلى النظام الإقليمي العربي لأضفاء الشرعية على حربها كما حصل في عام 1990، لأن المستهدف بعد اخضاع العراق هو النظام الإقليمي العربي الذي يجب شطبه من الخارطة السياسية، ويحل محله نظام بديل أوسع وأشمل وفق العمارة الامنية الجديدة (الشرق الاوسط الكبير)، حيث ان القوى الفاعلة في النظام العربي سارعت إلى الترحيب بالمشاريع الامريكية وتأييد ما يسمى محاربة الارهاب وتأييد الإحتلال الامريكي للعراق من خلال الترحيب بالقرار 1483، لذلك يتساءل شعب العراق، ماذا عملت الجامعة العربية للعراق منذ الإحتلال حتى يومنا هذا؟

وكنتيجة للغزو الأمريكي للعراق هناك من يرى انه ليس فقط النظام العراقي وحده الذي إنهار، بل إنهار النظام الإقليمي العربي كنتيجة ثانية للإحتلال، فقد اعتُبر احتلال العراق بمنزلة رصاصة الرحمة التي أرقدت نظاما إقليميا عربيا كانت حرب الخليج الثانية عام 1990 قد أصابته بعطب بليغ، فقد صدر في عام (2010) عن مؤسسة راند الأمريكية احدث تقرير عن حرب العراق جاء تحت عنوان 'تأثير العراق .. الشرق الأوسط بعد حرب العراق: (The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War)، وقد جاء التقرير في وقت حرج، سواء بالنسبة للعراق أو للمنطقة ككل، حيث تتزامن التحديات الداخلية في دول المنطقة مع التحديات الخارجية. ويرى التقرير انه بعد أكثر من سبع سنوات على الإحتلال الأمريكي للعراق، لم تستقر الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في هذا البلد بعد وبالتالي في المنطقة. وأوضح التقرير أن المحيط الإقليمي العربي اتسم منذ احتلال العراق بالغموض وعدم التحديد، وأنه على الرغم من تصاعد

المخاوف من تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خرجتا من هذا الصراع باعتبارهما القوتين الرئيسيتين في المنطقة، وذلك في ظل ضعف أنظمة الحكم العربية، وفي ظل افتقاد فاعل نشط يقوم بدور مواز للدور الإيراني في المنطقة، وفي الوقت نفسه الذي ترتكز فيه التحركات الإيرانية في المنطقة على فكرة ضعف وتناقض الاستجابات العربية تجاهها (احمد، 2010، ص201).

العلاقات العراقية-العربية لم تستقر على حال واحد في انساقها واتجاهاتها منذ بداية عقد التسعينيات، نظرا لمرورها بمحطات حاسمة كقيام حرب الخليج الثانية، ومن ثم الإحتلال الامريكي للعراق عام 2003، والتي اسهمت في إعادة تشكيل تلك العلاقات بعد الإحتلال. كما ان التحولات التي تشهدها علاقات العراق بالمحيط الإقليمي العربي تمر في وقت يعيش فيه النظام العربي بشكل عام في حالة تبعية للنظام العالمي وقواه الفاعلة. ويمكن القول ان الازمة العربية ككل، وعدم توافر الاستعداد العربي لمعالجة الوضع الدولي للعراق بعد احتلاله عام 2003 يرجعان إلى ما يلي (فرحان، 2008، ص1).

1. القصور في بلورة سياسة موحدة، خاصة خلال أزمة دخول العراق للكويت عام 1990، حيث نجد االموقف العربي قد دعا إلى تدويل الأزمة، ودعوة الولايات المتحدة لممارسة أدوار فعالة في التعامل مع تداعياتها المختلفة، ولم يستطع العرب بعد الغزو الامريكي للعراق بلورة سياسات ايجابية تتوافق ومقتضيات المصلحة الكلية في احتواء العراق عربيا. وفي الوقت الذي تحركت فيه معظم القوى الدولية نحو العراق، وأظهرت التعاطف مع الوضع الانساني لشعبه، وجدنا تراخيا في التحرك العربي المتأخر اصلا.
2. الإحتلال الامريكي الذي احكم سيطرته على تفاعلات المعادلة العراقية الأمنية والسياسية وتوجيهها في الاتجاه الذي يحقق اهدافه ومصالحه ولم يسمح بوجود أدوار أخرى، بل عمل على اقصاء الدور العربي، لذلك عمد إلى إعادة

تشكيل العملية السياسية والأمنية على الطريقة الامريكية، ليكون العراق جزءا من الثقافة والمنظومة الغربية سياسيا واقتصاديا.

3. الانقسام بين أطياف الشعب العراقي بين مؤيد للتوجه العروبي، ومحبذ للتوجه الغربي أو الايراني تحت ذريعة أن العرب خذلوا العراق وساهموا بشكل أو بآخر في صياغة الدستور العراقي وتحديد الهوية العراقية، حيث رجحت كفة الفريق الذي يمثله الاكراد بالاساس، والذي يعتبر ان العراق ككل ليس جزءا من أمته العربية، وإنما عرب العراق ذوو الاصول العربية هم جزء منه فقط.

لقد لعبت الخلافات العربية دورا اساسيا فيما تعانيه الجهود الدبلوماسية العربية اخفاقات متواصلة ومستمرة في التعامل مع الازمة العراقية، ولا يمكن الحديث عن دبلوماسية عربية قاصرة او ناقصة او فاشلة بمعزل عن النظام العربي (يحيى، 2003، ص58).

النظام العربي وان بدا موحدا ازاء مسألة رفض العدوان الامريكي على العراق، خلافا لما كان عليه الحال في اثناء حرب الخليج الثانية 1990-1991 حيث حدث انقسام حاد في الصف العربي، فإن توحده في رفض العدوان لا يعدو كونه توحدا على المستوى الرسمي النظري، فالملاحظ ان هناك على الاقل خمس دول عربية شاركت في المجهود الحربي الامريكي ضد العراق من خلال فتح ابوابها واراضيها لتمركز القوات الامريكية والبريطانية، وهي (الكويت، قطر، البحرين، الامارات، السعودية). وتعتبر الازمة العراقية أخطر أزمة يواجهها النظام العربي وجامعة الدول العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وربما تقف على قدم المساواة من حيث خطورتها مع حرب عام 1948 التي ادت لقيام اسرائيل على ارض فلسطين العربية (الشريف، 2004، ص25-52).

لقد كشف احتلال العراق عن الحالة الآنية التي وصل إليها النظام الإقليمي العربي من تشرذم وتفكك في الوحدة العربية، الأمر الذي أثر سلبا في قيام النظام الإقليمي العربي موحدا بدبلوماسية فاعلة تجاه العراق، فلم يكن للنظام موقف وسياسة محددة تجاهه، بل كان التخوف والضغط والابتعاد من الموقف الامريكي ومجاملة الولايات المتحدة هو الغالب في الموقف العربي، خلافا لموقف ايران فهو

واضح ومقتحم في العراق ومؤيد لاحزاب مؤيدة للإحتلال بعد التدخل في شؤون العراق داخليا، ولها دور نشط داخلي دموي شهده العراق، وكلا الطرفين اميركا وايران عمدا إلى توقيف الجانب العربي او على الاقل ابعاده عن الساحة العراقية، لذلك لا توجد سياسة فاعلة، فقد كانت هناك دعوات للحفاظ على عروبة العراق دون آلية تجاه الموقف السياسي الجديد.

أما اسرائيل بعد الإحتلال الامريكي للعراق فقد عملت على استغلال هذا التطور الدراماتيكي الكبير في الخارطة الاستراتيجية للشرق الاوسط، لتوجيه السياسة الامريكية بإتجاهات أخرى بعيدا عن قضية الصراع العربي-الاسرائيلي، وتحاول في هذه المرحلة التأثير في السياسة الامريكية من اجل استكمال ما بدأته أمريكا في العراق ليشمل سوريا وإيران وربما السعودية ومصر، ومن الواضح ان التركيز انصب على سوريا، فبعد احتلال العراق بات الشرق العربي مكشوفا لأسرائيل، إلا سوريا التي تشكل فيه نوعا من التحدي لإسرائيل وهي التي تبدي الممانعة للسياسات الامريكية، ولقد وجه الرئيس الامريكي السابق بوش الابن في خطابه الشهير الذي ألقاه يوم 24 تموز 2002 حول الشرق الاوسط تحذيرا واضحا للأنظمة العربية التي تعتبر مناوئة للسياسة الامريكية وخص من بينها سوريا، وقال بوش في خطابه: "الدول إما ان تكون معنا او علينا في الحرب على الارهاب، وكل زعيم ملتزم فعليا بالسلام سينهي التحريض على الارهاب بالقيام بإغلاق معسكرات الارهابيين وطرد المنظمات الارهابية، وجدير بالزعماء الراغبين في ان تشملهم عملية السلام ان يظهروا بأفعالهم تأييدهم التام للسلام وبناء علاقات اوثق دبلوماسيا وتجاريا مع إسرائيل، مما يؤدي إلى تطبيع تام للعلاقات مع اسرائيل والعالم العربي بأسره" (كيالي، 2003:أ، ص13).

3-2-2 مراحل تكيف النظام الإقليمي العربي مع العراق بعد احتلاله:

مرت علاقات العراق بمحيطه الإقليمي العربي بعد الإحتلال الامريكي للعراق بمرحلتين مهمتين:

المرحلة الأولى (التكيف السلبي): يمكن اعتبارها مرحلة الانتظار والترقب. فقد قدمت هشاشة الوضع العراقي في السنوات الاخيرة عدة انواع من المغريات، مثل اغراء التدخل وملئ الفراغ، وإغراء الترقب والانتظار، وإغراء التفاعل والمشاركة. وقد فضلت جميع الدول العربية الترقب والانتظار في ظل سيطرة الولايات المتحدة على تشكيل العراق الجديد.

المرحلة الثانية (التكيف الايجابي): وهي مرحلة فرصة قد لا تتكرر. وفي هذه المرحلة تبدو الفرصة سانحة أكثر من أي وقت منذ عام 2003 لإعادة ترتيب العلاقات العراقية- العربية بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل الجديد بالبيئة الإقليمية، لكنها ايضا تنطوي على تكيف من قبل هذه البيئة مع التحول الذي لا يمكن الرجوع عنه، ليس فقط في طبيعة الوضع العراقي، بل ايضا في طبيعة العلاقات العربية البينية.

وفي مقابل ما يلوح من فرص بهذا الاتجاه، تلوح احتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلبي مع عراق ما بعد 2003، بكل ما تحتويه من أقصاء لواحد من اهم بلدان المنطقة، وتكريس لأغتراب وجداني تصبح معه علاقات العراق والمحيط العربي مجرد صيغة للتفاعل التكتيكي الخالي من أي ابعاد استراتيجية او افق لشراكة ممتدة.

3-2-2-1 مرحلة التكيف السلبي 2003-2007:

واجه النظام العربي سواء على مستوى الجامعة العربية او على مستوى كل دولة عربية منفردة، إشكالية التعامل مع الوضع العراقي الجديد الذي فرضه الإحتلال الامريكي للعراق، حيث ذكرنا في موضوع سابق يدور حول موقف النظام الإقليمي من الحرب ضعف ذلك الموقف، حين لجأ النظام بمكوناته إلى التعامل مع الحد الادنى من واجباته تجاه دولة عضو مؤسس للجامعة العربية وفصلنا ذلك في الحديث عن موضوع احتلال العراق.

دارت اول اشكالية حول أحقية العراق المحتل في شغل مقعد العراق، وظلت الدول العربية مترددة غير حاسمة موقفَها من النظام السياسي الجديد الذي ابتكره الإحتلال، بما له من توابع سلبية استراتيجية على العراق، لأن العراق بات يعاني من ثلاث قضايا: الفدرالية ومخاوف التقسيم، العلاقات بين القوميات والمذاهب التي اسسها الحاكم المدني وجعلها آلية للحكم مستمرة إلى يومنا هذا، والخوف من مآلاتها بإندلاع حرب أهلية شهدها العراق في عامي 2006 و2007، مدى استمرار وجود قوات الإحتلال وربما تكون القضية الاهون اهتماما في سياسات دول النظام العربي.

في مرحلة التكيف الاولي لوحدات النظام مع العراق، اتجهت الدول العربية إلى الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي المشكل من قوات الإحتلال الامريكي، وجاء اعترافها به في 9 ايلول/سبتمبر 2003 إعترافا مؤقتا في بادئ الأمر، وربطته بمدى تقدم المجلس في صَوغ دستور واجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة ذات سيادة ومعترف بها دوليا، وطالبت مجلس الحكم بتقديم جدول زمني واضح لتنفيذ ذلك، كما طالبت الامانة العامة للجامعة بأن تضع متعاونة مع مجلس الامن ومجلس الحكم جدولا زمنيا محددا ينهي الإحتلال لينظر فيه مجلس الجامعة العربية في اجتماعه التالي (رجب، 2010، ص174).

وايا كانت طبيعة ذلك الاعتراف، فانه جاء إقرارا بواقع الإحتلال وضرورة التعامل مع ما نتج عنه، بما يعنيه ذلك من شرعية مجلس الحكم، وصاحبت ذلك الاعتراف تفسيرات كالتي جاء بها وزير الخارجية السوداني الذي صرح بأنه "لم يكن من الممكن ان نترك للآخرين تقرير مصير ومستقبل العراق"، وهذا يؤكد على ان الجامعة العربية اعترفت بنظام الحكم العراقي تحت الإحتلال اعترافا دائما غير مشروط، ودعت إلى التعاون مع العراق لإتمام العملية السياسية بما يؤدي إلى إنهاء الوجود العسكري الاجنبي (جامعة الدول العربية، 2003، رقم 6437).

برزت مسألتا الفيدرالية والهوية في الدستور العراقي بإعتبارهما أكثر القضايا التي أثارت ردود أفعال قوية. ووصفت الجامعة العربية الدستور العراقي بكونه (وصفة للفوضى) او بأنه (دستور معيب) إلى الحد الذي ذهب فيه عمرو

موسى إلى التحذير من أن بقاء مسودة الدستور على الصورة التي تم إقرارها، سيدفع الجامعة إلى مناقشة الدستور في قمة طارئة.

وإذا كان موقف الأمين العام للجامعة العربية يبدو مبررا بالحرص على هوية العراق العربية ووحدته باعتباره من مؤسسي الجامعة العربية، فإنه أثار ردود أفعال داخل العراق سواء على لسان رئيس الحكومة إبراهيم الجعفري أو وزير الخارجية هوشيار زيباري، إذ اعتبر الجعفري أن الجامعة العربية متأخرة في الاهتمام بالعراق وأنها لا تعيش ظروف العراق (الهيمص ونجم، 2005).

ولم يختلف موقف دول مجلس التعاون الخليجي عن موقف الجامعة العربية، فقد أظهر رفضه أثناء اجتماع وزراء الخارجية في 6 سبتمبر/أيلول للصورة القاتمة لمستقبل العراق، والتي تشكلت في ما وصفه البيان بإضافة المادة الثالثة من الدستور التي تنص على كون العراق بلدا متعدد القوميات والأديان والمذاهب والشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية، إلى المادة المتعلقة بالفيدرالية.

اما الاعلام العربي فقد تعامل مع التخوف مما احتواه بعض بنود الدستور، فذكر أن مسودة الدستور كشفت عن ما أسماه هدف الحملة الأميركية على العراق وهو إلغاء الهوية القومية للعرب وتحويلهم إلى طوائف، واعتبر أن الحسنة الوحيدة للدستور هي كونه سيعيد تنظيم صفوف المقاومة. وفي نفس الاتجاه فإن الإصرار على تغيير هوية العراق من منطلق مذهبي، يمكن أن يشكل في المدى البعيد أكبر جريمة ترتكب في حق البلد ومحيطه العربي.

فضلا عما أفضى اليه الإحتلال الامريكي للعراق وقيام ادارته المدنية بتفكيك السلطة حينما اسقطت النظام، قامت ايضا بتفكيك الدولة عندما حلّت الجيش والقوى الامنية ومؤسسات الدولة والسماح بنهبها وحرق ابنيتها، ثم قامت بتفكيك الشعب بفرزه الى اعراق وطوائف، وبدا ذلك منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي مرورا بصياغة قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ثم كتابة الدستور الدائم للبلاد. كما عملت على تفكيك الطوائف ذاتها في محاولة تجزئة الطوائف هذه الى مجاميع

للاقتتال فيما بينها، وفي خلال كل هذه المراحل جرت محاولات لإبعاد العراق من جسده العربي واستبدال هويته العربية من خلال الآتي (احمد حميد، 2008، ص85):

اولا :- لم يشر القانون الاداري للمرحلة الانتقالية ولا الدستور الدائم الى ان العراق جزء من الامة العربية على غرار الدساتير السابقة. الا انه وبعد ضغوط كثيرة محلية وإقليمية اشار الدستور الدائم وبخجل الى ان العراق عضو في جامعة الدول العربية، وهذا في حد ذاته لا يلبي طموحات عامة العراقيين ولا يعبر عن حقيقة هوية الاغلبية العراقية الذين هم بالتأكيد من العرب. كما ان هذه العبارة التي وردت في الدستور لا قيمة لها عندما تأتي حكومة عراقية وتقرر الانسحاب من الجامعة العربية.

ثانيا :- حاولت النخب السياسية افشال كافة مبادرات الجامعة العربية للمصالحة الوطنية، كذلك افشلت وثيقة مكة التي وقعت اواخر سنة 2006 بين علماء الدين من شيعة وسنة.

ثالثا :- افشال مهمة السيد لماني ممثل الجامعة العربية في بغداد، وحدث قبلها افشال مهمة مبعوث الامم المتحدة السيد الاخضر الابراهيمي (الجزائري الجنسية) ذي النزعة القومية.

رابعا :- اختطاف السفير المصري ايهاب الشريف في بغداد وقتله سنة 2005، وفي هذا اشارة واضحة الى عدم الرغبة في العمل الرسمي العربي وابعاده عن العراق، وترهيب البعثات العربية الرسمية الاخرى. واغلقت مصر سفارتها في بغداد بعد هذا العمل. وكانت قد تعرضت سفارة الاردن لتفجير اودى بحياة (17) قتيلا سنة 2003. كذلك في سنة 2005 اعلن تنظيم القاعدة مسوؤليته عن اختطاف وقتل اثنين من الدبلوماسيين الجزائريين في السفارة الجزائرية بحي المنصور. وكانت الامارات جمدت عمل سفارتها سنة 2006 على اثر اختطاف القنصل ناجي العلي الذي اطلق سراحه بعد اسبوعين من اختطافه بحي المنصور في بغداد ايضا. فضلا عن محاولة اختطاف سفير البحرين في بغداد.

خامسا :- مطالبة اعضاء في البرلمان العراقي وبشكل علني طرد العرب من العراق.

وكل ما ذكر ما هي الا محاولات لوضع العصي في عجلة احتفاظ العراق بهويته العربية.

لم تعد لمخاوف النظام الإقليمي العربي الثلاث المتعلقة بقضايا التقسيم والحرب الاهلية والإحتلال واستمراره الاولوية المطلوبة، لتكون القضية الاساسية في تلك المرحلة هي العملية السياسية في العراق، وهذا ما تأكد في تصريح رئيس بعثة جامعة الدول العربية إلى العراق مختار لماني حين حدد أسس عمل الجامعة في العراق بالحفاظ على التراب العراقي وانجاح العملية السياسية عبر الوصول لقناعات مشتركة بإستحالة حكم العراق من طرف واحد، بالاضافة إلى ضمان تواصل العراق مع محيطه العربي.

تحدث الاردن والدول العربية المجاورة للعراق عن عراق عربي بظلال اسلامية بعيدا عن العرقية والمذهبية، وحثت هذه الدول العراقيين على المشاركة في انتخابات كانون الثاني 2005 لصالح عراق ذي ولاء عربي، خاصة بعد ان صرح بدخول اكثر من مليون مرتزق من إيران للعراق بهدف التصويت في الانتخابات.

لم تختلف مواقف دول مجلس التعاون من العراق كثيرا عن مواقف الدول العربية الاخرى، إذ انه تأكد الانتماء العربي للعراق، وتحدث المجلس عن وضع جدول زمني لنقل الحكم والسلطة إلى العراقيين، وجاء ذلك بعد زيارة الرئيس جلال الطالباني اول رئيس لمجلس الحكم إلى الكويت للإعتذار عما ارتكبه النظام السابق، كما انه اكد على ضرورة عودة العراق عضوا فاعلا إلى محيطه العربي والدولي والعيش بسلام مع جيرانه. ويمكن تفسير ذلك بحالة عدم الثقة التي خلفتها واقعة دخول الكويت لدى الدول الخليجية، وهو ما يطرح تحديا امام الحكومة العراقية كي تبدد حال الشك وتعيد الثقة بينها وبين الدول الخليجية، ولعل هذا ما يفسر كون القضية الثانية بعد قضية الجزر الاماراتية في البيانات الختامية لقمم

المجلس، باستثناء قمة الكويت في كانون الاول/ديسمبر 2003، التي كانت قضية العراق فيها القضية الاولى على جدول اعمالها (رجب، 2010، ص180).

هناك عدة عوامل حالت دون انفتاح متبادل بين دول مجلس التعاون والعراق، يرقى إلى مستوى الانضمام إلى هذا التنظيم العربي الفرعي، منها حالة عدم الثقة التي خلفها دخول الكويت، والوضع الامني غير المستقر في العراق، وطبيعة النظام السياسي العراقي المختلفة عن نظم دول المجلس، لاسيما لجهة سماحه بوجود حياة حزبية، وتلك عوامل مشتركة بين العراق واليمن ايضا.

انعكست المواقف السابقة المختلفة في طبيعة تعاملها مع العراق على مسألة اقامة علاقات دبلوماسية مع بغداد، اذ أرسلت بعثات دبلوماسية من كل من لبنان واليمن والمغرب وتونس والاردن والسودان ومصر والجامعة العربية، وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، اعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم في زيارته الاولى للعراق بعد الإحتلال استئناف العلاقات الدبلوماسية مع بغداد، وذلك بعد ان كانت دمشق قد رهنت تلك الخطوة بإنسحاب القوات الامريكية من العراق (رجب، 2010، ص177).

ولم تنجح المملكة العربية السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الضغوط الامريكية، وبسبب عدم استقرار الاوضاع الامنية في العراق لإيفاد بعثاتها الدبلوماسية إلى بغداد، ولم تحصل واشنطن إلا على وعد سعودي ببحث مسألة ارسال بعثة إلى العراق (الواشنطن بوست، 2007)، كما ان دولا سحبت تمثيلها الدبلوماسي او خفضته بعد حادثة اختفاء السفير المصري في بغداد وقتله.

كما دعت ايضا مقررات قمة الخرطوم الدول العربية إلى ايفاد بعثاتها الدبلوماسية إلى العراق بأسرع وقت ممكن، وطالبت الحكومة العراقية بتوفير ما يلزم من الحماية للبعثات، وشجعت على القيام بمبادرات عربية سياسية وشعبية كزيارات التواصل العربية مع العراق (قرار 340، 29 آذار/مارس 2006)، وتكرر ايضا ذلك في مقررات قمة الرياض، في حين لم يشر بيان قمة الجزائر

إلى ذلك من قريب او بعيد (جامعة الدول العربية، 2006، ص123، قرار 375).

ان العراق يمثل البوابة الشرقية للوطن العربي، ونزع هويته العربية عنه يمثل سقوطا لهذه البوابة، ومن ثم يكون الوطن العربي ساحة مفتوحة للاطماع الإقليمية والدولية. وهذا ما اثبتته الاحداث في التاريخ عندما كان العراق مصدا بوجه الغزوات الاجنبية للوطن العربي من هذه البوابة. وفي الوقت نفسه يمثل العراق عمقا استراتيجيا لدول المشرق العربي، كما كان حتى وقت قريب ستارا حديديا لدول الخليج العربي تجاه محاولات الهيمنة والنفوذ الايراني وعطل مبدا تصدير الثورة الايرانية للمنطقة، وهذه حقائق يجب ان لا تغفل. وهذا ليس دفاعا عن احد، وانما هو دفاع عن العراق.

ومن الضروري ذكر اهم قرارات القمم العربية التي عقدت بعد الإحتلال الامريكي للعراق في فترات الغياب العربي عن العراق، لتبيان رسمي لمرحلة التكيف السلبي للنظام العربي مع حالة العراق، ولتقييم ما ورد فيها من بنود تتعلق بالعراق المحتل امريكيا:

قمة تونس 2004م:

لقد اولت قمة تونس اهمية خاصة للملف العراقي حيث تضمنت مجموعة من التوصيات اهمها:

1. التأكيد على وحدة العراق واحترام استقلاله وسيادته والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية، والتزامهم بمساعدة الشعب العراقي للوقوف في وجه كل المحاولات الرامية إلى زرع بذور الفتنة والفرقة، وتقديم كافة المساعدات اللازمة له في كافة المجالات السياسية والاقتصادية.
2. إدانة الجرائم والممارسات اللاانسانية واللااخلاقية التي ارتكبها جنود الإحتلال ضد المعتقلين العراقيين في السجون والمعتقلات، كما ادانوا الاستخدام المفرط للقوة مؤكدين ادانتهم للتفجيرات الارهابية التي تودي بحياة مئات الابرياء من الشعب العراقي.

3. دعوة مجلس الامن الى اتخاذ اجراءات مهمة لإنهاء الإحتلال وانسحاب قوات الإحتلال من العراق، ومساعدة الشعب العراقي على استعادة سيادته كاملة على ارضه، مؤكدين ضرورة اضطلاع الامم المتحدة بدور مركزي وفعال في العملية السياسية وبناء مؤسسات الدولة.

قمة الجزائر 2005م:

اكدت القمة في ابرز مقرراتها على الآتي:

1. ضرورة حماية وحدة الاراضي العراقية وتنفيذ قرار الامم المتحدة رقم (1546) القاضي بتمكين العراق من استعادة سيادته.
2. رفض ممارسات الإحتلال منذ بدايته بتفكيك الدولة ومؤسساتها.
3. الحوار الديمقراطي للقوى الوطنية المناهضة للإحتلال وصولا لوحدة الموقف والعمل المشترك بما يفضي إلى تأسيس جبهة وطنية للنضال من اجل التحرير.
4. رفض إعتراف جامعة الدول العربية وبعض الدول فيها بمجلس الحكم الانتقالي بإعتباره حكومة نصبها الإحتلال.
5. الدعوة إلى مد جسور التواصل مع القوى المناهضة والمقاومة للإحتلال.

قمة الخرطوم 2006م:

لقد كان لقضية العراق حضور كبير في اهتمامات هذه القمة، حيث قام مجلس الجامعة العربية بتشكيل لجنة وزارية خاصة بالعراق، والتي ناقشت خلال اجتماعها التطورات والمستجدات على الساحة السياسية والامنية بالعراق، في إطار جهودها لإعداد استراتيجية عربية لمساعدة العراق سياسيا وفي مجال الاعمار (جامعة الدول العربية، 2006).

قمة الرياض 2007م:

لقد ركزت هذه القمة فيما يتعلق بالأزمة العراقية على ما يلي:

1. احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية والإسلامية، ورفض دعاوى تقسيمه، مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتأكيد احترام الشعب العراقي.
2. مواجهة التغييرات الطائفية والعمل على إزالتها نهائيا، ونبذ الفئات التي تسعى لإشعال هذه الفتنة والتصدي لها.
3. مراجعة قانون هيئة اجتثاث البعث بما يعزز جهود المصالحة الوطنية، والتأكيد على المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد.
4. الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقي كافة، وتسريع بناء وتأهيل القوات العسكرية والامنية العراقية على اسس وطنية ومهنية، وصولا إلى خروج القوات الأجنبية كافة من العراق.
5. التأكيد على أهمية قيام دول الجوار للعراق بدور فاعل لمساعدته على تعزيز الامن والاستقرار، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والتصدي للأرهاب.
6. الترحيب بقرار الامين العام لجامعة الدول العربية لمواصلة عمل بعثة جامعة الدول العربية في العراق.
7. دعوة الدول العربية التي لم تسدد مساهماتها في تغطية النفقات الخاصة بفتح بعثة جامعة الدول العربية في العراق، إلى الاسراع في القيام بذلك وتقديم الشكر للدول التي قامت بتسديدها.

وبعد استعراض القمم العربية ذات الصلة بالملف العراقي لابد من الاشارة إلى مجموعة من الملاحظات حول ذلك (اللصاصمة، 2008، ص85).

1. ان الموقف العربي من الازمة كان ضعيفا وسلبيا وفي مجمله يغلب عليه منطق إبراء الذمم أمام الرأي العام العربي، دون الخروج بآليات سياسية فعالة تضمن التأثير المباشر في مجريات الامور في الاتجاه الذي يحافظ على الشأن العربي ككل والدولة العراقية، فكانت غالبية القرارات تنحصر بين الادانة والشجب والتوصيات النظرية.

2. ان مجمل القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية لم تمثل الحد الأدنى لأحتياجات العراق وتوقعاته من الدول العربية، وهو ما عبر عنه البيان الصادر عن وزارة الخارجية العراقية عقب انتهاء أعمال قمة الخرطوم عام 2006، والتي أسست الاجراءات والآليات لتفعيل الدور العربي لمساعدة العراق.

3. ولابد من الاشارة إلى الدور الخارجي الذي يَحِد من قدرة مؤتمرات القمة على اتخاذ مواقف اكثر فعالية في الملف العراقي، والمتمثل بتدويل الازمة وضلوع الولايات المتحدة الامريكية فيها بشكل مباشر، وهو ما يرتبط بطبيعة المصالح الامريكية في المنطقة والتي تدفع الازمة بإتجاه في غير صالح العراق والعرب، ومن هنا فإن الإدارة تعمل على ممارسة ضغوطها على مؤتمرات القمة لإفشالها او لتهميش مخرجاتها بما لا يهدد مصالحها في المنطقة ويقوض رؤيتها لكيفية ادارة الملف العراقي.

ومن هنا وعند النظر إلى فاعلية مؤتمرات القمة العربية تجاه التعامل مع الازمة العراقية وبنظرة موضوعية، فإنه لا يمكن وصف نتائجها بالواقعية والفعلية الا بالهامشية وبالتالي السلبية، حيث لم تعتمد على القرارات والسياسات العملية التي تخدم العمل العربي المشترك وتتعامل بإيجابية مع المتغيرات الدولية المؤثرة سلبا على المصالح والقضايا العربية، وبالطبع فهناك قيود على فعالية مخرجات مؤتمرات القمة العربية بعضها يتصل بالواقع العربي ذاته، بينما يرتبط البعض الآخر بالظروف الإقليمية والدولية المحيطة بالنظام العربي.

تُحصر دوافع نشوء مرحلة التكيف السلبي وما رافقها من انكماش للفاعلية العربية تجاه العراق في الآتي:

1- لقد ادى الغزو الامريكي للعراق الى حالة عدم استقرار شامل في المنطقة، واستطاعت التنظيمات المسلحة جذب اعداد من المتطوعين للقتال ضد القوات الامريكية في العراق، ونشطت القاعدة عملياتها شبه العسكرية في عدد كبير من الدول العربية منها على وجه الخصوص المملكة العربية السعودية والكويت

وسلطنة عمان والاردن، وتخشى هذه المجموعة من الدول العربية من توطن تنظيمات مسلحة او ما شابهها في العراق، مما يشكل قلقا مستمرا لدول المنطقة ومصالحها. ان هذه المجموعة من الدول تخشى من استمرار الفوضى وعدم الاستقرار الامني في العراق لكي لا يتم تصدير هذه الحالة اليها.

2- ان الدول العربية من هذه المجموعة خَشيت من المشروع الامريكي على وفق ما ادعى به من جعل العراق نموذجا للديمقراطية والاصلاح، لان هذه الدول رأت فيه نموذجا (للعولمة والتغريب) وسيكون له انعكاساتُه على تركيبة وبنية هذه المجتمعات، ولم تخفِ الادارة الامريكية (ادارة بوش) مطالبها وشروطها على هذه الدول لاجراء اصلاحات سياسية واجتماعية داخلها بعد غزو العراق قبل ان تغرق في المستنقع العراقي، لذلك فإن تجربة الإحتلال في العراق ربما افادت بعض النظم العربية لتؤخر عملية الاصلاح والدمقرطة على الطريقة الامريكية (احمد، 2010، ص206).

3- هناك خشية لدى دول هذه المجموعة من احتمالات تقسيم العراق الى دويلات عدة. وبالاضافة الى هذه الدول هناك تركيا التي لها علاقة مباشرة بالوضع في العراق، فهذه لا تخفي مشاعرها تجاه احتمالات قيام دولة كردية في الشمال لاسباب باتت معروفة. كذلك خشيت الدول العربية من دويلة شيعية في الجنوب تشكل جزءا من الهلال الشيعي الممتد من ايران وعبر هذه الدويلة الى دول الخليج العربي والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ذات الاغلبية الشيعية وصولا الى لبنان، لذلك فان هذه الدول تقلق من مشروع الفيدرالية المقترح للعراق وهو ما عبر عنه العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني حينها عندما قال: "اخشى ان يكون اعتماد الفيدرالية طريقا للتقسيم، خاصة اذا ما بنيت على اسس طائفية وقومية" (الجلاهمة، 2003).

4- هناك خشية وبالاخص من المملكة العربية السعودية من تصور مفاده، احتمال سعي الولايات المتحدة الى تقسيم المملكة مستقبلا، اذ تستخدم الولايات المتحدة وسيلة التهديد بالتقسيم او بالابتزاز السياسي، او لتحقيق ذلك واقعا على الارض في ظل ظروف مستقبلية وبحجة من الحجج، وهذا يعود الى اتجاه كان يتنامى

بسرعة لدى اليمين المتطرف في الادارة الامريكية منذ احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001، مفاده ان السعودية هي بؤرة التطرف والارهاب وهي الاكثر اشتعالا او المرشحة للاشتعال في وجه الولايات المتحدة والغرب (احمد سيد، 2008، ص85).

هذا واذا كانت هذه الاسباب او الكوابح التي اعاقت تعامل هذه المجموعة العربية من الدول مع العراق بعد 2003، فان سوريا ومعها ايران وما لهما من شأن كبير بالحالة العراقية وانعكاساتها على الوضع العربي، موقفهما يختلف كليا عن موقف المجموعة الاولى، لاسباب لا مجال لذكرها هنا، ولكن بعضا منها: نظرتهما المختلفة لمعالجة مشاكل المنطقة لاسيما خطاب ايران التصعيدي تحديدا. الا ان موقف هاتين الدولتين هو موقف مشترك مع موقف تلك المجموعة من الدول العربية وهو الموقف الرافض للحرب، فسوريا وايران رفضتا الحرب ايضا بعلّة ان هذه الحرب ودخول القوات الامريكية يجعلان هذه القوات اكثر قربا من اراضيهما، لذلك كان مخطط الغزو الامريكي للعراق يشكل خطرا على هاتين الدولتين، لكن بما ان الحرب وقعت فعلا وسقط النظام في العراق، واصبحت القوات الامريكية داخل العراق، بل واصبحت قوات الشيطان الاكبر الذي تسميه ايران تطوقها من كل جانب، فإن القوات الامريكية اصبحت على حدود ايران الغربية من العراق بعد ان احاطتها من الجنوب من خلال القواعد الامريكية في دول الخليج العربية، اضافة الى اساطيلها المتواجدة في الخليج العربي، كذلك وجود القوات الامريكية في الشمال منها في بعض الجمهوريات الاسلامية لاسيا الوسطى ودول القوقاز والى الشرق منها وجود القوات الامريكية في افغانستان.

3-2-2-2 مرحلة التكيف الإيجابي 2008-2010:

بعد الإحتلال الامريكي للعراق كانت الولايات المتحدة الامريكية هي صاحبة القرار الفعلي في العراق، ولم تُرد للدول الاخرى ومنها العربية أي نفوذ وتاثير فيه، سوى ما يتعلق بالاعتراف والدعم والاسناد، بغية اعادة تشكيل الدولة

والمجتمع العراقي على وفق ما تراه انسجاما مع اهدافها ومصالحها. ولكن بعد النكسات والخسائر التي منيت بها القوات الامريكية على يد المقاومة العراقية، واتساع الإرهاب والنفوذ والتدخل الايراني فيه، اعادت رسم وصياغة استراتيجيتها في هذا البلد، خاصة ان فشلها السياسي والعسكري في العراق قد غير من خريطة القوى السياسية داخل المنظومة السياسية للولايات المتحدة في ظل ادارة الرئيس بوش، حيث اصبح للديمقراطيين الاغلبية في الكونغرس الامريكي بعد الانتخابات النصفية 2006، تمهيدا لوصول الديمقراطي باراك اوباما إلى سدة الحكم في البيت الابيض.

من هنا أعدت الاستراتيجية الامريكية الجديدة تجاه العراق والتي اطلقها الرئيس بوش في 10 كانون الثاني/يناير سنة 2007، والتي تمثلت بزيادة عديد القوات الامريكية في العراق، وما رافقها من تطبيق خطة فرض القانون في بغداد وصولة الفرسان في البصرة، وكذلك كان من شأن إنجاح هذه الاستراتيجية الجديدة هو استخدام الآلة السياسية الخارجية الامريكية، وتحويلها تجاه الدول العربية لاعادة نشاطها الدبلوماسي في العراق. ومن ثم تلقت الدول العربية الضوء الاخضر لاعادة تمثيلها الدبلوماسي في العراق، وهذا بدون ريب تلازم مع ما توافر من عوامل ساعدت على هذه العودة.

لقد شهد العراق في الربع الاخير من عام 2008 بعض الانفتاح العربي الملحوظ وبخطوات متتالية، شملت إعادة افتتاح الجامعة العربية لمكتبها في بغداد وتسلم مبعوثها لمهام عمله رسميا، بالتزامن مع إعادة بعض الدول العربية افتتاح سفارتها في بغداد، سوريا والامارات والبحرين والاردن، وإعلان مصر إعادة فتح سفارتها بعد زيارة وزير خارجيتها احمد ابو الغيط لبغداد، وتعكس هذه الأجراءات تطورا ملموسا ومهما في المواقف الإقليمية العربية من العراق، خاصة في المرحلة الانتقالية التي قد تنسحب القوات الامريكية بموجب الإتفاقية الامنية التي تنص على ان موعد الإنسحاب يكون نهاية عام 2011.

وعليه فقد تجسدت ملامح هذه المرحلة بالمواقف المـعلنة من الدول العربية التي دعت فيها الى (فرحان، 2008، ص32):

1. الحفاظ على وحدة العراق الجيو-بوليتكية بوصفها ضرورة أمنية واستراتيجية فضلاً عن ضروراتها الوطنية، أنطلاقاً من حقيقة التداخل الأجتماعي والديني والأقتصادي للعراق مع دول الجوار، وبالتالي فأن تهديد أمن العراق واستقراره هو تهديد للأمن والأستقرار الإقليمي، من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع أقرار السيادة التي ضمنتها كل المواثيق الدولية.
2. عودة العراق للصف العربي واداء دوره القومي هما حاجة عربية فضلاً عن كونهما ضرورة عراقية، وان هذا الواقع يضع على عاتق الأقطار العربية مهمة أساسية، وهي المبادرة بالسعي لجعل العراق مستقراً وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين كل دول الجوار الإقليمي.
3. الأمن الإقليمي: وفقاً لمكونات الأمن الإقليمي فإن العراق يشكل أحد أهم مرتكزات هذا الأمن، بل يصبح بذاته عامل التوازن الضروري، وبدونه أو ضعفه تشهد البيئة الإقليمية اختلالا بمعادلة الأمن العربي والإقليمي، حيث يشكل غياب الدور العراقي الآن بفعل الإحتلال وسياسة عدم أستقرار العراق أول نتائجه السلبية على الأمن الإقليمي، ودلالاته هي هيمنة بعض أقطار الجوار على الساحة العراقية وكذلك ما أفرزته مسيرة التسوية السياسية للقضية الفلسطينية لصالح أسرائيل.

يمكن اجمالا تأشير التحرك العربي الرسمي والدبلوماسي تجاه العراق بشكل جدي، تحريك الجمود الذي تميزت به العلاقة الرسمية العربية مع العراق وذلك انطلاقا من القمة العربية في الرياض والتي انعقدت بتاريخ 28-29 اذار/مارس 2007، حيث خص البيان الختامي للمؤتمر قرارات عديدة للحالة في العراق، كانت مبعث ارتياح للسلطة السياسية في العراق، كما فتحت الباب امام عودة النشاط الدبلوماسي العربي للعمل في العراق، وهذا ما جاء بالذات في القرار رقم 4 للبيان الختامي للمؤتمر حيث جاء ليلزم الاعضاء بوضع الفقرة (7) من قرار قمة الخرطوم رقم 2006/340 موضع التنفيذ والاستجابة الفورية لمطالب العراق في اعادة فتح البعثات الدبلوماسية العربية (جامعة الدول العربية، 2006، ص1-2).

ومن الضروري الاشارة هنا الى ان قرارات القمة العربية هذه وبالذات فيما يخص العراق جاءت دقيقة ومعتدلة وفيها الكثير من الحصانة والحنكة السياسية، وليس فيها ما يحابي هذا الطرف على ذاك من الاطراف او القوى السياسية العراقية الاخرى، كما أشرنا إلى قرارت قمة الرياض في مرحلة التكيف السلبي ضمن فقرة قرارات القمم العربية (احمد سيد، 2008، ص85).

ورغم هذه القرارات فإن الدول العربية لم تبادر الى فتح سفاراتها في العراق، وبعد مضي اكثر من سنة عليها، الى ان جاء اجتماع وزراء خارجية الدول 6+2 وهي دول مجلس التعاون الخليجي زائدا مصر والاردن والذي عقد في البحرين بنهاية شهر نيسان/ابريل 2008، فحضره العراق لاول مرة واصبح عضوا فيه، وضغطت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة كونداليزا رايس على الدول المشاركة في هذا الاجتماع لاتخاذ خطوات اساسية في تقريب العلاقات العراقية-العربية، واعادة فتح هذه الدول لبعثاتها الدبلوماسية في بغداد، حيث كان موضوع التمثيل الدبلوماسي من المواضيع الاساسية في هذا الاجتماع.

وعقب هذا الاجتماع عقد في الكويت مؤتمر دول الجوار العراقي في22 - 23 نيسان/ابريل 2008، حضرته 23 دولة بما فيها الولايات المتحدة ممثلة بوزيرة الخارجية كونداليزا رايس ايضا، وقد حضر هذا المؤتمر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وطالب في كلمة بهذا المؤتمر الدول العربية بفتح سفاراتها في بغداد قائلا: "من الصعب علينا ان نجد تفسيرا لعدم استئناف التبادل الدبلوماسي مع العراق وهي بادرة كنا نتوقعها منذ وقت ولم تتحقق حتى الان، مع ان دولا اجنبية عدة احتفظت ببعثاتها الدبلوماسية في بغداد ولم تتذرع بالاعتبارات الامنية".

تكرست هذه الرغبة اكثر مع إحراج الجانب الإيراني المتواصل لحكومة المالكي، والذي كانت من مظاهره إحتلال القوات الإيرانية لحقل الفكة النفطي داخل الأراضي العراقية؛ حيث بدأت الحكومة العراقية تحث العرب على تعزيز حضورهم لموازنة الدور الإيراني داخل العراق، وكان وزير الخارجية العراقي، هوشيار زيباري، صريحاً جداً في هذا الصدد ودعا إلى حضور مصري قوي في

العراق لـ "خلق حالة من التوازن". كما دعا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في بيان صدر عن مكتبه في الشهر نفسه إلى زيادة الحضور العربي في العراق في جميع المجالات، وألا يبتعد العرب عن العراق؛ لأنه عضو مؤسس للجامعة العربية ويقوم بدور فاعل في محيطه الإقليمي والدولي، مبيناً أن العراق تجاوز الخطر وخرج من العزلة الدولية التي كان يعانيها بسبب سياسات النظام السابق، مشيراً إلى أن هناك أجندات إقليمية تريد تحويل العراق إلى ساحة للصراع، لكن الشعب العراقي وقواه الوطنية المخلصة سيواجهون هذه الأجندات ويفشلونها .

وعلى الجانب العربي، قامت جامعة الدول العربية مطلع عام 2010 بإرسال مبعوثها الجديد إلى بغداد، ناجي أحمد شلقم، الذي تسلم مهام عمله هناك بعد استقالة مبعوثها السابق في بداية العام الماضي 2009، لاستكمال جهود الجامعة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتقديم الدعم للعراقيين في مختلف المجالات. كما قامت القاهرة بتعيين سفير جديد لها لدى العراق في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 خلفاً للسفير إيهاب الشريف الذي تم اختطافه وقتله ببغداد في يوليو/تموز 2005.

بعد ذلك بدأت زيارات المسؤولين العرب الى بغداد في محاولة منهم لاعادة تنشيط العلاقات مع العراق واهمها:

1. زيارة الشيخ عبد الله بن زايد ال نهيان للعراق بتاريخ 5 حزيران/يونيو 2008، وهي تعد الزيارة الاولى لمسؤول خليجي بعد عام 2003. وفي مؤتمر صحفي مشترك مع وزير خارجية العراق هوشيار زيباري اعترف الشيخ عبد الله بن زايد بتأخر الرد العربي عن مساعدة العراق وقال: "نحن مقصرون تجاه العراق وحان الوقت لتعويضه عن ما فاته ولابد من تضافر الجهد لمساعدة العراقيين"، في حين صرح هوشيار زيباري وزير خارجية العراق: "هذا تطور مهم ويؤشر بانفتاح عربي على العراق بعد فترة من الترقب والتريث والانتظار" (العريبي، 2008).

وبعد هذه الزيارة قررت دولة الامارات العربية المتحدة الغاء جميع الديون المستحقة على العراق والتي تقدر مابين 4 الى 7 مليارات دولارا والتي تشمل الفوائد المترتبة عليها، كما قررت تعيين سفيرها في الهند السيد عبد الله ابراهيم الشحي سفيرا لها في العراق، وجاءت هذه القرارات لدى استقبال رئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والوفد المرافق له في يونيو/تموز 2008، واوضح خليفة "ان قرار دولة الامارات الغاء ديونها المترتبة على العراق هو تعبير عن الاخوة والتضامن بين البلدين، ومساعدة الحكومة العراقية لتنفيذ خطط ومشروعات اعادة الاعمار وتأهيل المؤسسات والمرافق المختلفة في العراق".

2. قيام العاهل الاردني عبد الله الثاني بزيارة بغداد في 11 آب/اغسطس 2008، وهي اول زيارة لزعيم عربي ويعلن دعمه لحكومة بغداد ببسط الامن واعادة الاعمار.

وكانت الخارجية الاردنية قررت ايفاد سفير جديد لها الى العراق بعد خمس سنوات من خروج بعثتها الدبلوماسية عقب تفجير انتحاري استهدف مقر سفارتها كما ذكرنا، وسبق للمالكي رئيس الوزراء العراقي زيارة العاصمة الاردنية عمان في 12 تموز/يوليو 2008.

3. قيام السيد فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني بزيارة بغداد في 20 آب/اغسطس 2008، وهي الاولى لرئيس حكومة لبنانية منذ 1991، والاولى لمسؤول لبناني رفيع المستوى بعد سنة 2003، وضم الوفد وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ، وتناولت الزيارة بحث العلاقات السياسية الاقتصادية.

4. زيارة السيد احمد ابو الغيط وزير الخارجية المصري للعراق بتاريخ 5 تشرين الاول/اكتوبر 2008، وهي اول زيارة لوزير خارجية مصري منذ سنة 1990.

5. قيام وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن احمد ال خليفة بزيارة العراق بتاريخ 16 تشرين الاول/اكتوبر 2008، وهي الزيارة الثانية لمسؤول خليجي للعراق، وتاتي بعد يومين من وصول السفير البحريني السيد صلاح علي المالكي الى بغداد. وفي زيارته قال: "لا عذر لاي مسؤول عربي من عدم زيارة العراق، خصوصا بعد النجاحات السياسية الامنية والتطورات الايجابية التي تشهدها الساحة العراقية، مجددا دعم بلاده للحكومة العراقية والوقوف الى جانبها في جهودها من اجل تحقيق الامن والاستقرار والازدهار في العراق".
6. زيارة وكيل وزراء الخارجية الكويتي السيد خالد الجار الله في بداية شباط/فبراير 2009، وكان من المقرر قيام رئيس الوزراء الكويتي بزيارة العراق، الا انها تأجلت بسبب رحلة الرئيس العراقي جلال الطالباني للعلاج، رغم حرص رئيس مجلس الوزراء الكويتي على مقابلته.
7. ومن الجدير بالذكر ان السيد وليد المعلم وزير الخارجية السوري قام بزيارة الى بغداد في 19 تشرين الثاني/نوفمبر من سنة 2006، وتم الاعلان اثر هذه الزيارة عن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وسوريا، بعد قطيعة بدأت مع إندلاع الحرب العراقية-الايرانية عام 1980، لكن في سنة 2001 وفي 19مايو/ايار فتحت سوريا مكتبا لمصالحها في بغداد بعد سنة من افتتاح ممثلية عراقية على المستوى نفسه في دمشق.

لقد شهد النصف الثاني من سنة 2008 تعيين ووصول بعض السفراء العرب الى بغداد وتسلمهم لمهامهم، فالامارات العربية المتحدة عينت سفيرها الشيخ عبد الله ابراهيم عبد الله الشحي ومملكة البحرين عينت سفيرها السيد صلاح علي حسن المالكي والكويت سفيرها الفريق علي المؤمن رئيس هيئة الاركان الكويتي السابق، والمملكة الاردنية سفيرها السيد نايف فنطول الزيدان، والجمهورية العربية السورية السيد نواف عبود الشيخ فارس. وقام السيد جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق بتسلم اوراق اعتماد السفراء البحريني والسوري

والاردني بتاريخ 16 اكتوبر/تشرين الاول 2008 والكويتي بتاريخ 22 من الشهر نفسه.

هذا ولم يكن لغاية منتصف سنة 2008 اي سفير عربي في بغداد على الرغم من وجود سفارات عربية في بغداد، وهي سفارات سورية وفلسطين واليمن ولبنان وتونس، ولكن تمثيلها كان على مستوى القائم بالاعمال ولا يوجد اي سفير عربي لغاية هذه الفترة.

يرى بعض الكتّاب وبعد ما ذُكِر من نشاط سياسي ودبلوماسي عربي، ان هذا الحراك له اسبابه التالية (احمد حميد، 2008، ص88):

1. ادرك بعض القادة العرب في وقت متأخر مدى خطورة الاوضاع في العراق، ويعتقد ان هذا الادراك جاء بعد ان شعر هؤلاء القادة بان المشكلة العراقية ستكون لها تداعياتها الكبيرة على بلادانهم، فلا بد من التحرك تجاه العراق، فاجتهدوا في قمة الرياض لايجاد حل ذلك.
2. ممارسة ضغط مسؤولي في الادارة الامريكية السابقة وفي مقدمتهم الرئيس بوش الابن، للمطالبة في اكثر من مناسبة باعادة تمثيل العرب الدبلوماسي في بغداد كنوع من التاكيد على نجاح خطتهم الاستراتيجية التي اتبعت في العراق سنة 2007 من خلال نشر قوات اضافية كما ذكرنا.
3. صدور تصريحات لمسؤولين عراقيين عن تدخل ايراني في الشان العراقي ومحاولات الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي للحد من هذا التدخل، مما ادخل بعض الطمأنينة الى الدول العربية، من ان هذه الحكومة ليست ايرانية كما كان يخالونها القادة العرب.
4. التحسن الامني الذي شهده العراق بعد سنة 2007، شجع الدول العربية على دراسة اعادة سفرائها الى العراق.
5. الحملة التي قامت بها الحكومة العراقية ضد المليشيات الطائفية سواء في بغداد او محافظات العراق الاخرى كالبصرة وميسان ما اعطت ايحاءا للعرب، بأنها حكومة غير طائفية.

6. اصرار الحكومة العراقية في مفاوضاتها مع الادارة الامريكية على جدولة الانسحاب الامريكي من العراق. اسفر عنه الاتفاقية الامريكية – العراقية وكان مبعث ارتياح للدول العربية.

من خلال ما تقدم يتضح أن الموقف العربي من العراق لا تحدده مؤتمرات القمة ولا الجامعة العربية، بل تشكله في جزء منه (الموقف العربي) العلاقة بين الولايات المتحدة وكل دولة عربية بمفردها، ولذلك نرى شكل ومضمون هذه العلاقة يتغيران بسرعة كبيرة بحسب قوة الضغط الأميركي الذي يصل حد التهديد، مما لا تقوى عليه حكومات عربية عديدة.

الملاحظ ان علاقات العراق مع الدول العربية دشنتها دولة عربية لم تكن لها خلافات جذرية حقيقية مع بغداد، بل إن بعضها كان من الدول المتعاطفة مع العراق حتى في أوج حرب الخليج الثانية 1991، ونعني هنا تحديداً الأردن، إضافة إلى بعض الدول التي لم يكن من وجه للخلاف بينها وبين العراق إلا في اعتدائها على أراضي وسيادة دولة عربية مجاورة، ومن أبرز هذه الدول مصر. وهو ما يمكن أن ينطبق أيضاً على الإمارات والبحرين، فرغم كونهما دولتين خليجيتين فإن موقفهما من العراق يعد – خاصة في السنوات الأخيرة – من أكثر المواقف تعاطفاً مع العراق وتحديداً الشعب العراقي، الأمر الذي أوضح بجلاء أن خلافهما مع العراق كان تحديداً بسبب واقعة بعينها – هي دخول الكويت – بل بعبارة أكثر تحديداً: ليس لدخول الكويت بحد ذاته؛ وإنما تخشيا لما قد يحدث معهما بعد الكويت (فرحان، 2008، ص26).

لكن مسار العلاقات العربية-العراقية لم يكن إيجابياً على طول الخط. فقد شهدت علاقات العراق ببعض الدول العربية ولاسيما سورية والمملكة العربية السعودية توترات عدة. فقد وجهت الحكومة العراقية انتقادات قوية ومتكررة لدمشق تتهمها بالوقوف خلف التفجيرات الإرهابية التي تستهدف العراق وإيواء بعض المعارضين البعثيين الضالعين في هذه التفجيرات، وقد أوجدت هذه الاتهامات فجوة مصطنعة في العلاقات السورية-العراقية، أرجعتها إلى ما دون الصفر، وربما تعمدته بعض الجهات، فبعض التحليلات السياسية لم تستبعد ضلوع

إيران في هذه التفجيرات لخشيتها من تطوير التقارب العراقي- السوري على حساب نفوذها.

كما تشهد العلاقات العراقية-السعودية بعض التوترات بين فترة وأخرى تعكسها تصريحات بعض المسؤولين في الحكومة العراقية، والتي تتهم المملكة دون أدلة واضحة على مواقف سلبية تجاه العراق، كاتهامها بأنها تحاول تقويض الأمن في الساحة العراقية عن طريق تحريض المسلحين ودعمهم.

ومع الاعتراف بحقيقة استمرار وجود بعض العقبات التي يمكن أن تحد من الفاعلية المطلوبة للدور العربي على الساحة العراقية، أهمها استمرار النفوذ الإيراني القوي داخل العراق وحالة عدم الاستقرار الأمني التي يشهدها هذا البلد، فإن ذلك لا ينبغي أن يشكل مبرراً لعدم التحرك، خاصة بعد أن اتضح للجميع سلبيات هذا الغياب العربي عن العراق، بل ينبغي ابتكار الأساليب التي يمكن أن تساعد على تجاوز هذه العقبات، واستثمار الأجواء الإيجابية التي بدأت تظهر مؤخراً، وأهمها تزايد شعبية القوى الوطنية مقابل تراجع القوى الطائفية في العراق بعد إفلاس المشروع الطائفي في إدارة الدولة، وإدراك بعض القوى العراقية -وإن تأخر- لأهمية وجود قاعدة لأدوار عربية فعالة لمواجهة توسع النفوذ الإيراني المتضخم في العراق وما له من تداعيات.

الفصل الرابع

تداعيات الإحتلال الامريكي للعراق على النظام الإقليمي العربي

يثار العديد من التساؤلات بشأن احتلال العراق وكيفية تأثيره في النظام الإقليمي العربي، كما يثار حول قدرة النظام على تطوير آليات للتعامل مع تداعيات الإحتلال التي تؤثر بدرجة أو بأخرى في قدرته على الاستمرار كنظام إقليمي.

فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية نحو ان يكون العراق بإحتلاله نموذجا للإصلاح على الطريقة الأمريكية لكي تقتدي به دول المنطقة، ومن وجهة النظر الامريكية لمصلحتها، اصبحت عملية الاصلاح الشامل في الدول النامية امرا حتميا من اجل سلامة الامن القومي الامريكي، فالارهاب من وجهة نظر امريكية ولد في احضان الدول النامية او الدول الاكثر تخلفا، والتصدي للأرهاب يكمن في اصلاح مجتمعات هذه الدول سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، يرى كولن باول وزير الخارجية في عهد الرئيس بوش الابن، ان الحرب على الارهاب تحتاج إلى إعادة النظر في قضايا أخرى مثل: القضاء على الفقر، فالمجتمعات الفقيرة تفتقر إلى الحرية والحقوق السياسية والانسانية، كذلك يؤكد باول على ان الولايات المتحدة الامريكية لن تستطيع ان تكسب حربها ضد الارهاب الا اذا واجهت اسبابه الحقيقية والتي تكمن جذوره في الاسس الاجتماعية والسياسية التي تسببت في زيادة تخلف المجتمعات الفقيرة، فالولايات المتحدة الامريكية تدعي انها تضع على عاتقها ضرورة نشر مبادئ العدالة والمساواة، ولذلك يتعين على الادارة الأمريكية ان تقدم المساعدات للدول الفقيرة لكي تتغلب على اسباب فقرها وبالتالي يتم القضاء على جذور الارهاب (colin powel, 2006, p264).

وقد دفع هذا الوضع الكثير من الباحثين إلى الحديث عن إنهيار النظام العربي، خاصة إن واقعة الإحتلال جاءت قبل ان يتمكن النظام من معالجة تبعات غزو العراق للكويت، أي في وقت إتسم فيه بالضعف أو كان استمرار وجوده من الناحية الشكلية ممَثلا في الجامعة العربية، حتى ان رئيس إحدى الدول الخليجية

أخذ يتحدث عن "الحاجة لمبادرات جديدة لقيام تنظيم إقليمي جديد منسجم مع التنظيم العالمي"، وعادة ما تصدر هذه الاراء والتصريحات والتحليلات كلما تعرض النظام العربي لأزمة، حيث ظهر هذا الاتجاه بعد توقيع مصر معاهدة السلام مع اسرائيل وبعد دخول العراق للكويت.

يمكن إختيار ثلاثة مقومات اساسية مترابطة في النظام الإقليمي العربي تتحدد من خلالها قدرته على البقاء والاستمرار، يمت المقوم الاول إلى حدود النظام العربي التي باتت مستهدَفة نتيجة معاودة الطرح الامريكي للشرق اوسطية الهادفة إلى تمييع حدود النظام بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية، بينما يتعلق المقوم الثاني الذي يعتبر نتاجا للمقوم الاول واساسا للمقوم الثالث بالقيم مثل التحرر وحق تقرير المصير ومقاومة الإحتلال، وقد كشف احتلال العراق عن ثبات ورسوخ تلك القيم في النظام العربي على نحو سهل استهدافها بسياسات امريكية. في حين ينصرف المقوم الثالث إلى أمن النظام الإقليمي العربي الذي قد يتعرض لإعادة تعريفه في حال النجاح بإعادة رسم حدود النظام والزج بإيران ضمنها وكذلك اسرائيل في إطار شرق اوسطي حديث.

1-4 احتلال العراق وتداعياته على حدود النظام الإقليمي العربي:

يسر احتلال العراق على الولايات المتحدة تنفيذ الكثير من السياسات التي تهدف إلى إدماج وحدات النظام العربي في نظام شرق اوسطي تقع اسرائيل في القلب منه، وصاغت على اساس ذلك سياسة تسعى إلى إعداد الدول العربية للأندماج في النظام الشرق الأوسطي من خلال إحداث تغيير في النظم السياسية والاقتصادية والثقافية القائمة، على نحو يخلق قواسم مشتركة بينها وبين اسرائيل بما يسهل دمجها. وكذلك تهتم ذات السياسة بإعادة رسم خارطة العلاقات بين الدول العربية والعلاقات بينها وبين دول المحيط، خاصة إسرائيل وإيران بما يفرز في النهاية نظاما شرق اوسطيا يمتد من المغرب إلى اندونيسيا تتمتع فيه اسرائيل بتفوق عسكري يؤيد هيمنته على تحسن قدرات إيران العسكرية ويجعلها تعاني نوعا من العزلة، هي ومن تخاله حليف سياساتها من الدول العربية مثل سوريا

كمصدر تهديد للعرب واسرائيل، فضلا عن تمتع اسرائيل بتفوق نوعي على الدول العربية التي ستقيم معها علاقات حتى وان لم تتم تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي (رجب، 2010، ص134).

1-1-4 مشروع الشرق الاوسط الكبير:

بدأ مشروع الشرق الاوسط الكبير سريا كرد فعل لليمين الامريكي على الهزيمة في فيتنام مستهدفا فرض هيمنة امريكية مطلقة على العالم (فرجاني، 2003، ص11)، وعليه فان المتأمل في مدى اخلاص المشروع بإعتباره هادفا للأصلاح في النظام الإقليمي العربي كما سيذكر لاحقا، لسرعان ما يدرك ان هذا المشروع لا يعدو كونه تعبيرا واضحا شكلا ومضمونا عن ايديولوجية الائتلاف اليميني الحاكم في الولايات المتحدة، المتمثل بتيار المحافظين الجدد من الجمهوريين، والمعروف بتطرفه ونظرته الايديولوجية للقضايا المختلفة، والذي يهتم بالمصالح الاقتصادية العالمية التي تناقض العناصر اليمينية الامريكية التي تروج للميل للحروب وعسكرة السياسة الخارجية، وهذا نتاج بحقيقته من التقارب بين اليمينين، إذ كلاهما تجمعهما رؤية واحدة لأمريكا والعالم، فأمريكا في قناعتهم وطن استثنائي تاريخي لا بد ان يسود ويهيمن (احمد حسين، 2008، ص80).

في 2003/5/9 اعلن الرئيس بوش في خطاب له عن ان حكومته ستعمل على تحويل الشرق الاوسط إلى منطقة تربطها اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة خلال عشرة أعوام، لكن خطاب بوش كان اشمل من ذلك، إذ اعاد التذكير فيه بأساسيات استراتيجية الامن القومي الأمريكي، وكان بمثابة إعلان عن الشراكة الامريكية-الشرق اوسطية لتكون موضع تطبيق فيما بعد، واهمية الخطاب تنبع من جانبين: الاول انه جاء بعد احتلال العراق، والثاني انه جاء بعد الاعلان عن خطة طريق للتسوية الفلسطينية-الاسرائيلية (كيالي، 2003:أ، ص30).

جاء مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي جددت طرحه ادارة الرئيس السابق جورج بوش الابن في شباط/فبراير 2004 اي بعد قرابة عام من احتلال العراق، تتويجا لسلسلة من القضايا والمواقف الامريكية بنيت على خلفية الحرب

على الارهاب التي بدأتها الادارة الامريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، ولدى متابعة الخطابات السياسية الأمريكية بَدءَا من احتلال العراق وتغيير نظامه، وصولا إلى طرح شراكة دولية لقيام الشرق الاوسط الكبير، يتبين وبكل وضوح إن ادارة بوش أدخلت تغييرات نوعية وكبيرة على الاستراتيجية الامريكية إزاء المنطقة العربية، ويمكن ملاحظة تلك التغييرات في أبعاد عدة منها (كيالي، 2007، ص30-31):

1. تحول السياسة الامريكية من نهج تدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية إلى نهج التغيير الذي يعني تقويض الاستقرار.
2. التغيير المشار إليه اعلاه لم يعد يقتصر على التدخل بالوسائل الدبلوماسية او الضغوط والاغراءات السياسية والاقتصادية كما كان في عهد الرئيس الاسبق بيل كلينتون، وانما بات يشمل ايضا احتمال التدخل المباشر بالوسائل العسكرية بعد ان صارت الحرب الوقائية ركيزة اساسية من ركائز استراتيجية الامن القومي لإدارة بوش الابن.
3. لم تكتف الادارة الامريكية بالمطالبة بإصلاح الحكومات، وإنما ناشدت ايضا بإصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية.
4. مطالبة الادارة الامريكية بتغيير واصلاح العالم العربي لم تعد تقتصر على الانظمة الراديكالية او المعادية لها، وانما باتت تشمل ايضا ما يعرف بالانظمة الصديقة لها ابرزها (السعودية ومصر)، منطلقة في ذلك من اعتبار ما يجري في المنطقة على جبهة الحكام والمجتمعات انما يؤثر في أمنها القومي.

إن اعادة ترتيب المنطقة حسب المصالح الامريكية لا يعني الا هيمنة مطلقة على نفط العرب جميعه وتطويقه كاملا، وكذلك هيمنة مطلقة لأسرائيل على مقدرات كامل المنطقة وتحويل الشرق الاوسط إلى قاعدة لأنطلاق مشروعات الهيمنة الامريكية (فرجاني، 2003، ص12)، لذا فهي نسخة معدلة من مشروع بيريز الذي انطلق في اوائل التسعينيات، وكان من اسباب تدمير العراق والعدوان عليه هو تحقيق هذا الهدف بالذات، لتصبح اسرائيل هي الدولة المهيمنة والمسيطرة

على مقدرات المنطقة، كونها رأس الجسر للمشروع الغربي الاستعماري منذ اقامتها عام 1948 (احمد حسين، 2008، ص78).

يعتمد المشروع –بادئ ذي بدء- على عدد من الامور التي ينبغي تحقيقها، ولعل في مقدمتها الديمقراطية والحكم الرشيد الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، والذي تكمن معاييره في المشاركة والحكم بالقانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوافق والمساواة والفعالية والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية، وهو بمثابة الاطار الذي تتحقق بداخله التنمية، فضلا عن تطوير التعليم وتحسينه، ويخاص المشروع بأن الحرية والديمقراطية من آليات الانتخابات واستقلالية وسائل الاعلام، وتنمية المجتمع المدني وتفعيل دور المرأة، إذ هما ضرورتان لأزدهار المبادرة الفردية حسب المبادرة الامريكية للشرق الاوسط الكبير.

ويرى المشروع ان كل هذه الامور مفتَقَدة إلى حد كبير في كل ارجاء المنطقة، التي تمر بحالة من الركود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ما عدا اسرائيل، الامر الذي افرز ظاهرة الارهاب لدى شعوب المنطقة من وجهة نظر أمريكية، وقد استند المشروع إلى تقريري التنمية البشرية لعامي 2003/2002 وهو ما عبر عنه سفير الولايات المتحدة السابق في القاهرة ديفيد وولش، فعلى الرغم من وقائع الاحداث تبين ان هذا المشروع جاء نتيجة الفشل الامريكي في (الشرق الاوسط الصغير) المتمثل في العراق وافغانستان، فضلا عن تعثر تطبيق خارطة السلام الفلسطيني-الاسرائيلي (احمد حسين، 2008، ص79).

ويشمل هذا المشروع البلدان العربية تحديدا إضافة إلى كل من إيران وتركيا وباكستان وافغانستان وإسرائيل بالتأكيد، وهو يتضمن إيجاد شراكة دولية لفرض إصلاحات، وبالاصح تغييرات في البنى السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة العربية، كما يطالب بإقامة نوع من الشراكة الدولية الطويلة المدى، ترتكز اساسا على دول مجموعة الثماني g8 لإصلاح الشرق الاوسط الكبير، عبر تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح الرشيد وبناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية (كيالي، 2007، ص15).

كما يؤكد المشروع على ان غطاء الارهاب يبرر الصفة العالمية لتنفيذ مشروع الشرق الاوسط الكبير، فيسوغ ذلك شن حروب على بلدان اسلامية وعربية كما حدث على افغانستان عام 2001، وعلى العراق في نيسان عام 2003 ومن ثم احتلالهما، وبعدها اخذ تحرك الولايات المتحدة وحلفائها بعدا اوسع من اجل تعزيز مشروعها الشرق الاوسط الكبير لينال دول المنطقة لتحقيق مصالحها تحت غطاء ما يسمى محاربة الارهاب، ونشر الديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الصالح وغيره (ابراهيم، 2010، ص28).

ورغم ان المشروع ينطوي على ابعاد سياسية واقتصادية وثقافية وتعليمية، فإنه ينطلق من استراتيجية أمنية كانت تعتمد على مبدأ الاستباقية (pre-emption) الذي تحول إلى مبدأ الوقائية (prevention)، وهو ما يتطلب ردا عربيا على اساس تفكير منهجي في شكل مبادرات او مقترحات وذلك وفق استراتيجيات فكرية وامنية (احمد حسين، 2008، ص75).

ورغم البعد العسكري المقنّع بالحرب على الارهاب كوسيلة لتحقيق مشروع الشرق الاوسط الكبير، فإنه يلاحظ ان تحقيق التحالف ضد ما يسمى الارهاب وادامته لفترة طويلة ضد هدف او عدو مجهول ونتائج غير مضمونة مهمة صعبة وقد تبدو مستحيلة، علما ان الولايات المتحدة تورطت بالتزام عالمي لن تستطيع الوفاء به، ومع مرور الوقت وتواصل الحملات، سيواجه التحالف صعوبات قد تكون سببا في نهايته، لأنه اصبح يتردد في الدوائر الامريكية ومراكز الابحاث، ان سياسة القوة قد فشلت، وان على الولايات المتحدة ان تلجأ إلى تبني سياسة مرنة تعتمد الديمقراطية وحقوق الانسان من اجل كسب الشارع العربي والاسلامي إلى جانبها، بعد ان اعترفت بالكره الشديد الذي يواجهها، وإن لم تعترف بأن سياسة بوش المتطرفة بدعم اسرائيل وتجاهلها حقوق الشعب الفلسطيني، هما السبب الرئيسي او احد الاسباب التي أدت إلى كراهية الولايات المتحدة (ابراهيم، 2010، ص28)

ان استقراء الاحداث والمواقف وتصريحات المسؤولين الامريكيين يدللان على التهرب من الأجابة المباشرة حول مصادر تمويل الشرق الاوسط الكبير،

فحينما يسأل احدهم عن ذلك تكون الإجابة دبلوماسية مطاطية وتضال باسم مبدأ الاصلاح وآلياته، ولكن هذا التغيير بكافة أبعاده يحتاج إلى تمويل وتكلفة باهضة، ليس في وسع الولايات المتحدة ان تتحملها، علما بأنها لا تقدم سوى 150 مليون دولار واغلبها لا يزال مودعا في المصارف (الجاسور، 2005، ص16).

ولكن بعد احتلال العراق واسقاط نظام حكمه على مرأى ومسمع كل العالم في نيسان/ابريل عام 2003، والهيمنة المطلقة على نفطه وبقية نفط غالبية المنطقة، ليس من عوائق مالية تحول دون تطبيق هذا المشروع، طالما ان هناك من يموله وتحديدا العراق بحجة غطاء إعادة إعماره، وكذلك الصندوق العراقي الذي وعدت به الدول للمساهمة فيه، وهي نفس الدول التي رفضت تمويل (الشرق اوسطية) عندما طُرح في اوائل التسعينيات، وعليه سيتم جمع اموال هذا الصندوق من خلال تعهدات على شكل مساعدات وقروض، حتى يصبح العراق الباب الاوسع في تغيير حاسم واعمق في خارطة المنطقة وتوزيع ثرواتها الطبيعية ونسج تركيبتها الاجتماعية (احمد حسين، 2008، ص82).

من خلال ما تقدم لمفهوم الشرق الاوسط الجديد او الكبير بالنسبة للمنطقة، من البديهي ستواجه هواجس مصيرية تتعزز وتتجذر في الجسم العربي لوجود ارضية مهيئة لأنباتها وهي ممثلة بالآتي (ابراهيم، 2010، ص31-32):

1. الالحاق: يمثل الصورة الصغرى في السوق الشرق اوسطية.
2. الاختراق: يتمثل باقامة مشاريع منها ربط تركيا بمصر بعد اختراق سوريا ولبنان وربط اسرائيل بالارض المحتلة والاردن، وربط العراق بالعقبة والبحر الأحمر، وربط الهلال الخصيب بالجزيرة العربية.
3. الاختناق: وهو يعبر عن منظومة السوق الشرق اوسطية التي تضم وبدعم أمريكي اسرائيل ودولا اخرى مثل تركيا وايران واثيوبيا وارتيريا، وتقوم بمحاصرة وخنق النظام العربي من كل الجهات بأطراف غير عربية تنقض على اقتصاده الهش وعلى اوضاعه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، ليذوب أخيرا في دول اوسع ويصير عديم الفائدة.

4. الانسحاق: سحق بعض دول المنطقة بحجة امتلاك اسلحة الدمار الشامل، او ترعى ثقافة الارهاب، وغيرها من شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان وقهر الانظمة الشمولية الديكتاتورية.
5. الانشقاق: وهو اعمق واقدم في الجسم العربي المتشظي إلى افتراقات غير متآخية.

لقد طَرحَ مشروع الشرق الاوسط الكبير وصيغته المعدلة مجموعةً من المشاريع الخاصة بإضفاء الطابع الديمقراطي على النظم السياسية العربية، وقد صاغت واشنطن المشاريع بالاستناد إلى نظرية الدولة الفاشلة، ومفادها وجود حكومات غير مسؤولة وغير قادرة على القيام بوظائفها، يتيح للمتطرفين عبور حدودها وإحداث كوارث للبشرية تفوق التقدير حسب رؤية كوندواليزا رايس احدى صقور الادارة الامريكية في عهد بوش الابن.

كما وضعت الصيغةُ الاصلية مبادرات تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، كتلك المتعلقة بالمساعدات التقنية لعقد الانتخابات، وتدعيم دور البرلمانات وتعزيزه في دمقرطة البلدان، وبتدريب النساء على القيادة لتقديم المساعدة القانونية لأفراد المجتمع حتى "يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة"، وبدعم استقلال وسائل الاعلام وتحريرها، وبتشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، فضلا على ما يدعم المجتمع المدني (رجب، 2010، ص145).

حتى احتلال العراق لم تطرح واشنطن سياسات تتحدث صراحة عن ضرورة التحول الديمقراطي في النظم العربية، كمبادرة باول مثلا. ولذا كان استنفار الدول العربية حيال هذه المبادرة منحصرا فيما طرحته من مشاريع خاصة بـ (الاصلاح السياسي)، إذ صرحت سورية بأن المبادرة ذات منشأ خارجي، وسارت مصر والسعودية على النهج ذاته، في حين ان دولا عربية مثل قطر والبحرين استساغتا قبول المشروع قبل دراسته لتتبين ايجابياته من سلبياته، وتم هذا اثناء زيارة مارك غورسمان مساعد الخارجية الامريكية للشؤون السياسية للمنطقة ترويجا لهذا المشروع.

قامت الولايات المتحدة بعد ذلك بتمويل برامج خاصة بالتدريب على تنظيم الانتخابات وفرز الاصوات، فضلا على تمكين النساء مستفيدة من الميزانية المخصصة لمبادرة الشراكة التي طرحها باول، ومن تلك التي خُصصت لتنفيذ هذا المشروع، تنفيذ مشاريع لتدريب العاملين في وسائل الاعلام المستقلة التي نصت عليها صيغة المشروع، وعقدت مؤتمرا خاصا بالاصلاح القضائي ودور القضاء في حماية حقوق الانسان في البحرين جمع الولايات المتحدة والكثير من الدول العربية في تشرين الأول/اكتوبر 2003، ثم في الاردن في شباط/فبراير 2004، وتلاه عقد دورات تدريبية بالتعاون مع شركاء حكوميين وغير حكوميين في المجال نفسه في الاردن والبحرين وغيرهما، ومولت في شمال افريقيا ومنطقة الخليج برامج لتدريب النساء على المشاركة السياسية (رجب، 2010، ص147).

وقد استحدث مشروع الشرق الاوسط الكبير منبر الفرص الاقتصادية للشرق الاوسط، لمناقشة القضايا الخاصة بالاصلاح الاقتصادي، بحيث يتخذ صيغة شبيهة بالآبك، في حين طُرحت صيغته المعدلة في منتدى المستقبل كآلية للحوار بين وزراء الخارجية والاقتصاد من دول المنطقة ومجموعة الثماني، وللأستماع إلى حاجات المنطقة (الغمري، 2004، ص241-246).

يلاحظ ان هذه المشاريع والمبادرات تهدف إلى تغيير اقتصاديات المنطقة لتعمل في مجالات الخدمات والاستثمار والمالية بما يتفق مع مشروع الشرق الاوسط، من تعيين قسم العمل الذي يمكن ان تقوم به الاقتصاديات.

لقد اهتمت الدول العربية اساسا بصوغ موقف رسمي من مبادرات الاصلاح السياسي والاقتصادي والديمقراطي التي حواها المشروع بصيغته الاصلية، اكثر من اهتمامها بالتعبير صراحة عن موقفها من تلك الافكار والطروحات، وهذا ما اتضح في قبول الدول العربية التي حضرت قمة آيسلاند في 9 حزيران/يونيو 2004 لفكرة المبادرة ووضع أجندة لإصلاحات صاغتها الولايات المتحدة بصفة خاصة، وقد عبر عن ذلك صراحة ملك مملكة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الذي قدم ورقة في القمة بعنوان (ورقة البحرين الداعمة لخطة الدول الثماني لدعم الاصلاحات في الشرق الاوسط)، اذ اوضح في

الورقة مدى تأييد بلاده للإصلاحات التي يطرحها المشروع، مع احتفاظ الدول بحقها في تحديد إحتياجاتها ومتطلباتها بمساعدة الدول الثماني وفي الاطار العام للإصلاح. ولم يقتصر ذلك القبول على مسألة الاصلاح، بل شَمِل ايضا فكرة الشرق اوسطية التي تكرر ذكرها في الورقة 12 مرة بينما ذُكر مصطلح (العالم العربي) 7 مرات فقط، واوضحت الورقة وجود علاقة بين تسوية الصراع مع اسرائيل والتقدم في عملية الاصلاح (رجب، 2010، ص142).

كما ان ما يؤكد قبول الدول العربية فكرة الحوار والتشاور حول كيفية تنفيذ الاصلاح وفق الاطار العام الذي طرحه المشروع، هو الحرص على حضور منتدى المستقبل الذي عقد اجتماعات عدة كان اولها في الرباط في 11 كانون الاول/ديسمبر 2004، والثاني في البحرين في 11-12 كانون الثاني/يناير 2005، والثالث في الاردن في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، والرابع في اليمن خلال كانون الثاني/يناير 2008، والخامس في ابو ظبي في 19 تشرين الاول/اكتوبر 2008 ... واكد المنتدى على ان الاصلاح السياسي عملية نابعة من داخل المجتمعات، مما يؤشر ان الدول العربية لم تُناقِش ما هو مطروح فقط، بل إتجهت إلى تبني تلك المبادرات أكثر من صوغ مبادرات جديدة خاصة في مجالي الاصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي.

2-1-4 طروحات لاصلاح النظام الإقليمي العربي:

بعد احتلال العراق تحدث العديد من المثقفين والاكاديميين عن إنهيار النظام العربي، كما هي العادة كلما يمر النظام العربي بأزمة، وجاءت المواقف الرسمية للدول العربية لتؤكد هذه المرة على تمسكها بالجامعة العربية الكيان المؤسسي للنظام، وحرصها على إصلاحها بدلا من هدمها، وذلك دون إغفال حقيقة منادة بعض القيادات العربية بقيام (تنظيم إقليمي جديد ينسجم مع التنظيم العالمي ويكون مقبولا لدى الجميع) او بالتخلي عن الجامعة العربية وتشكيل إتحاد عربي كما نصت عليه المباردة الليبية- اليمنية التي جاءت في إطار إصلاح الجامعة العربية.

يمكن الحديث عن نوعين من الاصلاح بدأ النظام العربي يشهدهما بصورة غير مسبوقة منذ احتلال العراق: النوع الأول خاص بإصلاح الجامعة العربية، والنوع الثاني خاص بإصلاح النظم السياسية العربية، وما تلك الاصلاحات إلا كرد فعل على السياسات الامريكية، حيث بلور النظام العربي آليات تكفُل له التعامل والتخفيف من بعض السياسات وتأكيد الاتفاق مع بعضها الآخر بشروط، وسعى إلى تأكيد وجوده كنظام إقليمي متمايز من خلال تقاربه مع أنظمة إقليمية أخرى، وسرع من وتيرة إصلاح جامعة الدول العربية مقارنة بالفترة السابقة، واستأنفت وحداته عملية إصلاح نظمها السياسية رغم تأكيدها على ان عملية الاصلاح متوقفة من حيث المبدأ على تسوية الصراع العربي- الاسرائيلي، إلا أنها في النهاية قِبلت تدويل إصلاح النظام السياسي بما يمثل إنتصارا للسياسة الامريكية تجاه المنطقة لمرحلة ما بعد احتلال العراق (رجب، 2010، ص166-173).

اتخذت القمة العربية الثانية والعشرين في مدينة سرت الليبية قرارا ببحث تطوير منظومة العمل العربي المشترك، بتشكيل لجنة خماسية (ليبيا، اليمن، العراق، مصر، قطر) وبمشاركة الامين العام للجامعة لإعداد وثيقة تعرض على القمة الاستثنائية التالية التي عقدت في اكتوبر 2010، واجتمعت هذه اللجنة الخماسية في 2010/6/28 مقررة الاتي: عقد قمة عربية مرتين، وكذلك عقد قمم عربية نوعية، واقتراح انشاء مجلس تنفيذي على مستوى رؤساء الحكومات او من في حكمهم، يتولى الاشراف على تنفيذ القرارت العربية، إعادة تشكيل مجلس السلم والامن العربي بما يضمن فعاليته زيادة على عدد اعضاءه، وكذلك إعادة دراسة النظام السياسي لمحكمة العدل العربية (مرسي، 2010، ص14-15).

وتعبيرا عن واقع النظام الإقليمي العربي بعد غزو العراق، قدم عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية مشروعه بعد دراسة مستفيضة لكل المبادرات العربية، فضلا عن اقتراحات وتوصيات بعض الدول العربية، ويتضمن المشروع تسعة مقترحات رئيسية تتعلق بإقامة مجلس عربي للشورى أو برلمان عربي ومحكمة عدل عربية، ومجلسا للأمن العربي لحل النزاعات وخطة للعمل الاقتصادي العربي التكاملي المشترك، واقتراحا بإقامة مصرف عربي للأستثمار

والتنمية، كما يتضمن المشروع مقترحا محددا لضبط عملية التصويت تلتزم بها الدول العربية بتنفيذ ما يصدر من قرارات واجراءات على غرار ما هو معمول في كل المنظمات الدولية الإقليمية، ومجلسا أعلى للثقافة والعلوم العربية، واتحادا جمركيا في أجل اقصاه عام 2015، حيث يتسم هذا المشروع بأنه يحصر التغيير في إطار الجامعة العربية في محاولة للحفاظ على المصالح الاستراتيجية لدول المنطقة امام المشروع الامريكي (احمد سيد، 2008، ص90).

3-1-4 إعادة رسم خارطة العلاقات العربية-العربية:

تمثل سياسة الولايات المتحدة الامريكية -بعد احتلال العراق- الخاصة برسم خارطة العلاقات العربية تحديا كبيرا للنظام الإقليمي العربي، إذ ان الولايات المتحدة اعطت لنفسها الحق في إعادة تعريف العلاقات بين الدول العربية، والعلاقات بين هذه الدول والدول المحيطة بها، خاصة اسرائيل، وما يعنيه ذلك من إعادة تعريف لمصالح الدول العربية، بل وإعادة ترتيب اولوياتها بما يتفق واستراتيجية الأمن القومي الامريكي التي تحدثت عن إقامة علاقات دولية منتجة وجديدة، وإعادة تعريف ما هو قائم منها بطرق تتفق وتحديات القرن الحادي والعشرين.

ويلاحظ انه منذ أن احتلت الولايات المتحدة الامريكية العراق، بات ما يجري في لبنان محفزا لواشنطن لطرح افكار تعيد بها رسم تفاعلات النظام، فقد تحدثت خلال حرب 2006 عن ولادة عسيرة لشرق اوسط جديد بالنظر إلى طبيعة التفاعلات القائمة بين وحداته، وروجت لتوافق ينبغي ان يتم بين الموقف الاسرائيلي من جهة، والموقف العربي السني خاصة الموقف المصري السعودي الاردني من جهة أخرى، في مواجهة الموقف الايراني-العربي الشيعي الذي يضم الموقف السوري وموقف بعض القوى الشيعية في العراق ولبنان (محمود، 2006، ص99)، وتحدثت عن تحالف عربي يتألف من مصر والاردن والسعودية وباقي دول الخليج، مهمته الاساسية هي إقامة دولة فلسطينية وتحقيق المصالحة بين

العرب واسرائيل، ودعم الحكومة اللبنانية وإيجاد سياسات افضل تجاه العراق (رجب، 2010، ص158).

وبذلك فان الولايات المتحدة سعت منذ احتلال العراق إلى الحصول على شرعية عربية لسياستها، لاسيما مصر والسعودية، كي تمارس نوعا من الضغط عليهما عن طريق إعطاء دور شبه سياسي ليس له وزن كبير في النظام العربي، وذلك في إطار استراتيجية تقوم على توزيع أدوار النظام وتنتهجها واشنطن بين فترة واخرى، مما يدفع تلك القوى عند النزول إلى الرغبة الامريكية، وقد تجلى ذلك في توجيه الرئيس الأمريكي بدعوة إلى الاردن والبحرين واليمن دون المملكة العربية السعودية لحضور قمة الدول الثماني في آيسلاند.

2-4 احتلال العراق وتداعياته على قيم النظام الإقليمي العربي:

بدأ الاستهداف الامريكي للقيم التي حكمت وحدات النظام العربي منذ نشأة النظم الرسمية عام 1945، بسبب عدم توافق تلك القيم مع السياسات الامريكية، خاصة قيمة الحق في التحرر والاستقلال التي كان لها آنذاك حضور صادم. أما الان وبعد احتلال العراق فقد تمكنت الولايات المتحدة من طرح سياسات أكثر تبلورا لتغيير القيم والمبادئ السائدة في المنطقة العربية، بما يخدم سياسات الدمج في النظام الشرق الاوسطي، وبما يدعم الحرب على الارهاب التي اعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات 11 ايلول 2001.

استهدفت واشنطن القيم والمبادئ في الوعي العربي من خلال مدخل قيمي لا يستهدف القيم التي تحكم العلاقات بين الدول فقط، بل يستهدف ايضا القيم التي تشكل ثابتا من ثوابت المنطقة العربية، وعَمِلت على زعزعة رسوخها في وعي الاجيال الحاضرة وفي وعي الاجيال التي تم تنشئتها، لذلك صاغت الولايات المتحدة سياساتها في إطار نظرية الدولة الفاشلة كما ذكرنا ذلك آنفا في وصف هذا المفهوم.

طرحت الإدارة الامريكية مجموعتين من السياسات في المنطقة بعد دخولها العراق: روجت مجموعة أولى إلى إعادة تعريف المقاومة من خلال ربطها

بالارهاب، وهدفت المجموعة الثانية إلى تغيير الثقافة السائدة عن طريق الترويج لإصلاح التعليم بغية التخلص من المناهج الفاشلة التي تزرع الكراهية (spreng,2005,p.10). وما تبني واشنطن لهذه السياسات بالامر الجديد، اذ انها روجت لفكرة ارهاب المقاومين منذ احداث 11 سبتمبر/ايلول، واستغلت اسرائيل هذه الفكرة لتوحيد موقفها مع مواقف الادارة الامريكية في حربها على الارهاب.

1-2-4 المقاومة:

مع احتلال العراق في 9 نيسان/ابريل انطلقت المقاومة العراقية مباشرة على نحو لا تتوقعه القوات الامريكية، وأخذت المقاومة شكل حرب شوارع على نحو زاد من تكلفة الحرب المادية والمعنوية، وحال دون نجاح قوات الإحتلال في ضبط الاوضاع على الارض، فشرعت الإدارة الامريكية كردة فعل على ذلك تروج لفكرة أن ما يجري في العراق هو ارهاب، وان حربها هناك محورية (في الصراع الايديولوجي بين الارهاب والحرية).

ولضمان ترسيخ هذا المعنى الجديد للمقاومة بإعتبارها صنفا من صنوف الارهاب ومناقضة للحرية، وترسيخا للممارسة الديمقراطية واعطائها محتوى قيميا كعلاج للأرهاب من وجهة نظر أمريكية، أعتمدت الادارة الامريكية اسلوب تغيير القيم والثقافة السائدة، عن طريق ايجاد قنوات فضائية ناطقة باللغة العربية من اجل الترويج للأفكار الأمريكية، مستفيدة من ثورة الفضائيات التي شهدتها المنطقة العربية بعد 2003، وهي تحاول من خلالها وطبيعة القضايا التي تتناولها ولغة الخطاب التي تتبناها فضلا على استخدام مصطلحات تحاول توصيف ما يجري في المنطقة العربية بإعادة تشكيل الوعي والادراك العربيين لقضايا شتى، فمثلا تصف تلك المحطات بسياساتها من يفجر نفسه بالعراق -بغض النظر عن المستهدف من التفجير- بـ (الانتحاري)، كما تركز في جزء كبير من الاخبار التي ترد فيها عن العراق على تعقيدات العملية السياسية الجديدة (رجب، 2010، ص188-189).

بالنسبة إلى موقف النظام العربي من المقاومة العراقية، فإنه لم يَرد في بيانات القمة العربية أي دعم دبلوماسي لها، فكل ما ورد على سبيل المثال في

ختام قمة تونس عما يجري في العراق، إنحصر في تأكيد وحدة العراق وسيادته وسلامة اراضيه، وادانة التفجيرات الارهابية التي تجري في العراق وتودي بحياة المئات من الابرياء من الشعب العراقي، وبذلك لم ترد فيه اشارة للمقاومة العراقية لا من قريب او بعيد، وبذلك تتجنب القمم إجمالا الصِدام مع واشنطن في توصيفها ما يجري في العراق، مع حسبان ان البيان حوى في أجزاء منه قضايا منها حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، واهمية التفرقة بين الارهاب الذي ادين بطبيعة الحال وبين حق الشعوب المشروع في مقاومة الإحتلال الاجنبي رفضا ودفاعا عن النفس وفقا لمبادئ الشرعية الدولية.

ومع ذلك تؤكد تصريحات المسؤولين في الجامعة العربية وجود المقاومة العراقية، اذ صرح الامين العام المساعد للجامعة العربية احمد بن حلي بالقول: "ان المقاومة المسلحة في بلد محتل امر لا يمكن انكاره"، كما رأى مختار لماني رئيس بعثة جامعة الدول العربية في العراق ان هناك خَلطًا بين المقاومة والارهاب قائلا: "المقصود بالمقاومة عموما الجماعات التي توجه نشاطها ضد الإحتلال، وقد اثارت تلك التصريحات امتعاض الحكومة العراقية التي لا تعترف بالمقاومة المسلحة.

وبذلك فإن هناك حالة من عدم الاتزان وعدم الثبات في الموقف العربي الرسمي من المقاومة، غير ان استمرار ذلك لا يعني ان هذه القيمة توارت من النظام العربي، فاستمرار المقاومة داخل العراق أكبر كفيل بحماية قيمة الاستقلال والتحرر، وان عجزت الحكومات العربية عن حمايتها والنهوض بها.

4-2-2 التعليم:

روجت الادارة الامريكية مستندة في ذلك إلى فكرة المدارس الفاشلة لنوعين من البرامج تتعلق بإصلاح التعليم،: نوع اهتم بإصلاح العملية التعليمية من حيث كيفية التعلم وطبيعة التعلم، ونوع اهتم بمحتوى المناهج التعليمية.

بالنسبة للنوع الاول فقد حوى مشروع الشرق الاوسط الكبير عددا من المبادرات الخاصة بعلاج نقص المعرفة في المنطقة، فطرح مبادرة التعليم الاساسي ومحو الامية، ومبادرة مدارس الاكتشاف ومبادرة اصلاح التعليم ومبادرة

التعليم على الانترنت، وتحدثت الصيغة المعدلة عن اهمية خفض مستوى الامية، وزيادة فرص تعلم الاناث، وترقية الانظمة التعليمية، واطلقت مبادرة تعليم مهارات القراءة والكتابة لـ 20 مليون شخص بحلول عام 2015، فحوت مشاريع لتدريب المدرسين على تقنية التعلم عبر الانترنت، بحيث يدرب 100 الف مدرس بحلول 2009، بالتعاون المناسب مع المؤسسات المتعددة الاطراف، واهتمت كذلك بإستخدام اساليب جديدة في التعلم لتشجيع الفكر الابداعي بدلا من التلقين والحفظ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية (الغمري، 2004، ص248-249).

اما النوع الثاني فقد حوت به الصيغة الاصلية اشارات خاصة بتغيير المواد التي يتم تدريسها في المدارس، بحيث تترجم المؤلفات الكلاسيكية الغربية في الفلسفة والادب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة. واهتمت الصيغة المعدلة بتحسين نوعية التعليم، وايجاد نموذج من الشراكة بين الحكومات والهيئات التعليمية الخاصة او المنبثقة عن المجتمع المدني، كذلك بتوفير الكتب المدرسية بما يسمح التعرف على الاداب العالمية، مع اشارتها إلى ضرورة الاستفادة من الارث الثقافي الغني للمنطقة، فقد كانت اكثر قبولا لفكرة التعليم بوصفها عملية اجتماعية، وان محتواه هو نتاج البيئة الثقافية والاجتماعية التي يعمل فيها (رجب، 2010، ص190).

وقد اتجهت الدول العربية من جانبها نحو تغيير المناهج الدراسية الدينية قبل احتلال العراق، اذ ارتبط رد فعلها على احداث 11 ايلول/سبتمبر وما صيغ بعدها من سياسات لهذا الهدف، وكان احتلال العراق محفزا لها (للدول العربية) لتكثيف حملات تغيير المناهج الدينية ولتغذية المناهج بقيم التسامح وبقيم معززة للديمقراطية التي اتسم الحديث عنها بنظام يتعين اتباعه باحتلال العراق، ونحت بعض الدول إلى ابعد من ذلك واغلقت بعض المعاهد والجامعات الدينية (احمد، 2003، ص25).

كما تمت في العديد من الدول مراجعات في المناهج الدراسية عموما، ونتج عن تلك المراجعات تبني نهج موحد في التربية الاسلامية ربما ما زال صوغه

جاريا، كما تم قبول مشروع تطوير التعليم وتنفيذه وهو يضم 28 برنامجا، منها ما هو خاص بالمواطنة ومفهوم الذات وثقافة الحوار والمهارات الحياتية، وانشاء الدار الالكترونية للمعلم والبوابة الالكترونية للتعليم الالكتروني بالاضافة إلى برامج لتطوير اللغة العربية والتربية الاسلامية (رجب، 2010، ص193).

انجذبت الجامعة العربية الى هذه المشاريع بشكل أو بآخر، حيث أقر مجلس الجامعة العربية المقترح التونسي الخاص بوضع خطة عربية نموذجية للتربية على مبادئ حقوق الانسان في الفترة 2009-2014، واوكل الى الامانة العامة واللجنة العربية لحقوق الانسان وضع الخطة وعرضها على المجلس في الدورة العشرين حسب مقررات القمة العربية التاسع عشرة.

لم يَحل هذا الانجذاب نحو سياسات اصلاح التعليم دون تبلور إدراك عربي لحقيقة الهدف من ورائها، وهذا ما اتضح في تصريح الامين العام للجامعة العربية جاء فيه "ان تردي اوضاع المستوى العام للمعرفة لدى الاجيال المعاصرة الصاعدة يتصل بمحاولات لإعادة تشكيل المنطقة لتتوافق مع مخططات ماكرة وافكار ممعنة في الاصولية الكارهة للإسلام والمسلمين والعرب ومن يلوذ بهم، إلا انها وفي محصلة نهائية فإن إصلاح التعليم في الدول العربية يعرب عن اتجاه النظام العربي مجددا نحو التكيف مع الضغوط، فلم يكن اصلاحه مبادرة ذاتية بقدر ما كان رد فعل على ما هو مطلوب منه من الولايات المتحدة الامريكية (رجب، 2010، ص202-203).

يعتبر اتخاذ اصلاح التعليم مدخلا لتغيير القيم امرا شديد الخطر والخطورة يتعين التنبه له، لأنه سيتم من خلاله المساس بهوية المنطقة وبقيم الجيل الذي سيتولى قيادة المنطقة العربية، فالتفكير الامريكي تفكير استراتيجي استهدف وما يزال يستهدف خطاب النخب العربية السياسي ليسقط كلمة (المقاومة) ويحل محلها كلمتي (الانتحار) و(الارهاب)، ويستهدف كذلك العقل العربي من خلال تغيير المناهج الدراسية بما يتفق وذلك الخطاب.

ومن الضروري الاشارة إلى ان المواقف من حرب أمريكا على العراق في فترة الغزو وما تلاها، تومئُ الى غياب محتوى سلوكها القيمي بما في ذلك سمة

التعاون وغياب توحد الرؤى حيال ترتيب اولويات قضايا المنطقة، فبينما ترى نظم عربية الأولوية للقضية الفلسطينية ثم لبنان فالعراق، ترى نظم أخرى الاولوية للقضية العراقية فالفلسطينية فاللبنانية، وبذلك فإن الوحدة كقيمة في النظام العربي انتصر عليها تعبير القطرية فباتت مرادفة لمنطق التعاون.

3-4 احتلال العراق وتداعياته على أمن النظام الإقليمي العربي:

يفتقر النظام الإقليمي العربي إلى رؤية للتهديدات الامنية، حيث انهار الاجماع حول التهديد الاسرائيلي، واختلفت المواقف وتباينت ازاء ايران وامريكا، كما ان حربا عربية-عربية اصبحت واقعا عاشه النظام الإقليمي وغزوا امريكيا للعراق دعمه بعض الاطراف العربية، وقد كان سبب هذا الخلل هو التباين في المواقف والتضارب في المصالح والمخاوف الامنية، ومن ثم لا يوجد اجماع عربي او تصور مشترك للتهديدات ليصاغ على اثرها مفهوم واضح للأمن القومي العربي (عنتر، 2008، ص76).

خططت الولايات المتحدة لغزو العراق واحتلاله لهدم دولته الحديثة وبناء دولة أخرى حديثة بكل مكوناتها، ولكن الحصيلة جاءت تدميرا للأمن الوطني العراقي وتصدعا في الوقت نفسه في مرتكزات الامن القومي العربي، فبعد سقوط بغداد مباشرة كان بول بريمر الحاكم المدني للعراق قد حصل على موافقة وزير الدفاع الامريكي آنذاك دونالد رامسفيلد، لإصدار ثلاثة قرارات خطيرة في إطار استراتيجية اضعاف العراق:

القرار الاول: اسقاط المرتكزات التحتية للدولة العراقية وقيام حكومة بديلة، الامر الذي جعل المكونات العراقية تتصارع حتى الان على السلطة والثروة.

القرار الثاني: تمزيق الاجماع العراقي الوطني بإغراء العرب الشيعة والاكراد بالمكاسب والوعود وفق حسابات غير وطنية، وتخويف العرب السنة بإيران ومحاولاتها منذ قرون لحكم هذا البلد على اساس طائفي.

القرار الثالث: استدراج إيران لأضعافها، وذلك بإغرائها كي تصبح قوة إقليمية في المنطقة والسماح لها بتصفية حساباتها في العراق على هامش خسارتها لحرب الخليج الأولى.

انطلقت ايران لأستثمار فرصتها التاريخية فاضرت كثيرا بالمصالح الوطنية العراقية، وهددت الاقطار العربية في سيادتها، وتقاطعت مع المصالح الامريكية في المنطقة، وبهذا شكلت تلك الاستراتيجية معضلة مزمنة، اذ أنشأت بيئة سياسية وامنية مضطربة جدا في أخطر إقليم (الحمداني، 2010، ص121).

لقد غيرت الولايات المتحدة الامريكية باحتلالها العراق في وضع الدولة الداخلي بـ (دولة فاشلة) رغم إعلان رغبتها في ان تُجنب المنطقة مثل هكذا نظام في طبيعة ممارساتها، فقد حصل بعد الإحتلال محو للدولة عبر تفكيك واسع النطاق لإدارتها، وتدمير لهياكلها ومرتكزاتها الاساسية، مما انعكس كارثيا على المستوى الاجتماعي حين خُلق جيش من العاطلين عن العمل، ودفِعَ المجتمع العراقي المتعدد الطوائف والقوميات نحو الاقتتال وتهييج النفس الطائفي، لتتولد على إثره إنقسامات آثارها مستمرة إلى يومنا هذا وعلى الصعد كافة (الربيعي، 2004، ص278).

بنيت هذه الاستراتيجية الامريكية وفق معايير ومواقف خاطئة، فكانت حصيلتها جملة اخفاقات كبيرة (الحمداني، 2010، ص122):

1. فشل السلطة الامريكية في العراق في انشاء ودعم حكومة مقتدرة على انقاض بنى تحتية مدمرة في كامل الدولة العراقية، وفشلها أيضا في المحافظة على مظهر وحدة العراق، في مقابل تشجيعها على التقسيم ونشوء دوليات صغيرة بحجة الفيدرالية كطريقة لإدارة دولة.
2. فشل السلطة الامريكية في تأسيس نظام جديد ينشر الامن في العراق ويدعم امن الإقليم، وفشلها في بناء عملية ديمقراطية سياسية، لأنها حرمت دستوريا الحقوق الديمقراطية لأغلبية عربية في الشعب العراقي حين تعاملت معها وفق تصنيف ديني طائفي.

3. فشل السلطة الامريكية في تفكيك المليشيات المرتبطة بإيران، بل جعلتها اساسا في بناء المؤسسات الامنية والدفاعية للدولة الجديدة، وقد دعتها الضرورة الامنية لاحقا بعد الانحدار الامني في اعوام 2006 و2007 الى انشاء مليشيات سنية (الصحوات) ثم تركتها تحت رحمة الحكومة بعد الانكشاف الامني الحاصل عنها، وتحقيقهم انجازات امنية في تثبيت الاستقرار في مناطق كانت تسمى ساخنة.

كان لأنهيار مرتكزات الامن الوطني العراقي عام 2003 تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في الامن القومي العربي، وخاصة في قسمه الشرقي، اذ تهدد الكثير من المصالح الحيوية الاساسية للبلدان العربية وغير العربية المجاورة للعراق، وتضاعفت مشكلة التهديدات الصهيونية والاطماع الايرانية، وازدادت نشاطات المنظمات الارهابية التي وجدت في العراق بيئة مثالية قاعدية تؤهلها للتوجه الى البلدان العربية الاخرى.

بات العراق بعد احتلاله مصدرا لتهديدات غير تقليدية أي غير عسكرية لأمن الدول العربية ذاتها، ويعني هذا عدم صلاحية المفهوم التقليدي للأمن الذي يختزله في البعد العسكري، للتعامل مع هذه التهديدات الجديدة، التي قد تفجر الدولة من الداخل اذا لم تكن محصنة في مواجهتها، علاوة على خطر التهديدات العسكرية، ويمكن تحديد ثلاث تهديدات غير تقليدية:

الأول- خطر حرب غير متكافئة:

لقد بات العراق مصدرا لقوى تمارس الحرب غير المتكافئة تجاه حكومات المنطقة، ويقصد بها الحرب التي يكون احد طرفيها اضعف من الطرف الاخر من الناحية التنظيمية ومن ناحية القوة المادية، ويقوم بها الطرف الضعيف بدراسة دقيقة لنقاط ضعف خصمه التي يمكن ان تلحق به خسارة كبيرة وتزيد من ضعفه اذا ما قام باستهدافها، وفي الوقت ذاته يعمل هذا الطرف على تعظيم قوته الذاتية عن طريق اعادة تنظيم صفوفه، او تجنيد المزيد من عناصره، او توسيع نشاطه ليشمل مناطق أخرى، وعادة ما تقع هذه الحرب بين الدولة والجماعات المسلحة

عبر ميدان غير محدد سلفا وخلفا، وهي تتطلب اسلحة ذكية ودقيقة في إصابة الهدف (cordsman,obied,2005, p.16-17).

الثاني- تهديد امن السلطة السياسية:

مصدر هذا التهديد يحكمه منطق المحاصصة الطائفية بين الطوائف الثلاث الكبرى الشيعية والسنية والكردية، وهو المنطق الذي اعتمده الحاكم المدني بول بريمر، واحدث تغييرا جذريا في ميزان القوى السياسي بين الطوائف لينحاز إلى مصلحة الشيعة والأكراد، فقد سمح هذا المنطق بصعود الشيعة وسيطرتهم على الاجهزة الرسمية الحيوية منذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي وفي مرحلة الحكومة المؤقتة حين قاطع المكون السني الانتخابات التي افرزت حكومة الجعفري، إلا ان الميزان بدأ يتعدل تدريجيا بعد انتخابات حكومة المالكي 2005 وصولا إلى الولاية الثانية للمالكي بعد انتخابات 2010، وتسنم بموجبه شخصيات من المكون السني مناصب سيادية وحساسة في الدولة العراقية لكن بعضها غير فاعل لسبب أو لآخر (رجب، 2010، ص254).

عبرت دول الخليج عن مخاوفها من استمرار صعود الشيعة واقصاء السنة، حيث صرح الملك السعودي قائلا: "إن الغالبية السنية محصنة ضد محاولات الاختراق هذه او محاولات النيل من سلطتها التاريخية". واكدت هذه الدول ضرورة وجود عملية سياسية متوازنة لا يعتمد فيها منطق الاقصاء، وتضمن البيان الختامي لقمة مجلس التعاون التي عقدت بعد اول انتخابات يشهدها العراق في كانون الاول/ديسمبر 2005، كلاما عن ضرورة مواصلة الحوار بغية التوصل إلى وفاق وطني شامل.

الثالث- انتقال الصراع:

اصبحت المنطقة العربية من جهتها مهددة بانتقال هذا النوع من الحروب اليها، خاصة مع استمرار المواجهات المسلحة بين التنظيمات المسلحة والقوات العراقية والامريكية، فاتجهت إلى إعادة ترتيب صفوفها وتجنيد عناصر جديدة لتعوض ما خسرته في تلك المواجهات من خلال خلايا جديدة يتم انشاؤها في خارج العراق او من خلال التحالف مع بعض الخلايا النائمة او النشطة في

المنطقة، ليتم نقلها بعد ذلك إلى داخل العراق عن طريق مناطق حدودية مشتركة وغير مراقبة. فقد شهدت بلدان عددا من الهجمات تشابهت إلى حد كبير مع تلك التي يشهدها العراق، اذ اعتمد فيها التفجيرات المتزامنة مثل تفجيرات المساجد في بغداد في 2006، وتفجيرات فنادق العاصمة الاردنية عمان في 2005، او تفجيرات مراكز أمنية وخدمية وحيوية في الدار البيضاء، وتفجير محطة توليد كهرباء في الجزائر عام 2004.

رغم ان عملية احتلال العراق قضت على ما تبقى له من قوة عسكرية، بعد عملية التدمير المنظم نفذتها الادارة الامريكية بعد دخول العراق دولة الكويت المجاورة، ومحاصرة العراق ابتداءا من ذلك الوقت حتى تاريخ الإحتلال الامريكي للعراق، فإن هناك عددا من معطيات ربما تكون مرصودة يصبح بها العراق مصدرا محتملا للتهديد العسكري من شأنه ان يخل بالنظام الإقليمي العربي ككل، لاسيما واتجاه العراق نحو التزود من الولايات المتحدة الامريكية بنظم تسليح متطورة، ومن طبيعة علاقة العراق بإيران وما تتمتع به طهران في الداخل العراقي من نفوذ واضح، وحالة عدم ثقة حكومات الدول العربية تجاه الحكومة العراقية، كما رصد عدد من المؤشرات التي تبعث بها الحكومة العراقية وبعض القوى السياسية المؤثرة من فترة لأخرى، والتي تعطي قدرا من المصداقية لمثل هذا النزوع منها (رجب، 2010، ص270-274):

1. تحميل الحكومة العراقية غيرها من الدول مسؤولية ما يعانيه العراق من دمار وتردٍ في اوضاعه الامنية، نتيجة تحمله تبعات الحرب ضد الأرهاب الإقليمي والدولي نيابة عن امم المنطقة وامم العالم أجمع، فضلا عن اتهام مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون الامن القومي موفق الربيعي العربية السعودية وإيران بجعل العراق ارضا للصراع المسلح بينهما.
2. إثارتها مسألة ضيق منافذ العراق المائية على الخليج، إذ تنحصر في شط العرب البالغ حوالي 130 ميلا، وقد كان سببا من اسباب اعتماد النظام السابق على ميناءي البصرة وام قصر اللذين كان انكشافهما وسهولة قطع

طريق السفن المتجهة اليهما وراء عدم قدرة العراق على تطوير قوات بحرية قوية، علاوة على ذلك ما تزال مسألة الحدود مع الكويت قائمة.

3. تصريحات صدرت عن بعض المسؤولين حول مستقبل العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة، وما يمكن ان تجره على أمن المنطقة، فقد تحدث موفق الربيعي عن إنشاء حلف في المنطقة العربية شبيه بحلف بغداد او الناتو في المدى الطويل، وذلك في الوقت الذي لا ترغب دول الخليج وغيرها من الدول العربية في ان تتبنى موقفا صريحا معاديا لإيران مع احتمالية توجيه الحلف ضدها.

وقد عبرت الدول العربية عن مخاوفها من الاشارات أعلاه، وعما يمكن ان تحمله من دلالات بشأن طبيعة علاقتها بالعراق إذا ما وصلت إلى السلطة قوى تترجمها إلى مواقف رسمية، إذ صدرت الكثير من التصريحات الفردية والمشتركة التي اكدت على ضرورة سلمية علاقات العراق بغيره من البلدان، ومنها على سبيل المثال التصريح الذي عبر فيه وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل في اجتماع اللجنة الوزارية المنبثقة عن الجامعة العربية لمناقشة المسألة العراقية عن حرص بلاده على ان يعيش العراق بسلام مع جيرانه ... لا بد من العمل على تجاوز مآسي الماضي ... العراق المستقل سيكون عراقا متصالحا مع نفسه مسؤولا عن تصرفاته ومتوازنا ومتعاونا مع جيرانه".

اتخذ التغلغل الامني الامريكي في النظام العربي صورة جديدة منذ احتلال العراق، حيث تغير نمط العلاقات الامنية بين الولايات المتحدة الامريكية وبين النظام العربي، من كونها علاقات مع قوى خارجية تمارس نفوذها فيه من خارج حدوده، إلى قوى لها وجود فعلي في النظام.

كان لنتيجة مثل هذا التغير المباشرة الفعلية مزيد من اختلال ميزان القوى داخل النظام العربي بفعل انهيار العراق، الذي كان يؤدي دورا إقليميا فاعلا، وكذلك اختلال الميزان بينه وبين إيران التي صعد دورها في المنطقة، وبينه وبين الولايات المتحدة التي تعاظم نفوذها إلى درجة الهيمنة، وقد عنى ذلك في المقام الاول مزيدا من اختراق امن النظام العربي من داخله في الحالة الثانية، ومن قوى

محيطه به في الحالة الاولى، وعنى في المقام الثاني تحول النظام العربي إلى مجال للتنافس بين هاتين القوتين، خاصة مع وجود حدود مشتركة بينهما، ووجود تعارض في المصالح.

يمكن إعتبار الصعود الإيراني والتركي في المنطقة، والهيمنة الامريكية المتزايدة من ابرز الآثار الأمنية المترتبة على النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق.

1-3-4 الصعود الإيراني في المنطقة:

سمح احتلال العراق بصعود الدور الايراني في المنطقة العربية على نحو غير مسبوق، فانهيار العراق سبب وجود فراغ قوة ليس في مقدور دول الخليج ان تملأه نتيجة ضعف البنى العسكرية للدول الست في مواجهة إيران، فوفقا للمعيار الكمي، يبلغ اقصى إجمالي عديد القوات العسكرية المتاحة لدول مجلس التعاون مجتمعة 10391795 جنديا، في حين يبلغ إجمالي القوات الإيرانية 18319545 جنديا، وتبلغ نسبة إجمالي ما لدى إيران من عتاد عسكري إلى قواتها العسكرية 1:1.8، وهذا يعني انها قادرة على استيعاب عتادها بشريا إلى حد ما مقارنة بغيرها من الدول الخليجية التي تتسع فيها الفجوة بين ما لديها من عتاد ومن قوات عسكرية (cordesman, 2004, p2-3).

1-1-3-4 التغلغل الايراني في العراق واندفاعه نحو دول المنطقة:

إن تدخل إيران في العراق أمر مخطط له منذ ان كشفت الولايات المتحدة عن نواياها بتوجيه ضربة عسكرية إليه، إذ شكلت ايران في آب/اغسطس عام 2002 بأمر من المرشد الاعلى للثورة الايرانية، لجنة خاصة بالعراق لتضع استراتيجية من اجل تحقيق مصالحها فيه بعد اسقاط نظام الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين، وحددت هذه اللجنة ثلاثة أهداف: منع الولايات المتحدة من الانتصار في العراق بما يقوض امن إيران، ترسيخ نفوذ إيران في العراق الجديد، منع ظهور عراق قوي (العاني، 2006، ص4).

لذا اتجهت ايران في اثناء فترة الاعداد للحرب إلى تأمين وجود دور فاعل للمعارضة التي دعمتها في فترة ما قبل الحرب، فقد اعلنت قبل ان يتضح موقف الادارة الامريكية من المعارضة عن عدد من الشروط منها، دفع غرامة عن سنوات الحرب الثمانية، واعتذار صدام حسين للشعب الايراني، وتطبيق اتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975.

وبعد ان اتضح عدم رغبة واشنطن في سيطرة الشيعة على النظام في العراق تغير موقف إيران، حيث استقبلت وزير الخارجية العراقي واعلنت عدم دعمها للحرب على العراق، حتى وان صدر بذلك قرار من مجلس الامن (محمود، 2003، ص179-212).

نجحت ايران بعد احتلال العراق في تأمين نفوذها السياسي، مستغلة رغبة واشنطن في عدم التدخل في نتائج العملية السياسية حتى تحافظ على مصداقيتها، فتشكلت حكومات عراقية استطاعت طهران ان تقدم لها دعما سياسيا ودبلوماسيا فاق الدعم العربي، حيث سارعت إلى الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، واعادت علاقاتها الدبلوماسية كاملة مع العراق في 18 ايلول/سبتمبر 2004، واعلنت في 29 نيسان/ابريل 2005 عن ترحيبها بحكومة الجعفري الانتقالية، وتبادل الجانبان زيارات على مستوى رؤساء الدول والوزراء، كزيارة الرئيس جلال الطالباني إلى طهران في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، وزيارة الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد إلى بغداد في آذار/مارس 2008، في حين كانت زيارة الملك عبد الله الثاني للعراق في 11 آب/اغسطس 2008 كأول زيارة لزعيم عربي للعراق بعد خمس سنوات من الإحتلال.

وقد اتخذ تدخل ايران في العراق صورتين: احداهما خاصة بتأمين نفوذ سياسي لها في الحكومة الجديدة، وذلك بتأثيرها في ناتج العملية السياسية منذ نشأتها إلى اليوم، وهذا ما تحدث به الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الاردنية الهاشمية، والاخرى خاصة بالاحتفاظ بنفوذ عسكري يتم من خلاله رفع تكلفة وجود القوات الامريكية بما يؤدي إلى انسحابها الذي سيكون في مصلحة ايران، ثم

استغلال ذلك النفوذ في مواقف العراق وقراراته السياسية حتى لا يكون بالقوة التي كان عليها على عهد الرئيس الاسبق صدام حسين (رجب، 2010، ص294).

نجحت إيران في الاتصال بأجنحتها العسكرية في العراق، مما زاد حجم الاتهامات الامريكية لها بدعم تلك المليشيات المسلحة بالمال والسلاح عن طريق الحرس الثوري الايراني، لاسيما تلك المسماة المجاميع الخاصة التي تلقي القبض عليها من قبل القوات الامريكية او العراقية، وهي مجهزة باسلحة تم صنعها في ايران، اضافة إلى تلقيها الدعم والتدريب في معسكرات تقع قرب الحدود العراقية-الايرانية للتمرن على صنع المتفجرات والقيام بهجمات وعمليات اغتيالات.

اما ما يتعلق بمكاسب ايران الكبيرة في العراق وعلى مستويات مختلفة نتيجة الاخفاقات الامريكية في العراق وافغانستان، وما اضافته خلفية الصراع السياسي والتنافس الاقتصادي بين الشرق والغرب، فقد اندفعت اذرع الاستراتيجية الايرانية الطموحة نحو الغرب والجنوب الغربي (جنوبي لبنان وغزة حتى مصر) ونحو منطقة الخليج العربي وشرقي السعودية، امتدادا إلى سواحل بحر العرب والبحر الاحمر لتفجر الموقف الامني اليمني/السعودي في تلك المنطقة، ناهيك عن فرص نجاح المشروع النووي الايراني قريبا بما يعني في حال اتمامه خضوع المشرق العربي لعملية تقسيم مكاسب استراتيجية بين الولايات المتحدة وايران على حساب المصالح القومية العربية، وسيكون هناك تغييرات خطيرة تنال من الجغرافية السياسية العربية على حساب موقعها الجغرافي وموروثها التاريخي ومقومات اقتصادياتها، ويصبح وجودها الحي عرضة لمخاطر جسيمة (الحمداني، 2010، ص124).

وبذلك لن تستطيع دول الخليج منافسة إيران على ملء ذلك الفراغ، خاصة ان هذه إيران تسعى جاهدة إلى ذلك بما يسمح لها بالقيام بدور القائد الإقليمي، وقد تأكد هذا المسعى بوصول المتشددين إلى السلطة في انتخابات عام 2005، فقد ضغطت إيران على حكومات المنطقة عن طريق تحريكها جماعات موالية لها تخضع لسلطة تلك الحكومات، ويعتبر هذا امدادا لسياسات العدوان غير المباشر التي تمارسها ايران منذ قيام ثورتها، حيث تبنت منطق تصدير الثورة إلى دول

الخليج ذات النخب السنية الحاكمة عبر الاقليات الشيعية، التي عملت على تحريكها في البحرين والكويت خلال الثمانينيات لقلب نظام الحكم. ونتيجة لتغير البيئة الإقليمية في الخليج، بات هدف ايران أكثر تواضعا، اذ اخذت تعمل على ايجاد حكومات موالية لها لتأمن جانبها في حال تأزم علاقاتها مع الولايات المتحدة، وذلك عن طريق تطوير شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية، وفي احيان معينة العلاقات الاجتماعية والثقافية، او عن طريق العمل على وصول عناصر موالية لها إلى السلطة إذا ما سمحت الظروف بذلك (رجب، 2010، ص291).

2-1-3-4 السعي الايراني لدور قيادي أمني في المنطقة:

في خطوة تحمل كثيراً من الدلالات والتساؤلات المهمة، دعا الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي، في مؤتمر صحفي عقده مع مستشار الأمن الوطني العراقي موفق الربيعي في طهران يوم 20 يناير/كانون الثاني الماضي 2009، إلى تشكيل منظومة أمن إقليمية مشتركة، وهي الدعوة التي أيدها الأخير، معتبراً أن دور البلدين (العراق وإيران) سيكون "مهماً جداً" بتشكيل هذه المنظومة.

ومن منطلق قوة بعد ان اثبتت ايران قدرتها على التحرك بما يخدم مصالحها دون ان تقدم تنازلا للقوى الدولية، تطرح ايران هذه المرة رؤيتها وتنجح في ارغام القوى الدولية على الدخول معها في مباحثات بشأن العراق، مع انها رفضت ابتداءا ما اوصى به تقرير بيكر-هاميلتون من ضرورة الحوار مع سورية وايران، وبذلك نجحت في بناء عراق لا يضر بمصالحها، كما نجحت في تحييد موقف دول الخليج على نحو ايجابي في قضية الملف النووي الايراني، وموقف كل من سوريا ومصر وذلك من خلال حديثها عن رغبتها في اقامة علاقات طبيعية تقوم على المكاشفة والمصارحة مع الدول العربية كافة.

لعل أول ما يلفت الانتباه في هذه الدعوة إلى إنشاء منظومة أمنية إقليمية مشتركة، هو أنها أعلنت في اليوم نفسه الذي تسلم فيه الرئيس الأمريكي الجديد

باراك أوباما مهام منصبه، وتأكيده من جديد تمسكه بموقفه الداعي إلى سحب القوات الأمريكية من العراق خلال 18 شهراً، وهذا يعني أن إيران تحاول من خلال طرح هذه الصيغة الأمنية ملء الفراغ الذي سيخلفه انسحاب القوات الأمريكية من العراق بموجب الاتفاقية الامنية، وتشكيل غطاء لتدخلاتها السافرة في الشأن العراقي، والتي بلغت حداً خطيراً يمس سيادة الدولة العراقية واستقلالها السياسي (هيكل، 2009).

لقد تحدث في أكثر من مناسبة منذ احتلال العراق الكثير من المسؤولين الايرانيين عن محتوى رؤيتهم واعلان الرغبة في تشكيل بيئة امنية جديدة في المنطقة، ومن ذلك مقترح انشاء مجلس إقليمي للأمن، وحديث نائب وزير الخارجية الايراني في المنامة في مؤتمر حول الامن عقد عام 2005، عن ان رؤية ايران لتحقيق الامن والاستقرار المستدام، تقوم على "تجنب اثارة النزعات الطائفية ومواجهة كل انواع التطرف، وتجنب هدم العلاقات الايرانية-العربية او العربية-العربية، واي تصرف يؤثر في الاسس التاريخية والجغرافية للمنطقة، بما فيها الحدود والاسماء التاريخية كالخليج الفارسي، واستبعاد الخلافات وسوء الفهم بين الدول الساحلية على الخليج، واستبعاد اي طرف ثالث لأن ذلك سيؤدي إلى توسيع هوة الخلاف".

لقد صاغت ايران رؤية لتأمين المنطقة تتفق والدور الريادي الذي ترغب في القيام به. ورغم ان هذه الرؤية سبق وان طُرحت في عهد الشاه، ثم تبنتها الجمهورية الايرانية، ثم الاصلاحيون الذين وصلوا إلى السلطة في التسعينيات وعملوا على اقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة كمدخل إلى ايجاد مصالح مشتركة تمهد فيما بعد لفكرة التفاوض على ترتيبات امنية، فان الجديد في الطرح الايراني بعد احتلال العراق مرتبط بتوقيته من ناحية، وبمحتواه من ناحية ثانية، فقد جاء طرح ايران هذه المرة في ظل غياب رؤية عربية واضحة لمهددات امن النظام العربي، فضلا على انقسام الدول العربية حول خطر وخطورة التفوق الايراني في مجال التقنية النووية، وجاء ايضا بعد انهيار العراق الذي لطالما نازع رؤيته لأمن الخليج، واذ لا يوجد الان طرح ينازع الطرح

الايراني، فإن ما هو مطروح من ترتيبات امنية للمنطقة مرتبط بموقع منطقة الخليج من الاستراتيجية الامنية الامريكية اكثر مما هو مرتبط بطبيعة البيئة الامنية فيها (رجب، 2010، ص306-307).

إن الصعود الإيراني تم على مراحل كان أهمها أن الولايات المتحدة خلّصت إيران من صدام حسين في العراق ومن «طالبان» في أفغانستان، مما سهل على إيران مهمتها الإقليمية بالصعود بفضل الشرخ الكبير الذي أصاب العلاقات السعودية والمصرية مع الولايات المتحدة وفقدان هاتين الدولتين بعد 11 سبتمبر أي دور وأية مبادرة في القضايا المفصلية .

نجحت حتى الآن الاستراتيجية الإيرانية في قيادة إيران باتجاه تثبيت دورها الإقليمي، وهي تنتظر أن ينجم عن مناوراتها كلها اعتراف عالمي وأمريكي بمركزية دورها في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا قد تتحول المسألة النووية بالنسبة إلى إيران لمسألة يمكن مقايضتها مقابل مكاسب إيرانية، منها تخلي الولايات المتحدة عن هدف إسقاط النظام وتصنيفه في محور الشر. من لبنان إلى فلسطين، حيث التماس مع إسرائيل، إلى الخليج والعراق حيث النفط وموقعه العالمي، تحولت إيران إلى لاعب أساسي يؤثرولا يتأثر بالوضع الجغرافي السياسي الإقليمي.

توصف إيران بالصاعدة على الرغم من كل ما يقال عن خسائرها من جراء العقوبات، فمهما واجهت من صعوبات فلن تصل إلى الوضع المالي الذي رافق البرنامج النووي الباكستاني. فقد تحولت إيران إلى منتج زراعي كبير، ولديها صناعات لا يستهان بها، وتجارة ضخمة، والمؤسسة الدينية تجني أموالا طائلة تسخرها بطرق أفضل من أي جهاز مخابرات، وشعبية النظام بين الفقراء في الأرياف وسلطة الباسداران تعززان سلطة المرشد، الذي تحيط به دوائر مطلقة الولاء، أما البحث عن الثغرات من قبل ضباط مخابرات شرق أوسطية فلم يعد مجديا، في ظل غياب القدرة على اتخاذ قرار بالفعل.

لا ريب في أن استمرار حالة الضعف والانقسام العربي الراهن يصب في خدمة مصالح القوى الإقليمية الأخرى وفي مقدمتها إيران، التي تستغل هذه الحالة

لتعزيز نفوذها في المنطقة، والمطلوب هو اتخاذ خطوات جادة عربياً لإنهاء هذا الانقسام غير المسبوق، ليس من خلال المصالحات الصورية كتلك التي حدثت في قمة الكويت الاقتصادية، ولكن من خلال البحث في أسباب هذا الانقسام ومحاولة تسوية كافة الخلافات القائمة؛ فترتيب البيت العربي من الداخل هو الخطوة الأولى والأكثر أهمية للتصدي لكافة مشروعات الهيمنة الخارجية، الإقليمية منها والدولية، والتي تشكل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار في المنطقة العربية، ورغم إدراكنا لصعوبة إنهاء هذا الانقسام العربي؛ فإن الأمر لن يكون مستحيلاً إذا أدرك الجميع خطورة وخطر التحديات التي تتهدد هذه الأمة (هيكل، 2009).

إن تشكيل منظومة أمنية إقليمية مشتركة فاعلة وشاملة في المنطقة يحتاج إلى بيئة سياسية مناسبة، وهذه البيئة لن تتوافر إلا إذا تم اتخاذ إجراءات جادة لإعادة بناء الثقة بين دول المنطقة، في مقدمتها توقف طهران عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة الأخرى وبناء علاقاتها مع هذه الدول على أساس الندية والمصالح المشتركة، وتسوية كافة المشكلات العالقة بين هذه الدول بأساليب حضارية سواء من خلال الحوار المباشر أو عبر آليات القانون الدولي، والكف عن سياسة استعراض العضلات ومحاولة إرهاب الجيران، ومن دون ذلك لن يمكن الحديث عن أي منظومة أمنية مشتركة في المنطقة. أما إذا كان الهدف هو توفير غطاء للتدخلات الإيرانية في العراق وباقي دول المنطقة، وزيادة الانقسام والتوتر فيها، فإن النتيجة ستكون خلق مزيد من التوتر الأمني وعدم الاستقرار في المنطقة، ولن تسلم من ذلك إيران نفسها.

2-3-4 الصعود التركي:

تعاملت انقرة مع التغير الذي حدث في العراق وفق نمطين من التفاعل او التعامل، النمط الاول حينما اختطت تركيا سياسة التكيف السلبي، وهي سياسة استمرت الى حدود عام 2003، واعتماد هذه السياسة على ان لا تعمد تركيا الى

الانغماس في الشان العراقي، مقابل التأكيد على وحدة وسلامة الاراضي العراقية، وعدم التعامل مباشرة مع الادارة الكردية العراقية.

الا انه ومنذ نهاية عام 2003 بدأ تحول في السياسة الخارجية التركية التي اختطت سياسة التكيف الايجابي كنمط ثانٍ بعد ان شعرت بان تعاظم دورها الإقليمي قد يوفر دورا لسياساتها في رسم التطورات المتعلقة بمستقبلها وتحديدا في الجهة الشمالية، سواء لجهة التخفيف من مخاوفها ازاء اقامة دولة كردية هناك، او لجهة تحقيق دور تركي إقليمي في التطورات المقبلة، وهو الامر الذي يعني لها الظهور بمظهر الدولة الإقليمية القادرة على رسم التصورات المستقبلية للمنطقة.

4-3-2-1 السلوك التركي تجاه النظام الإقليمي العربي بعد 2003:

لقد سجلت عدة حوادث كشفت عن تحول ايجابي في السياسة التركية تجاه دول الإقليم العربي، لعل من اهمها رفض الحكومة التركية سنة 2003 اعطاء الولايات المتحدة تسهيلات لوجستية للإحتلال العراق، ثم عدم استجابتها للضغوط من اجل عزل سوريا سنة 2005، وكذلك موقفها الحاسم تجاه المجازر الصهيونية على قطاع غزة، ثم تبني اسطول الحرية المتجه الى قطاع غزة لكسر الحصار وما رافقه من احداث، قد ساهم كل هذا في ايجاد منظومة إقليمية لتقبل دور تركي في المنطقة رسميا وشعبيا (عبد العاطي، 2010، ص137).

ومن هنا نجد ان تركيا قدمت مبادرة سميت بـ (مبادرة منتدى الجوار)، وهذه فكرة دعي اليها قبل الإحتلال الامريكي للعراق من اجل تفادي غزو العراق، وبعد ذلك حاولت تركيا ان تُعبىء دعما إقليميا للتوصل الى بناء عراق مستقر، ولهذا كان هذا المنتدى (منتدى الدول المجاورة للعراق) المنصة الوحيدة التي جلبت العراقيين ودول الجوار في الإقليم العربي للجلوس سوية لمناقشة مواضيع تخص العراق، فضلا عن ان تركيا قد طورت علاقاتها مع فئات مختلفة داخل العراق لغرض المساهمة في تعزيز استقرار البلد، وقد استضافت تركيا اجتماع دول الجوار الثاني في تشرين الثاني عام 2007.

ان واضعي السياسة التركية ركزوا جهودهم على تهيئة الارضية للحوار السياسي والمشورات بين زعماء دول المنطقة واصحاب القرار فيها، فقد اطلق الاتراك عشية التدخل العسكري الامريكي في العراق مؤتمر دول الجوار العراقي من اجل دعم عملية المصالحة الوطنية والاستقرار في العراق، للحيلولة دون تدخل خارجي قد يضعف الثقة والتعاون الإقليمي، وشاركت فيه دول جوار العراق التي تضم الى جانب تركيا كلا من السعودية وايران والاردن والسعودية وسوريا والكويت، اضافة الى مشاركة مصر والبحرين، واصبح مؤسسة إقليمية تعمل بصورة منتظمة على مستويات عدة امنية وسياسية (نوفل، 2010، ص98).

لعبت تركيا دوراً نشيطاً ايضا في جعل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي اكثر شعوراً بالمشكلة العراقية القائمة، ودخلت في دبلوماسية الكواليس بجمعها بين الامريكيين وبين المعارضين للعملية السياسية منهم المقاومة العراقية وفي عدة مناسبات، وخلال احد الاجتماعات قبل الانتخابات العراقية 2006 وافق المعارضون للعملية السياسية على وقف الهجمات، بينما وافق الامريكيون على توفير الظروف الجيدة لأجراء الانتخابات.

ويمكن رصد متغيرين اساسيين ساهما على نحو مباشر في التأثير في طبيعة ومضمون العلاقات التركية بالمحيط الإقليمي العربي، الاول: وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002، ودخول تركيا مرحلة جديدة في سياستها الخارجية قوامها الدبلوماسية المندفعة والانفتاح وتحسين العلاقات الإقليمية مع الجميع وتصفير المشاكل مع هذه الدول، فضلا عن تعدد اوجه وابعاد هذه السياسة بما يسر عليها احتمالات لعب ادوار سياسية افضل (عبد الفتاح،2009، ص276)، والثاني: هو احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام 2003، وما رافقه من تغيرات في طبيعة النظام السياسي العراقي والاثار التي نتجت عن هذا الإحتلال، والتي تجاوزت مداها المحلي لتأخذ ابعادا إقليمية ودولية، انعكست بلا شك على العلاقة التركية العراقية.

تمتاز السياسة الجديدة لتركيا بأن لا تكون دولة طرف في أي محور، بل تسعى لتكون دولة مركز بين كل الدول المحيطة بها، وهذا يقتضي مؤهلات وادوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، ويرى احمد داود اوغلو وزير الخارجية التركي ان تركيا تملكها، لكن القوة العسكرية ليست ابدا ضمن هذه الادوات، كما اشار الرئيس التركي عبد الله غول "ان تركيا لا يمكن ان تبقى محصورة داخل الاناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة يصبح من الخطأ ان تبقى متفرجة على ما يجري حولها، وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها وتؤثر به"، ولعل غزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة كانا نموذجا للتاثير المتبادل، لذلك فان تركيا عملت على تجسيد نهج القوة الناعمة أي الدبلوماسية منذ اللحظة الاولى لتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة، وانتقلت الى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري او سيجري، واولى هذه التجسيدات تمت عبر مبادرة غير مسبوقة، وهي فكرة اجتماع (دول الجوار الجغرافي للعراق) في شباط 2003 ولم يحتل العراق آنذاك، وقد كانت هذه الفكرة التي جسدت في الواقع اولى رسائل الدخول التركي – وفقا لسياساتها الجديدة – الى ساحة المنطقة العربية بوجه لم يعهد من قبل، وهو دور الوسيط السلمي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الاطراف المتناقضة، بعد النهج الذي نهجته تركيا المرتبطة باستخدام عصا القوة العسكرية والمطاردة للاكراد المسلحين في شمال العراق او المهددة لجيرانهم بالتعاون مع اسرائيل (عبد العاطي، 2010، ص141).

ان الانخراط التركي الجديد في المنطقة العربية في سياق تحول ترتيب القوى العالمية، قد تم الدفع به الى الواجهة بعد فشل سياسات ادارة بوش وغياب أي حضور سياسي اوروبي ذي معنى، والعجز المالي لروسيا التي لم تستطع ارث الاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة، كل هذه العوامل سمحت لتركيا بتأكيد نشاطها الدبلوماسي المبني على التعامل مع أية ازمة في المنطقة، باعتبارها تؤثر بشكل مباشر في الولايات المتحدة واوروبا كما هو شأن سائر المنطقة (نوفل، 2010، ص94).

ان الموقف التركي القريب من العرب هو نتيجة لما اسفرت عنه ظروف ما بعد الحرب على العراق، حيث شهدت القوة الامريكية العظمى محدودية قوتها، كما اضاعت الولايات المتحدة في فترة حكم جورج بوش الابن موقعها المتقدم في السياسات العالمية، ووجد الكثير من حلفائها وفي مقدمتهم تركيا مجالا للعمل في الشرق الاوسط في شكل شبه مستقل، إن لم يكن باستقلالية تامة عن واشنطن (نوفل، 2010، ص96).

ومن الواضح ان تركيا تتمتع اليوم بثقة متجددة ومقبولة من الجمهور العربي، وهذا الموقع نتج عن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، وذلك ان رفض انقرة السماح للقوات الامريكية بفتح جبهة ثانية ضد العراق انطلاقا من اراضيها، عزز رصيد تركيا كقوة مستقلة، وكذلك فان دور انقرة في توفير منطقة آمنة لاكراد العراق في التسعينيات من القرن الماضي قد نُظر اليه بتقدير كبير، زيادة على الرغبة في الاستعانة بتركيا كعامل حيوي للنهوض بعراق ما بعد الإحتلال، وبعدما دعمت واسهمت في دعم مصالحة الاطراف المقاطعة للعملية السياسية الجديدة من خلال اقناعهم بضرورة المشاركة في الانتخابات، إن جميع هذه الامور ادى الى تحسين العلاقات بين تركيا والدول العربية.

هنالك العديد من العوامل التي سهلت قبول الدور التركي في المنطقة العربية، واتاحت له ان يكون جزءا من المنطقة ومحيطها الإقليمي، ابرزها (عبد العاطي، 2010، ص142):

1. الجذور الاسلامية لحزب العدالة والتنمية، ففي السابق كان التوجه العلماني والضغوطات المواجهة للحالة الاسلامية في الداخل، تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الاسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين وفقا لنموذج تطبيقي في تركيا، ومع حزب العدالة والتنمية انهار احد اهم الحواجز السميكة امام ثقة المسلمين بنوايا تركيا.
2. الموقف التركي الوسطي والحيادي من كل اطراف النزاعات سواء العربية الداخلية او العربية الاسرئيلية او الاسلامية الداخلية او الاسلامية الغربية، فحزب العدالة والتنمية حرص ونجح الى حد بعيد في نسج خيوط التواصل

والثقة مع كل الاطراف دون استثناء، حتى يمكن القول انه لم يك لأية دولة غير تركيا قدرت على اتخاذ العلاقات الجيدة مع الجميع، ومنطق هذه السياسة هو ان اية علاقة مع قوة طرف في نزاع محدد لا تعني معاداة قوة الطرف الأخرى.

3. لاقى الحضور التركي قبولا في الساحة العربية تحديدا، وقد تفاوتت عوامل هذا القبول تبعا لظروف الاطراف العربية، فالدور التركي تزامن ظهوره مع الإحتلال الامريكي في العراق وما عناه من تدمير الدولة المركزية في بلد عربي كبير، وما نتج عنه من حالة تقسيمية ومن ادعاء طرح مشروع نشر الديمقراطية من جانب الادارة الامريكية حينها، ومن تهديدات لبعض الدول العربية لاسيما سوريا، مما اثار ذلك مخاوف كل العرب، وكانت معارضة تركيا لغزو العراق انطلاقا من خطر التقسيم، حينها وجد العرب انفسهم في خندق واحد، إلا سوريا وتركيا إذ هما معنيتان بمنع انشاء دولة كردية في شمال العراق، خلافا لدول عربية أخرى تخشى على انظمتها من شعارات الديمقراطية.
4. تزامن بداية الحضور التركي مع تعاظم النفوذ الايراني في المنطقة، وقد لعب الضعف العربي دورا في تقبل الدور التركي، ولاسيما من جانب الانظمة المتوجسة من النفوذ الايراني، وكان رهان هؤلاء ان البعد الطائفي في الاسلام قد يحمل حزب العدالة والتنمية في تركيا على لعب دور مضاد او على الاقل كابح لمزيد من النفوذ الايراني.

4-3-2-2 القلق التركي من الصعود الكردي العراقي:

شكل الوضع في العراق بعد عام 2003 مصدر قلق كبير لتركيا ينبع من ثلاثة قضايا رئيسية (الغريري، 2010، ص49):

الاولى: الخشية من ان يكون لأي استقلال او حكم ذاتي لاكراد العراق، تداعيات على السكان الاكراد في تركيا.

الثانية: ان واضعي السياسة التركية يتخوفون من ان يؤدي ضعف الحكومة المركزية في العراق الى تقوية حزب العمال بشمال العراق، فتقتضي مزيدا من الهجمات تركيا، ويتحول العراق الى ملاذ لجماعات العنف المسلحة.

الثالثة: لعل احتمال انزلاق العراق لحرب اهلية، يؤدي الى تفتيته فتصدر عنه تجليات وتداعيات منظورة وغير منظورة.

ومن المؤكد ان في تحقيق الاستقرار والحدود الامنة بين تركيا وكردستان العراق خدمة لمصالح العراق وتركيا، معتبرين بالانعكاسات السلبية التي يسببها أي توتر بين تركيا والإقليم الذي هو جزء من العراق على العلاقات بين العراق وتركيا.

ومما زاد من مخاوف تركيا هو ورود انباء عن قيام اسرائيل بتدريب القوات الكردية، اضافة الى صدور بعض التقارير الصحفية التي تحدثت عن قيام اسرائيل بتدريب البشمركة وقوات خاصة كردية في شمال العراق وتورطها في عمليات سرية بدول مجاورة.

وعلى الرغم من نفي كل من اسرائيل والقيادة الكردية في شمال العراق لهذه التقارير، فان تركيا لم تقتنع بالحجج المقدمة، لاسيما ان تلك الانباء تزامنت مع نشر وسائل الاعلام التركية حديثا لوكيل وزارة الخارجية الاسرائيلية السابق (الون ليل) تحدث فيه عن ان اقامة دولة كردية مستقلة امر لا يزعج اسرائيل، ولكنه اضاف ان اسرائيل مدركة تماما لحساسيات تركيا بشان هذه القضية، ولهذا فان اسرائيل لاتحاول دعم هذه التوجه الكردي (الربضي،2007).

ولا شك ان تركيا معنية مباشرة بالوضع الامني في العراق والإقليم بصورة عامة بعد الانسحاب الامريكي، خصوصا اذا استمر الانقسام العراقي الداخلي ولم تجد محافظة كركوك العراقية حلا مجمعا عليه، واذا استمرت عملية التجاذب بين انقرة وإقليم كردستان العراق، واذا استمر تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من دون ايجاد حل له، وكل هذه القضايا قد تؤدي الى تطورات امنية وعسكرية لن تكون تركيا بمنأى عنها، بما فيها التدخلات العسكرية المباشرة التي

قد تتخذ اشكالا متعددة، من الضغط الخارجي من وراء الحدود الى العمليات المحدودة داخل شمال العراق وصولا الى العمليات الواسعة.

3-3-4 هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النظام الإقليمي العربي:

عملت الولايات المتحدة كجزء من استراتيجيتها في المنطقة على إعادة تشكيل المنطقة العربية سياسيا وثقافيا على نحوٍ يؤدي إلى تفتيت دولها، لدويلات هزيلة تقوم على أسس مذهبية وقبلية، وتصفية قضية فلسطين وفق شروط إسرائيل بإقامة كيان فلسطيني هزيل بلا سيادة، مجرد من السلاح، وحرمان اللاجئين من حق العودة، والتأكيد على اعتبار الأردن دولة الفلسطينيين، وأمركة دول المنطقة بإقامة نظم تابعة وفق المواصفات الأمريكية تعتمد اقتصاد السوق وحرية التجارة، وتنفتح على العولمة، وخلق طبقة سياسية عمادها رجال الأعمال وحلفاؤهم من الجماعات المذهبية وأجهزة الاستخبارات وزعماء العشائر (نعمان، 2003، ص2).

تم الايضاح في هذا الفصل من الدراسة إلى التداعي الحدودي المتمثل بمشروع الشرق الاوسط الكبير، الذي فرضته الادارة الامريكية على المنطقة بأنماط مختلفة تغيرت صيغة تنفيذها خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، وهذا الدمج الحاصل للمنطقة سياسيا وجغرافيا يعد شكلا من اشكال الهيمنة الامريكية على المنطقة العربية.

وكذلك في الشق المتعلق بالتداعي القيمي وضحت الدراسة ايضا في فصلها الرابع إلى ان الدول العربية قبلت وتعاملت مع تغيير مفهوم المقاومة إلى مفهوم المقاومة السلمية فقط وإدانة الارهاب بانماطه المختلفة، رغم انه لا يوجد تعريف محدد له يستخدم لغرض التمييز، وكذلك قبول تلك الدول بتغيير مناهج التعليم عبر تعديل بعضها او شطب أخرى من مقررات التدريس، مما يؤشر على هيمنة أمريكية من نوع آخر.

أمنيا ومع قيام الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق، باتت هناك صورة جديدة لعلاقاتها العسكرية مع النظام العربي، ففي السابق كانت العلاقات العسكرية تقتصر على الاتفاقيات والقواعد العسكرية، وصارت لها منذ الحرب

قوات تجوب مياه الخليج والبحر المتوسط قبالة السواحل العربية وقوات على الارض تزيد على 168 الف جندي في العراق وحده.

كما اتجهت الادارة الامريكية الى نقل رؤيتها بشأن مهددات الامن القومي الامريكي التي تضمنتها استراتيجية الامن القومي لعام 2002، وما طرأ عليها من تعديلات في عام 2006 الى المستوى الإقليمي في تعاملها مع النظام العربي، مستغلة في ذلك ما وفره لها وجودها في العراق من فرصة للتحكم في مواقف دول المنطقة وسياساتها، واعتبرت الارهاب الخطر الاساسي الذي يتهدد الامن الامريكي ويتطلب تعاونا دوليا، إلى جانب خطر انتشار اسلحة الدمار الشامل في الدول المارقة، وذلك عن طريق ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية. واتجهت ايضا الى الحديث عن تهديدين اساسيين لأمن المنطقة، الاول هو الارهاب العقائدي الذي يحركه التطرف الديني ويصوره الرئيس السابق بوش الابن بأنه خطر يتهدد دول المنطقة في سعيها نحو الديمقراطية والحرية، والثاني هو ايران التي تمول القوى الارهابية في العراق ولبنان وفلسطين بالمال والسلاح، وتشير الادارة بين الحين والاخر الى سورية باعتبارها مهددا لأمن المنطقة، اذ ترى ان حزب الله خطط لحرب 2006 بدعم من ايران وسوريا لاضعاف شرعية الحكومة اللبنانية، وهي الحرب التي هددت الاستقرار الإقليمي (رجب، 2010، ص316-317).

ومن اجل ان تنقل الادارة الامريكية رؤيتها من مستوى الخطاب السياسي الى مستوى الممارسة السياسية، اتجهت الى إعمال منطق التحالفات غير الرسمية، فتبنت منذ حرب تموز/يوليو 2006 صيغة المحاور في المنطقة، حيث تحدثت وزيرة الخارجية الامريكية رايس عن محور (الاعتدال) الذي تمثله الحكومات المعتدلة والاصلاحية والديمقراطيات اليافعة، في مقابل محور (التطرف والتخريب) وتشير فيه الى إيران وسوريا وحركات اخرى، وقد استخدمت الادارة هذه الصيغة في محاولاتها لتطبيع العلاقات بين الدول العربية واسرائيل كما وضحنا ذلك، وعملت على دعم محور الاعتدال عسكريا من خلال اعلانها صفقات تسليح بما يسمح دعم الاستراتيجية الواسعة للحد من التأثير السلبي لجناح الممانعة (عبد السلام، 2007).

ولكي تستكمل واشنطن هيمنتها على المنطقة العربية، استمرت في ربط باقي دولها وتحديدا دول الخليج بحلف الناتو، علما ان تلك الدول لم تكن قد استأنفت بعد اية صورة من صور الارتباط بهذا الحلف حتى احتلال العراق، فمنطقة شمال افريقيا انضمت الى مبادرة منتدى الحوار الاطلسي-المتوسطي التي اطلقها الحلف منذ عام 1994، وتم في اطارها انشاء مجموعة التعاون المتوسطي بموجب قرارات مدريد عام 1997. وبات الحوار يعقد منذ ذلك الحين بصورة ثنائية بين الحلف وكل من مصر وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والاردن واسرائيل، وبصورة جماعية بين الحلف والدول السبع، وكان يدور حول المخاطر الامنية وكيفية مواجهتها، وقد أُجري في اطار ذلك عدد من المناورات العسكرية المشتركة، كمناورات النجم الساطع (رجب، 2010، ص319-320).

إن مزيد السيطرة على المنطقة وما حولها، يجعل العراق منطقة إستراتيجية مفصلية هامة تربط ما بين دول الخليج وتركيا، وهو الأقرب إلى دول آسيا الوسطى، ويمثل الحدود البرية مع كل من إيران وسوريا إذ هما من الدول المناوئة التي يجب احتواؤها، وهذا يعني ان احتلال العراق يكمل حلقة السيطرة على الشرق الأقصى والأوسط، ويحد من امتداد نفوذ كل من روسيا الاتحادية والصين، كما يحد من انتشار المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط (حسين، 2009، ص19).

لقد فتح الغزو الأمريكي للعراق، الباب أمام تساؤلات عدة حول الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة، ويأتي في مقدمة هذه التساؤلات: هل خرجت الولايات المتحدة في حملة صليبية لتغيير خريطة المنطقة، وخلق شرق أوسط جديد؟، وهل كان غرض الولايات المتحدة الهيمنة الكلية على نفط الخليج؟، وهل شنّت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحرب خدمة لحليف إقليمي، هو إسرائيل؟. وهل هذا ما عناه بول وولفويتز حينما قال "إن العراق ليس يعني العراق فحسب (حسين، 2006، ص17).

وبالطبع فإن الولايات المتحدة الأمريكية، قد شنت الحرب على العراق لا لتجلب الديمقراطية إلى شعبه، والتفسير العقلاني الوحيد، هو أن الولايات المتحدة

الأمريكية كانت مدفوعة بأمرين هما: النفط وإسرائيل، وهو ما برز في عدة أمور من بينها (هيكل، 2003، ص1):

1. إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن بقاءها في العراق لمدة طويلة، حتى تنجح في إقامة نظام حكم ديمقراطي مستقر وصديق لها، وحتى إذا عزمت على الخروج من العراق، فإنها ستترك قواعد عسكرية لها في كافة أنحاء العراق.
2. توريط كل من إيران وسوريا في الحرب الأهلية داخل العراق، وبما ينشأ منه وضع جديد، يتيح للولايات المتحدة الأمريكية التدخّل ضد هاتين الدولتين، أو استدراجهما لأزمات تؤدي إلى شن الحرب ضد أي منهما، مع إعطاء أسبقية لتدمير البرنامج النووي الإيراني.
3. إن احتلال العراق سيضعف من المركز التفاوضي للفلسطينيين ومؤيديهم من العرب بدرجة كبيرة، فيصبحون على استعداد للتخلي عن قدر كبير من حقوقهم التاريخية والتراجع عن مواقعهم السابقة.
4. العمل على إضعاف النظام الإقليمي العربي، وشل القدرة على تبنّي عمل عربي مشترك.

4-3-4 أثر الصعود والهيمنة على امن النظام الإقليمي العربي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للاثر المترتب على أمن النظام العربي:

أولا- الفشل في تأمين حدود النظام ضد هجمات الدول المحيطة:

تعرض النظام الإقليمي العربي منذ احتلال العراق للكثير من الهجمات من الدول المحيطة، فالسودان شهد تدخلا من دول افريقية في دارفور، والصومال خَبِرَ وضعا مماثلا مع الحضور الاثيوبي القوي فيه، والعراق يتعرض لتدخل إسرائيلي في شماله تحت غطاء عمليات إعادة الاعمار التي حذرت منه سورية ودعت الدول العربية للتصدي لها، وذلك إلى جانب التدخل الايراني في العراق،

الذي تسعى واشنطن إلى وضع حد له، كما اتضح سابقا (رجب، 2010، ص232).

اضافة إلى ذلك تقف تركيا على اهبة الاستعداد لتوجيه ضربات عسكرية خاطفة إلى حزب العمال الكردستاني ومقراته على حدودها مع العراق.

ثانيا- خطر إندلاع حرب إقليمية:

لقد أثار السلوك الأمريكي بعد احتلال العراق العديد من التساؤلات، حول ما هي المحطات التالية والمقبلة؟ فالقوات الأمريكية منتشرة في الخليج وعلى استعداد للتدخل في إيران، ويمكن استخدامها تجاه سورية، وثمة قوات في البحر الأحمر تتمركز في بعض الدول الإفريقية وشرقها، ويمكن استخدامها في اتجاه السودان، ومن هنا أصبحت التهديدات واضحة تماماً وواقعاً ملموساً. وأصبح من الواضح أن العالم العربي معرض للضربات العسكرية الأمريكية، بهدف إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بما يهدد الأمن القومي العربي ويصب في مصلحة إسرائيل (حسين، 2009، ص 267 – 291).

يرى العديد من المراقبين أن فرص حدوث حرب إقليمية جديدة (متعددة الأطراف) تبدو واردة وبقوة، ولاسيما أن حكومة نتنياهو المتشددة جاءت إلى السلطة بمتغيرين جوهريين على مستوى الأولويات الاستراتيجية قد يتسببان في إشعال المنطقة، هما: التركيز على خطر التهديد الإيراني لإسرائيل من خلال مشروعها النووي، ورفض مبدأ حل الدولتين مع الإصرار على مواصلة النشاط الاستيطاني والعبث بالمقدسات الدينية.

وبينما يرى بعضهم أن المتغير الثاني قد لا يؤدي مباشرة إلى اندلاع حرب إقليمية واسعة في المنطقة، على أساس أن الجانب العربي لا يبدو مستعداً لمثل هذه الحرب في ظل حالة الضعف والانقسام الواضح التي يعانيها حالياً، لذلك فإن سيناريو حدوث حرب محدودة ثم اتساعها إقليمياً لا يمكن استبعاده، خاصة أن تطورات الأحداث في الحروب لا يمكن التنبؤ بها. فلو افترضنا مثلاً أن إسرائيل تشن غارات على لبنان بحجة القضاء على تهديد حزب الله اللبناني، وهو أمر غير

مستبعد في ضوء رغبتها استعادة هيبتها التي انكسرت في حرب 2006، فإن احتمال اتساع نطاق هذه الحرب ليشمل سورية أو إيران يبدو وارداً في ظل الدعم الذي ستقدمه الدولتان إلى حزب الله (الدويك، 2010).

لقد شهد الخطاب السياسي بين الولايات المتحدة وإيران في فترات ماضية تصعيدا صاحبه تحرك عسكري على الارض، هدفت من ورائه ايران إلى إظهار مدى قوتها في مواجهة دول الخليج خصوصا وعلى الإقليم عموما، وحتى لا تفكر مجمل دول الإقليم بدعم اي تحرك أمريكي ضدها، وحتى تدرك الولايات المتحدة الامريكية ايضا قدرة ايران على نقل نطاق المواجهة إلى مناطق حيوية بالنسبة إليها في منطقة الإقليم العربي.

ساهمت اسرائيل في شحن اجواء المنطقة باجواء الحرب، خاصة بعد تصريح الرئيس الايراني برغبته في محوها من الخريطة اذا ما وجهت ضربة إلى ايران، وصرح وزير البنى التحتية الاسرائيلي بنيامين بن اليعيزر بتدمير ايران اذا تعرضت بلاده لإعتداء، فرد عليه مساعد القائد العام للجيش الايراني محمد رضا بأن اسرائيل ستزال من الخريطة في حال تعرضت ايران لهجوم عسكري.

ورغم ان الدول العربية لم تقبل بمثل هذا التصعيد، وأدانت اغاب القمم العربية منذ عام 2006 المناورات الايرانية وقضية الجزر الاماراتية الثلاث، وانتقدت الاعمال الاستفزازية المهددة لأمن واستقرار المنطقة وسلامتها، فإن هذه الدول العربية لم تقف إلى جانب واشنطن في تحركاتها بصورة كاملة.

ثالثا- بدء عملية تقييم ذاتي للوضع الامني للنظام الإقليمي العربي:

يثار الآن تساؤل بالنسبة لمستقبل الأمن القومي العربي، وهل يستطيع العرب أن يطوروا أنفسهم وأهدافهم السياسية والاقتصادية والأمنية بما يحقق مستقبلاً أفضل، في ظل هذه الهجمة المعلنة؟ ان هذا بالطبع يحتاج إلى جهود عديدة تتعلق أساساً بتوفير آليات جديدة لمنظومة النظام الإقليمي العربي (حسين، 2009، ص 267 – 291).

لقد ادركت الدول العربية بعد احتلال العراق الحاجة الى اعادة تقييم اوضاعها الامنية، وبدأت حركة تقييم ذاتية وان كانت بطيئة، ولكنها هادفة إلى

تغيير الوضع وتأكيد وجود رؤية ذاتية لأمن النظام العربي متميزة عن تلك التي تفرض خارجيا.

وقد اتضح هذا في الموقف العربي من البرنامج النووي الايراني، فامتلاك ايران القدرة على انتاج السلاح النووي يطرح خطرا جديدا على امن النظام الإقليمي العربي خاصة في منطقة الخليج، فمن ناحية يوفر وجود سلاح نووي على المستوى إقليمي احتمال استخدامه، مقارنة بتوافره لدى احدى القوى الدولية، فضلا على ما سيؤدي اليه سباق تسلح رجح البعض ان تكون السعودية طرفا فيه. ومن ناحية اخرى سيزداد ضعف النظام العربي في معادلة القوة الإقليمية بمواجهة ايران التي لن يضيف امتلاكها أية قدرات نووية بعدا نوويا الى مقدرات النظام العربي في الميزان العسكري لمواجهة اسرائيل، ولعل ادراك الدول العربية للخطر النووي الايراني دفع بها نحو تفعيل حقها في الاستخدام السلمي للتقنية النووية حسبما تقرر في قمة الخرطوم عام 2006.

يلاحظ ان التحرك على المستوى الخليجي كان اكثر فاعلية من التحرك على المستوى العربي الكلي، رغم ما يعانيه من قصور في التخطيط الدفاعي نتيجة المخاوف من السيطرة السعودية، وقد يرجع سبب ذلك إلى قربها الجغرافي من مصادر التهديد التي باتت تستهدف الامن العربي، فهو المجال الاول الذي تعمل فيه ايران سياساتها وتختبر مدى قوتها، سواء العسكرية او غير العسكرية، على نحو يتطلب التعامل مع امن منطقة الخليج كأمن متمايز من امن النظام ككل من حيث مدى تأثره بمهددات الامن، اي ان علاقته بأمن النظام العربي علاقة الجزء المتمايز مع الكل الذي لا يمكن ان ينفصل عنه.

وهذا يعني ضرورة ان تحظى هذه المنطقة بإهتمام اكبر من قبل الوحدات الرئيسية في النظام الإقليمي العربي ومن قبل الجامعة العربية، فاتجاه الخليج إلى الحديث دوما عن امن الخليج دون ربطه بامن النظام العربي يضر بالنظام العربي ككل، ويؤكد ما يتحدث عنه البعض من ان ظاهرة التجمعات الإقليمية الفرعية سبب في ضعف النظام العربي، في حين ان في امكان هذه الظاهرة ان تتحول إلى

عامل قوة يضاف إلى النظام العربي، اذا ما توافرت الرؤية السلمية والتخطيط الجيد (رجب، 2010، ص343-344).

وقد تكون الخطوة الاولى في ذلك هي اعادة الدول العربية النظر في مواقفها من ايران، اذ يجب ان تدرك ان ايران تمثل خطرا على امن النظام، خاصة في منطقة الخليج، ولا بد من ان تعمل على وضع حد لنفوذها بدءا من العراق من خلال إعادة بناء دوائر الثقة معه.

اما بالنسبة إلى الهيمنة الامريكية، فإنه من الصعب على النظام العربي ان يقطع صلته بالقوى الدولية، لأن النظم الإقليمية لا تستطيع العمل في عزلة وفي فراغ العلاقة مع القوى الدولية، لاسيما ان تكلفة قطع العلاقات الامنية معها تكون مرتفعة للغاية، ولكن الخيار المتاح هو اعادة النظر في مجالات التعاون بحيث تحدد ما ينبغي ان يقبل فيه التدخل الامريكي وما لا يقبل في اي من القضايا العربية، الا اذا كان في صالحها، وهذا يتطلب بالعموم صوغا للمبادئ المتفق عليها لتنظيم علاقات النظام الإقليمي العربي بالولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة:

لعل الدراسة استطاعت الاجابة على تساؤلها الرئيسي المتمثل بـ ـ (التداعيات التي ولّدها الإحتلال الامريكي للعراق على النظام الإقليمي العربي)، ففي ما يتعلق بالتداعي الحدودي، فقد هيأ احتلال العراق للولايات المتحدة تنفيذ الكثير من السياسات التي تهدف إلى إدماج وحدات النظام العربي في نظام شرق اوسطي جديد تقع اسرائيل في القلب منه، وصاغت على اساس ذلك سياسة تهتم بإعداد الدول العربية للأندماج في النظام الشرق الأوسطي من خلال إحداث تغييرات في النظم السياسية والاقتصادية والثقافية القائمة.

وقد رد النظام الإقليمي العربي على التداعي الحدودي وما يسبقه من إرهاصات تغيير تضمن له سياسة الاندماج بالمشروع الجديد، ويتمثل ببلورة النظام العربي آليات تسهلُ له التعامل والتخفيف من بعض تلك السياسات، وفي بعض الاحيان تم تأكيد الاتفاق مع بعضها الآخر، حيث سعى إلى تعزيز وجوده كنظام إقليمي متمايز من خلال تقاربه مع أنظمة إقليمية أخرى، وسرع من وتيرة الإصلاح على مستوى جامعة الدول العربية وعلى مستوى الدولة القطرية أيضا، لتبقي على نفسها ضمن السياسة المرسومة للمنطقة من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

ثاني التداعيات هو التداعي القيمي حيث ركزت الدراسة على قيمتي المقاومة والتعليم، فقد تعرضت هاتان القيمتان التي نشأ عليهما النظام العربي إلى حملة تغيير في مفاهيمهما ومحتواهما، وصاغت الولايات المتحدة سياساتها لإحداث تلك التغيرات في إطار نظرية الدولة الفاشلة، وهي تفترض وجود حكومات غير مسؤولة وغير قادرة على القيام بوظائفها او مهامها على الوجه الأكمل.

المقاومة العراقية كمثال قيمي تناولته الدراسة، وإن لم يَرِد في بيانات القمة العربية أي دعم دبلوماسي لها، فكل ما ورد في القمم إنحسر في تأكيد وحدة العراق وسيادته وسلامة اراضيه، وادانة التفجيرات (الارهابية) التي تجري في العراق وتودي بحياة المئات من الابرياء من الشعب العراقي، وبذلك تتجنب القمم إجمالا الصِدام مع واشنطن في توصيفها ما يجري في العراق.

ولذلك فإن هناك حالة من عدم الاتزان وعدم الثبات في الموقف العربي الرسمي من المقاومة، غير ان استمرار ذلك التباين يعني ان هذه القيمة لم تختف من النظام العربي، وان استمرار المقاومة داخل العراق كفيل بحماية قيمة الاستقلال والتحرر، وان عجزت الحكومات العربية عن حمايتها.

يعتبر تغيير قيمة التعليم مدخلا لتغيير القيم امرا شديد الخطورة يتعين التنبه له، لأنه سيتم من خلاله المساس بهوية المنطقة وبقيم الجيل الذي سيتولى قيادة المنطقة العربية، فالتفكير الامريكي تفكير استراتيجي استهدف وما يزال يستهدف الخطاب السياسي للنخب العربية ليسقط كلمة (المقاومة) ويحل محلها كلمتي (الانتحار) و(الارهاب)، ويستهدف كذلك العقل العربي من خلال تغيير المناهج الدراسية بما يتفق وذلك الخطاب. واشارت الدراسة إلى ان مناهج التعليم قد عدلت قبل وبعد الإحتلال الامريكي للعراق.

التداعي الثالث وكما أشار إليه البحث هو التداعي الأمني، فقد كانت النتيجة المباشرة لاحتلال العراق، اختلالا في ميزان القوى داخل النظام العربي بفعل انهيار العراق، الذي كان يؤدي دورا إقليميا فاعلا، وكذلك اختلال الميزان بينه وبين إيران التي تتنامى نفوذها في المنطقة، وبينه وبين الولايات المتحدة التي تعاظم دورها إلى درجة بلغت مستوى الهيمنة الكاملة على النظام، مما أدى إلى تصاعد الادوار الإقليمية لتلك الدول المتنافسة.

بالمقابل ترى الدراسة ان النظام الإقليمي العربي يفتقر إلى رؤية للتهديدات الامنية، حيث انهار الاجماع حول التهديد الاسرائيلي، واختلفت المواقف ازاء ايران وامريكا، كما ان حربا عربية - عربية اصبحت واقعا عاشه النظام الإقليمي وكذلك غزوا امريكيا للعراق دعم من بعض الاطراف العربية، سبب هذا الخلل والتباين في المواقف والتضارب في المصالح والمخاوف الامنية، ومن هنا فلا يوجد اجماع عربي او تصور مشترك للتهديدات ليصاغ على اثرها مفهوم واضح للأمن القومي العربي.

ادركت الدول العربية بعد احتلال العراق الحاجة الى اعادة تقييم اوضاعها الامنية، وبدأت حركة تقييم ذاتية وان كانت بطيئة، ولكنها هادفة الى تغيير الوضع وتأكيد وجود رؤية ذاتية لأمن النظام العربي متميزة عن تلك التي تفرض خارجيا.

طرحت الدراسة تساؤلات فرعية أيضا منها ما يتعلق بالإحتلال الامريكي للعراق وماهية تعامل النظام الإقليمي العربي مع عراق محتل، وبان من التقييم العام للجهد العربي تجاه حرب العراق، ان هذا الجهد مفتقد لوجود برنامج عمل لمعالجة الازمات التي تتعرض لها الدول العربية ضمن المنظومة الإقليمية العربية، والتي قد تصل إلى درجة النزاع أو الصدام المسلح. بل إتجه النظام الإقليمي العربي إلى الإعتراف بالإحتلال، ولم تُشر بيانات القمم العربية إلى أن العراق دولة عضوا مؤسسا للجامعة العربية واقعة تحت الإحتلال.

اتسم المحيط الإقليمي العربي بشكل عام بعد مرحلة احتلال العراق بالغموض وعدم التحديد، على الرغم من تصاعد المخاوف من تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خرجتا من هذا الصراع باعتبارهما القوتين الرئيسيتين في المنطقة، وذلك في ظل ضعف أنظمة الحكم العربية، وفي ظل افتقاد فاعل نشط يقوم بدور موازن للدور الإيراني في المنطقة، حيث ترتكز تحركات هذا الدور ضعف النظام العربي وتناقض استجاباته تجاه ما تقوم به إيران فعليا.

وعلى هذا الاساس شهدت المرحلة الاولى من علاقة النظام الإقليمي العربي مع العراق تكيفا سلبيا استمر 4 سنوات، بعد ان انسحبت الدول العربية من الساحة العراقية مع تصاعد في نفوذي ايران والولايات المتحدة الامريكية الذي بات على إثره العراق مهددا بهويته، وتحول إلى محل أزمات تُصدر للدول العربية المجاورة، إلا ان تغير الاستراتيجية الامريكية في أواخر عهد الرئيس بوش الابن طلبت الولايات المتحدة من بعض دول النظام الإقليمي العربي الانفتاح على العراق سياسيا واقتصاديا، وهذا ما تم فعلا فيما بعد ضمن مرحلة اسمتها الدراسة مرحلة التكيف الإيجابي.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الموقف العربي من العراق لا تحدده مؤتمرات القمة ولا الجامعة العربية، بل تشكله في جزء منه (الموقف العربي) العلاقة بين الولايات المتحدة وكل دولة عربية منفردة، ولذلك نرى شكل ومضمون هذه العلاقة يتغيران بسرعة كبيرة بحسب قوة الضغط الأميركي، وهو ما لا تقوى عليه حكومات عربية عديدة.

النتائج:

حاولت الدراسة من خلال استخدام منهج تحليل النظم الاجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسية منها، المتمثلة ببيان أثر الإحتلال الامريكي للعراق على النظام الإقليمي العربي، والفرعية المتمثلة بماهية سلوك النظام الإقليمي العربي في تعامله مع حالة احتلال العراق عام 2003، وكانت النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي الآتي:

جاءت واقعة الإحتلال الامريكي للعراق كقضية عادلة في لحظة كان النظام الإقليمي العربي فيه ضعيفا ولم ينته بعد من علاج تبعات دخول العراق للكويت، كما جاءت في الوقت الذي فضلت وحدات النظام العربي الحفاظ على علاقات امنية عسكرية مع الولايات المتحدة بدلا من تطوير تلك العلاقات مع غيرها من الدول العربية، وهذا ما سبب تشرذما سياسيا وسرعة في تدويل القضايا العربية، وبينت الدراسة الاسباب الحقيقية لاحتلال العراق، حيث تتمثل بدوافع استراتيجية اقتصادية وامنية وايديولوجية، وقد عملت تلك الاسباب على تباين مواقف الدول العربية تجاه الحرب على العراق.

لقد رسمت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجيتها بعد احتلال العراق على اساس إحداث تغيرات في خارطة النظام الإقليمي العربي، وذلك من خلال دمجه بنظام شرق-اوسطي جديد يضم اسرائيل ودولا إقليمية أخرى، فسعى النظام الإقليمي العربي إلى الحفاظ على كينونته كنظام يتميز عن النظم الإقليمية الأخرى، ولجأ إلى سياسة الاصلاحات على مستويي مؤسسة الجامعة العربية والدولة القطرية.

وتراجع النظام الإقليمي العربي عن سياساته وخطاباته المتعلقة بالقيم التي تأسس عليها، لاسيما قيمتي المقاومة والتعليم، ولجأ إلى التفاعل مع ما هو مرسوم له من سياسات إمريكية انتهجت بعد احتلال العراق عام 2003، فكانت سمة التخبط وعدم الثبات هي السائدة تجاه المقوم القيمي العربي.

ترتب على احتلال العراق انهيار في الميزان الاقليمي للقوى لاسيما بين العراق وإيران، وهو ما وفر للأخيرة فرصة لمضاعفة نفوذها في بعض دول النظام، ومن جهة أخرى تركيا التي تسعى إلى التعامل مع الشرق ولعب دور موازن لإيران، فيجعل المنطقة محل صراع نفوذ بين هاتين الدولتين.

لم يتكمن النظام الإقليمي العربي رغم تلك المتغيرات والصراعات من تبني سياسات او تطوير آليات فاعلة للتغلب على الاختراق الامني وإختلال التوازن الحاصل في المنطقة، فلجأ بعدئذ إلى إعادة النظر في وضعه الامني، وحاول صياغة رؤية أمنية متكاملة عن طريق جامعة الدول العربية.

التوصيات:

اما التوصيات التي تراها الدراسة ضرورية لتلافي التداعيات او التعامل معها بما يضمن للنظام العربي الاستمرار والتخفيف من حدتها، وما ترتب عليها من تغيرات وضغوط تعرض لها النظام العربي، وكذلك التعامل مع العراق الذي يمثل احتلاله بداية للأزمات التالية، فيمكن أجمالها بما هو آتٍ:

1. من مصلحة العرب والعراقيين العمل بكل الوسائل والسبل لإعادة العراق إلى المنظومة العربية، وهذا لا يتحقق الا بالعمل على تعزيز الحضور الدبلوماسي والسياسي العربي في هذا البلد.
2. وضع آليات لتفعيل العمل العربي المشترك للوصول الى التوازن المطلوب بين الاطراف العربية المختلفة في التعامل مع الازمة العراقية.
3. إعادة بناء الثقة على المستوى الإقليمي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الست على وجه الخصوص، سترشد خيارات الطرفين ويحد من النفوذ الايراني، ويمكن ان يتم الشروع في ذلك من خلال حوار عربي –

عراقي – خليجي ويعقد بصفة دورية كي تناقش فيه القضايا مثار القلق بين الجانبين.

4. يحتاج النظام الإقليمي العربي إلى استكمال صوغ رؤية لأمنه ليقاص حجم اختراقه الذي تعاظم بعد احتلال العراق، بما قد يمكنه من التغلب على التحديات التي تواجهها حدوده ومنظومته القيمية الخاصة.
5. بناء الثقة على مستوى الدولة القطرية، اي بين الجماعات الاثنية ان وجدت، من اجل التغلب على مخاطر امن السلطة السياسية التي أثارها تصاعد الخلافات السياسية بين مكونات العراق السياسية، وتزايد النفوذ الايراني في المنطقة، بما يضمن تبلور مفهوم كامل للمواطنة في مواجهة جميع تلك الجماعات، ولا بد ان ينفذ ذلك في العراق وفي الدول العربية التي تواجه الخطر بالتوازي.
6. الحاجة إلى رؤية عربية للأمن تعالج مهددات امن الاجزاء المتمايزة في النظام العربي، كمنطقة الخليج والمغرب العربي ودول الحدود الجنوبية للنظام، فرغم انتمائها جميعا للنظام، فان مهدداتها متباينة على الاقل من جهة اولوية المهدد، فمثلا تولي دول الخليج الاولوية للمهدد الايراني، في حين يتعامل النظام العربي معه كمهدد يأتي في المرتبة الثانية بعد المهدد الاسرائيلي.
7. الحاجة إلى التكامل في الجهد العربي للتضامن والدفاع عن القضايا العربية والدول العربية أو اي موقف عربي محدد، من خلال المحافل الإقليمية والدولية ومجالس السفراء والمبعوثين.
8. تعزيز حالة التضامن العربي وحل الخلافات العربية-العربية في إطار جامعة الدول العربية، والحرص على ان يكون العرب في موقف المبادرة والفعل وليس موقف رد الفعل ومعالجة ثغرات العمل العربي المشترك.
9. العمل على تحسين العلاقات العربية مع دول الجوار الإقليمي خاصة ايران وتركيا لما فيه مصلحة الطرفين.

10. انتماء انظمة الحكم في الدول العربية لشعوبها واستشراف مصالحها (الشعوب)، وان هذا الانتماء للمصالح الوطنية هو الذي سيحفظ بقاء واستمرارية النظم ويؤكد مشروعيتها بما يحقق مصلحة عليا للنظام العربي.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

ابراهيم، حسنين توفيق، 1989، دور مصر في النظام الاقليمي العربي بعد قمة عمان 87، **مجلة المستقبل العربي،**عدد122، ص74.

ابراهيم، شوقي علي، 2010، مشروع الشرق الاوسط – دراسة في تطوره السياسي، **المجلة السياسية الدولية**، عدد16، خريف 2010، ص9.

ابو شبانه، ياسر، 1998، **النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الاسلامي**، ط1، دار السلام.

ابو طالب، حسن، 2002، المشكلة العراقية والنظام الاقليمي العربي، **مجلة السياسة الدولية**، اكتوبر عدد 150، ص100.

ابو طالب، حسن، 2003، اصلاح الجامعة معضلة التزام الدول العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 53، ص98.

ابو عامود، محمد سعيد، 1992، الاحتمالات المختلفة لمستقبل النظام الاقليمي العربي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 108 ابريل، ص92.

احمد، اسراء، 2010، الشرق الاوسط بعد احتلال العراق، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 182، اكتوبر، ص201.

احمد، حسين مصطفى، 2008، قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لأصلاح النظام الاقليمي العربي، **المجلة السياسية الدولية**، عدد9، ص85، الجامعة المستنصرية. بغداد.

احمد، حميد شهاب، 2008، **أثر الاحتلال الأمريكي على هوية العراق العربية،** ضمن ورقة مقدمة للمركز العراقي للدراسات الاستراتيجية**.** عمان، 2008.

احمد، سامي ابراهيم، 2005، **نزع اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط على ضوء القرارات الدولية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية/المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية سابقا.

احمد، سيد احمد، 2008، الدور العربي بين التهميش والعودة، **جريدة الخليج الاماراتية**، 23 اكتوبر 2008.

البرصان، احمد سليم، 2004، مبادرة الشرق الاوسط الكبير الابعاد السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسية الدولية**، عدد 158 تشرين الاول، ص43.

بسيوني، شريف، 2003، الحرب الامريكية في العراق: مشروعية استخدام القوة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 151، ص22.

بلقزيز، عبد الأله، 2004، **الوضع العربي عشية الحرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت.

التقرير الاستراتيجي العربي، 1985، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1985**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، متوفر عبر: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB1.HTM

تنيرة، دز بكر مصباح، 1989، تطور الدبلوماسية العربية في ضوء سياسية الوفاق الدولي، **مجلة شؤون عربية**، عدد 58 يونيو، ص32.

ثابت، احمد، 1991، افاق النظام العربي وتوازنات الضعف، **مجلة مستقبل العالم الاسلامي**، السنة الاولى عدد4، خريف 1991، ص26، مالطا.

الجاسور، ناظم عبد الواحد، 2005، الشرق اوسطة والشراكة المتوسطة – التطابق والتقاطع والافاق المستقبلية لموقع العراق في هاتين الدائرتين، **المجلة السياسية الدولية**، عدد 1، ص16، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد.

جامعة الدول العربية، 2002، البيان الختامي لقمة جامعة الدول العربية في بيروت، متوفر عبر:

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?next=30&level_id=202&image.x=45&image.y=8

جامعة الدول العربية، 2003، البيان الختامي لقمة جامعة الدول العربية في شرم الشيخ، متوفر عبر:
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?next=30&level_id=202&image.x=45&image.y=8

جامعة الدول العربية، 2004، البيان الختامي لقمة جامعة الدول العربية في تونس، متوفر عبر:
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?next=30&level_id=202&image.x=45&image.y=8

جامعة الدول العربية، 2006، البيان الختامي لقمة جامعة الدول العربية في الخرطوم، متوفر عبر:
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?next=30&level_id=202&image.x=45&image.y=8

الجلاهمة، يوسف، 2003، **مقابلة جلالة الملك عبد الله الثاني مع صحيفة الرأي العام الكويتية**، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، متوفر عبر: http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/interviews/view/id/379.html

الجمالي، فاضل، 1981، **جامعة الدول العربية الواقع والطموح**، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية في تونس.

جواد، محمد، 2004، **الوضع العراقي عشية الحرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

حافظ، محمد شوقي عبد العال، 1993، **موقع العرب من النظام الدولي الجديد**، مجلة شؤون عربية، عدد 75، ص7.

حتي، ناصيف، 1982، الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية الاوروبية، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 39، ص12.

حتي، ناصيف، 1985، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، ص132.

حتي، ناصيف، 2003، **دبلوماسية جامعة الدول العربية**، ضمن ندوة الدبلوماسية العربية في عالم متغير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للنشر والتوزيع، بيروت.

حداد، ريمون، 2000، **العلاقات الدولية**، ط1، دار الحقيقة بيروت.

الحديثي، خليل اسماعيل، 2001، **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية**، بيت الحكمة، بغداد – العراق، ص 35.

حسيب، خير الدين، 2004 ، **احتلال العراق الاهداف النتائج المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت ط1، ص231.

حسين، خليل، 2006، **العدوان الإسرائيلي على لبنان-الأبعاد والخلفيات**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الفصل الأول.

حسين، خليل، 2009، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الأمنية**، دراسة مقدمة إلى مركز باحث للدراسات ولمؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية – العراقية المنعقد في بيروت 24 – 25 /2009/5

حسين، خليل، 2009، **الجغرافيا السياسية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الفصل التاسع عشر، ص 267 – 291.

الحسيني، محمد تاج الدين، 1989، اتحاد المغرب العربي بين واقع التجزئة وامال الوحدة، **مجلة الوحدة**، عدد 53، ابريل، ص23.

الحمداني، رعد، 2010، معضلة الامن الوطني العراقي، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 371، كانون الثاني/يناير 2010، بيروت، ص121.

الدباس، خالد، 2010، النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد، **مقال على صحيفة الغد،** 28/4/2010.

الدويك، عبدالغفار، 2010، **الاشـــتباكات الحدوديـــة بيـــن إســـرائيل ولبنان هل تكون مقدمـة لحـرب شـاملة فـي المنطقـة؟**، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية 17 اغسطس، متوفر عبر:
http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/portal/ecssr;ECSSR_COOKIE=vzH7N2sXhNrNWtlg4pMyq88btn11TvhyBv4Z8bT6ts51nd11jCvB!-280615470!NONE?_nfpb=true&lang=ar&_pageLabel=featuredTopicsPage&ftId=%2FFeatureTopic%2FAbdel_Ghaffar_El_Duwaik%2FFeatureTopic_1315.xml&_event=viewFeaturedTopic

الربضي، سلام، 2010، **العلاقات التركية الاسرئيلية وكردستان العراق لعبة تبادل المصالح والاثمان،** 7 اذار2010، متوفر عبر:
http://www.khaberni.com/home.asp?mode=more&NewsID=28558&catID=63&writerID=774

الربيعي، فاضل، 2004، **احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا**، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

رجب، ايمان احمد، 2010، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق،** مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

الرشدان، عبد الفتاح، 1998، الامم المتحدة والتطورات الجديدة في النظام الدولي، **مجلة الدراسات الدبلوماسية،** عدد 13، ص107.

الرشواني، منار محمد، 2004، **احتلال العراق: الاهداف – النتائج - المستقبل،** مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

زهران، جمال، 2001، **ازمات النظام العربي وآليات المواجهة**، ط1، دار الشروق، القاهرة.

سعيد، محمد السيد، 1992، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، عالم المعرفة الكويت.

سهر، عبد الكريم جاني، 2007، **حرب الخليج الثانية المقدمات والنتائج**، ط1، دار الحصاد للنشر سورية دمشق.

الشريف، حسن، 2004، النظام العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين في ضوء التحولات الدولية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 204، ص25.

صالح، اماني، 1990، الغزو واشكاليات العمل العربي المشترك، **مجلة السياسة الدولية**، اكتوبر، عدد 102، 1990، ص65.

العاني، مصطفى، 2006، **سياسية التدخل الايراني في العراق**، نشرة الامن والارهاب، العدد3، تموز/يوليو.

عبد السلام، محمد، 2007، **التسليح متعدد الاتجاهات في الشرق الاوسط**، ملف الاهرام الاستراتيجي، عدد 153، كانون الاول/ديسمبر.

عبد العاطي، محمد، 2010، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، بيروت.

عبد الغني، جاسم محمد، 1990، المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، 193، ايلول/سبتمبر، ص5.

عبد الفتاح، بشير، 2009، **مجلة السياسة الدولية**، السياسة الخارجيـة التركيـة: منطلقات وافاق جديدة، العدد 177 ص 276، مركز الاهرام، القاهرة.

عبد المجيد، وحيد، 1990، مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد الغزو، **مجلة السياسة الدولية**، اكتوبر 1990، عدد 102، ص62.

عبد المجيد، وحيد، 2003، الحرب الامريكية على العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، ص50.

العريبي، مينا، 2008، زيباري: تحسن أمني وقناعة بجدية الحكومة تجاه المصالحة يسهلان تسمية سفراء عرب في بغداد، **صحيفة الشرق الاوسط**،

10 يونيو 2008 العدد 10787، متوفر عبر:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=474322&issueno=10787

عزباوي، يسري، 2009، تحولات الموقف العربي من العراق، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 175، يناير 2009، ص196.

عزت، محمد احمد، 2003، **الولايات المتحدة والارهاب الدولي**، المؤتمر السنوي السابع، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الاول.

علي، عبد المنعم السيد، 1990، **الاقتصاد السياسي للمداخل الاقليمية للتكامل الاقتصادي العربي-العربي**، عدد 132.

عنتر، عبد النور، 2008، محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الامن القومي العربي، **مجلة شؤون عربية**، عدد 133، ص76.

الغانمي، عبد السلام محمد، 2003، **النظام الاقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية وتداعيات احداث 11 سبتمبر 2001**، مطبعة دار السلام، الرباط.

الغريري، قاسم محمد، 2010، **محددات السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 2003-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية-العلاقات الدولية.

الغمري، عاطف، 2004، **الشرق الاوسط الكبير**، القاهرة، ط1، دار الحرية.

فرجاني، نادر، 2003، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 293، بيروت، ص11.

فرجاني، نادر، 2004، **احتلال العراق الاهداف النتائج المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص101.

فرحان، شيماء معروف، 2008، **تطور العلاقات العراقية – العربية خلال عام 2008**، متوفر عبر موقع المستنصرية الالكتروني.

فريدمان، توماس، 2003، because we could، **نيويورك تايمز**، 4-6-2003، ص31.

القصاب، عبد الوهاب عبد الستار، 2007، **احتلال ما بعد الاستقلال – التداعيات الاستراتيجية للحرب الامريكية على العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، تشرين الاول/نوفمبر.

القصير، كمال، 2005، **الدستور العراقي ... المواقف العربية والدولية**، 5 تشرين، متوفر عبر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/97987494-70B8-4CB7-AA1C-E9E35E236DAE,frameless.htm?NRMODE=Published

كيالي، ماجد، 2003:أ، التحول في الاستراتيجية الامريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة، **شؤون عربية**، عدد114، ص13.

كيالي، ماجد، 2003:ب، **المعركة على تغيير الشرق الاوسط، التقاطع الاسرائيلي الامريكي في استهداف سوريا**، شبكة الاعلام العربي، ابو ظبي.

كيالي، ماجد، 2007، **مشروع الشرق الاوسط الكبير**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، ع122، ط1.

اللصاصمة، اسعد فلاح، **الدبلوماسية العربية تجاه الازمة العراقية 2001-2007**، رسالة ماجستير في جامعة مؤتة، 2008.

محافظة، علي، 1983، **جامعة الدول العربية الواقع والطموح**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

محمود، احمد ابراهيم، 2003، **الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت الى احتلال العراق 1990-2003**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

محمود، احمد ابراهيم، حرب لبنان واوهام بناء المحاور الاقليمية، **ملف الاهرام الاستراتيجي**، عدد 141، ايلول/سبتمبر 2006، ص99.

المخادمي، عبد القادر زريق، 2005، **مشروع الشرق الاوسط الكبير الاهداف والحقائق والتداعيات**، ط1، الجزائر، دار المطبوعات الجامعية.

المختار، مطيع، 1989، المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية، **مجلة الوحدة**، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط،عدد53، ص87.

مرسي، مصطفى عبد العزيز، 2010، تطوير العمل العربي المشترك بين الاليات والمضمون، **مجلة شؤون عربية**، عدد143- خريف 2010، ص14.

مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، **مجلس التعاون الخليجي**، متوفر عبر: http://www.caus.org.lb/Home/index.php

مسعد، نيفين، 2004، **النظم السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

المشاط، عبد النعم، 1992، **حرب الخليج الثانية – النتائج والاثار**، حلقة دراسة مركز دراسات العالم الاسلامي.

مصباح، زايد عبيد الله، 2000، اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 236، بيروت، لبنان، ص27.

مطر، جميل وهلال، علي الدين، 1980، **النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2.

مطر، جميل وهلال، علي الدين،1992، جامعة الدول العربية والنظام العربي طرح لإشكالية التطوير، **مجلة شؤون عربية**، عدد 69 مارس، ص13-14.

مقلد، اسماعيل صبري، 1982، **نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، جامعة الكويت.

ميتيكس، هدى، 1996، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، **مجلة شؤون عربية**، عدد88، ص31.

ميرشهايمر، جون ووالت، ستيفان، 2003، **حرب غير ضرورية**، الطبعة العربية – سياسة خارجية، ص44.

الناصر، عبد الواحد، 1991، **المتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية**، مطبعة السلام، الرباط.

الناصر، عبد الواحد، 1993، **العلاقات الدولية – العناصر الاساسية في النظام الدولي ومدى تطوره بعد حرب الخليج 1991**، مطبعة منشورات المستقبل البيضاء، المغرب.

نافعة، حسن، 1983، **الدور السياسي لجامعة الدول العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية**، ندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح، بيروت، ط1.

نافعة، حسن، 2005، **مفهوم الدبلوماسية العربية**، جامعة القاهرة، القاهرة ط1.

نعمان، عصام، 2003، **نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي**، ورقة قدمت إلى المؤتمر العربي العام، بيروت 24ـ25 ابريل 2003.

نعمان، عصام، 2003، **هل يتغير العرب؟**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان.

نوفل، ميشال، 2010، **عودة التركية الى الشرق**، دار العربية للعلوم، 1، بيروت، ص94-98.

هيكل، فتوح، 2009، **العراق وإيران والأمن الإقليمي**، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، 9 فبراير. متوفر عبر:

http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&lang=ar

هيكل، محمد حسنين، 1998، **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل (سلام الاوهام) اسولو ما قبلها وما بعدها**، الكتاب الثالث، دار الشرق الاوسط، القاهرة.

هيكل، محمد حسنين، 2003، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، دار الشروق، القاهرة، ط 1.

الهيمص ونجم، نعمان وحيدر، 2005، الرئيس العراقي: بند الدستور حول هوية العراق صيغت بالاتفاق مع الجامعة العربية، **صحيفة الشرق الاوسط**، ايلول/سبتمبر 2005 العدد 9781، متوفر عبر:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=322121&issueno=9781

الواشنطن بوست، 2007، المملكة العربية السعودية تعد بإرسال بعثتها الدبلوماسية الى العراق، متوفر عبر: http://www.washingtonpost.com/

يحيى، انيس حسن، 2003، تعليق ضمن: **ندوة الدبلوماسية العربية في عالم متغير**، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، بيروت.

ب- المراجع باللغة الانكليزية:

Akins, james, (1991), **the new Arabia, foreign affairs**, vol.70 no.3 , summer.

Ayoob, mohammed, (1995), **the third world security predicament: state making, regional conflict, and the international system**, emerging global issues (Colorado: lynne rienner publishers).

Cordesman, Anthony, (2004), **the military balance in the middle east**, London: praeger.

Cordsman, Antony, Nawaf Obied, (2005), **national security in Saudi Arabia: threats, responses and challengers**, London: prager security international.

Gatham house, study group, (1958), **british interest in the miditerranean and middle east**, A report oxford university press, London.

Kaplan, Morton, A, (1962), **system and process in international politics**. N.1 john wiley and sons.

Kelman, C. Herbert, (1996), **international behavior: A social Psychological analysis**, New York.

McCllenland, ries, 1961, **Applications of general systems theory in international relations**, international politics and forging policy.

Modelski, go, 1961, **Agraria and industria: Tow Models of international system in the international system**.

Parson, Talcot, 1961, **an Outime of the social system" theories of society**, New York. The free press.

Powel, Colin, 2005, no country is left behind, **foreign policy**, no 160, p264.

Snyder, Richard, 1982, **foreign policy decision making**, New York.

Spreng, Vonnor p ,2005, **policy options for intervention in filing schools**, rand sissertation, feb, p. 10.